

القاض عن أصحابنا وغيرهم من المذاهب المحقة ان توبته لم تقبل بالاجماع وهي التوبة بالتبى و
 الانفصال عن كل دين سوى الاسلام لانه دين الحق يكلف بالتبى عن وفيد اشعار بان لو قال الكافر
 لا اله الا الله محمد رسول الله لصار مسلما كافي الروضة وغيره ولا يشترط ان يعلم معنى هذه المكلف اذا
 علم ان الاسلام عما قال الشيخ الجليل وبشرط معرفة اسمه صلى الله عليه وسلم دون معرفة اسم ابيه
 وجاهه عما قال عين الامة كافي المنية او بالتبى عما انفصل اليه من الاديان تبى باحقية كما قال
 الكتابي لا اله الا الله محمد رسول الله وتبرأت عن ديني اوحيا كما انكر ردية فان رجع من ادلى
 الاسلام كافي التوبة وفيه اشعار بان لو تكلم بما هو كثر ثم انى بكلمة لشهادة على وجه العادة بل رجع
 عما قال ويرفع كفه وهو المختار كافي الظهير وغيره وقوله اى المرتد قبل العرض اى عرض الاسلام
 عليه تركه فلابد كما مر بلا ضمان ودية على القاتل لان الارتداد يوجب القتل ويترك ملكه اى المرتد
 بالردة عن ماله ولا موقوف الى ان يتبين حاله لانه ميت حكما والموت يزول الملك عن الحي وهذا
 عنده وهو الصحيح كافي المضاربات واما عندها فلا يزول لانه مكلف محتاج فان اسلم عاد ملكه اليه
 كما كان لانه صار كالحى ولو احياء الله نفع ميتا كان الحكم كذلك لانه خلاف المعتاد كما فى الكفر الى وان
 مات او قتل او حرق بدارهم وحكم به اى حكم القاض بالحاق عتق مدبره عن ذلك ماله وام ولد عن
 كل رجل دين موجب عليه فان زاد او ادى في الحال وكسب سلامة اى ما حصل من سبعة حال كون مسلما لوان
 المسلم اى مسلم كان وارثا له وقت موته حقيقة او حكما سواء كان موجودا وقت الورثة او لا كما اذا علق
 بعد هامن امة مسلمة له عما قالوا وروى محمد بن ابي جعفر او وارثا له وقت الورثة وان لم يولد وقت
 موته ولا يبطل استحقاقه بالموت فان وارثه يخلفه عما روى ابو يوسف رحمه الله عنه او وارثا له
 وقت رده وبقي الى وقت موته من حيث بعث ذلك لا يورث عما روى الحسن عنه وهو الصحيح
 كما فى الكرم الى وغيره فلعل اختيار الرواية الاولى لا اتفاق الصاحبين وكسب ردية في ذلهم لانه
 فيوضع في بيت المال في بيت المال عنده واما عندها فلوارثه المسلم لان ملكه لا يزول والكلام لا يخ
 عن اشعار بان الاحكام الثلثة تحقق بحكم الحاكم بالحاق ولا يتوقف على قضاء القاض بحكم القاض
 ويجعل الدين حالا ويقسم المالا بين الورثة وما ذكر من الحكم بالحاق في رعايته الشايخ وقال
 بعضهم لا يشترط قضاء القاض بالحاق وانما يشترط قضاءه بشىء من احكام المولى عنده واما عند
 ابي يوسف فهو الوارث وقت القضاة بالحاق وعند محمد وقت الحاق وتامة المحيط وقضى
 دين كل حال من حالى الاسلام والورثة من كسب تلك الحال قضا ما رزقه في حال الاسلام من كسب الاسلام

الا ان محمد قد نص ان القاض

وما في حال الردة من كسبها على ما روي في روضة واما على ما روي في الجوهر فقد قيل من كسب فان لم
يغفر من كسبها وروي الحسن عنه عكس فان كسب حق الورثة بخلاف كسبها وهو الصحيح وهذا اذا
الدين بغفر لا قرأوا الا فغن كسبها واما عند ما فقد في ديون من كلا الكسبين لما روي هذا اذا كان
له كسبان والا فغن ما كان بخلاف كما في المحيط وبطل نكاحه اى لم ينعقد نكاح المرتدة في حال الردة
بلا خلاف ولو كانت الزوج ذمية لان النكاح يعقد الملة المتوفرة وفيه اشعار بان نكاح المرتدة
باطل وذكر في الظهير لم يبين في الكتاب ان نكاحها باطل او فاسد وكذا ذهب حقيقة او حكما
كما اذا صاد بالطلب والرجى مثلا وتلك المستلين الاولى لانها بينتان في النكاح والذبايح وصح مطاوعة
بلا خلاف كطلاق واقع بعد فرقة انه صح الطلاق الرجعي بعد البين في العدة على ان يجوز ان لا
يقع الفرقة كما اذا ردتا معا فان الطلاق غير مفسر الى تمام الولاية كما في النهاية وكذا استلزامه
كما اذا جاءت منه بولد فادعاء فانه ثبت نسبته منه وصار له اتمام ولد لانه لا يحتاج الى تمام الملك
وكذا قبول الهبة وتسليم الشفع والحجر على عيادون كما في الاختيار ويوقف بيعه وان لم يكن فيه
خيار ومعاملاته كاليمن والعنق والخويرة والمشر والمأجاة والرهن والهبة والوصية الا ان النكاح
العامات الخمسة المشهورة الشاملة للنكاح الباطل والبيع ان سلم نفذ وان مات او قتل او حتى بلا
الحرب وحكم به اى بالحق بطل ذلك التصرفات واطلاقه يشير الى ان تصرف المرتدة يتوقف في الكسبين
جميعا وهو الصحيح كما قال الرخيم وقال بعض المشايخ ان تصرف المرتدة نافذ في ظاهر الرواية و
موقوف في رواية الحسن والاصح كما قال شيخ الاسلام وهذا كله عند الجنيحة واما عند ما فخره
نافذ في الكسبين الا انه عند بيوسف الصحيح فيعبر عن كماله وعند محمد كالمريض فيعبر عن ثلثه
والخلاف بينهم في تصرفات وقعت قبل النكاح واما بعده قبل الحكم في موقوفة بالايج كولاية على
اولاده الصغار وكذا في المحيط فان جاء الى دار الاسلام بعد النكاح مسلما قبل حكم بالحق فكان له ان يرتد
اصلا وكان مسلما ايا فلم يعق مديون وام ولد ولم يحل ما احل من دينه وضمن الوارد ما اتلف
عند العامة وفيه اشارة الى ان ما كان مع وارثه يعود الى ملكه بلا قضاء ورضاء من الوارث
كما في المحيط والى انه لا يسقط بالردة ما هو من حقوق العبد وكذا حقوقه تعالى التي يطالب بها
الكنعان كالحضور سوى حلا الشرب كما في شرح الطحاوي وكذا ما لا يطالب به مثل الصلوة والصوم
والزكوة والنفقة والكفارة فيقضى اذا اسلم على ما قاله شمس الامة لان تركها معصية والمعصية بالار
لا ترفع كما في قضي وغيره وعن الجنيحة رحمه الله لو وجب عليه صوم شهرين متتابعين ثم ارتد ثم تاب

سقط عند القضاء كما في التهمة والم ذكر اللة تأشانه يسقط عند العامة ما وقع حاله الردة و
من المعاصي ولا يسقط عند كثير من المحققين في هذه الأقوال دلالة قاطعة على ان لم يثبت عن أبي
في ذلك شيء فقد رد ما اجتهد المفتاؤا في شرح الكشاف من الطعن على ام المسلمين وقال انه
في غاية الضعف ما اجمع ابو حنيفة بقوله قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف على ان
من عصى طول العمر ثم ارتد ثم اسلم لم يبق عليه ذنب لان المار اذا كفر الاصطلاح انه لو سلم ثبت ما ذكره
عن أبي حنيفة لان السلم ان المار اذا كفر الاصطلاح ان وضع الفعل للتحريم فالغفر والله اعلم للدين حدث
منهم الكفر بقوله تع ولا تتركوا الى الذين ظلموا فان المعنى الذين وجب منهم الظلم على ما ذكره الرخشي
وغيره ويستتبع ما ذكره قضية الحج ثم ارتد ثم اسلم وجب عليه اعادته ان وجب له كما في شرح الطحاوي
وغيره وان جاز من دار الحرب بعاه اى جعل الحكم به وما لم يوجد مع ورثة اخذ اذا الوارث خلف
ويطرح حكمه بوجود الاصل وفيه من الزيادة لا يعيد الى ملكه ويشترط فيه القضاء والارضاء فان الوارث
ملكه بالموت والقرابة وهو باقية بالعود والى ان لا يضمن الوارث ما تلفه وليس على المقتول سبيل
لكن لو كاتبه عبد له فادى بدل الكتابة كانت على حالها بعد العود كما لو دين ابنه كفى المحيط ولا
تقتل مرتدة حرة كانت او امه عندنا وعن ابي يوسف انها تقتل كما في النظم ثم ان ابنته تجوز عليه ويحرم
فتطعم كل يوم لقمة وشربة وتمنع عن سائر المنافع حتى تسلم او تموت وعن ابي حنيفة ان الحرة تخرج كل يوم
وتضرب تسعة وثلاثون سوطا وعندنا الامه تحبس في منزل الحولى وتودب كالحره وتستخدم حتى تسلم كما
في المحيط وصح تصرفها في مالها كالبيع والهبة وغيرها فانما اسلمت في دارنا والافان ماتت ولحققت
بدارهم فالتصرف باطل عنده صحيح عندها وفي التهمة ان كان تصرفا صحيحا من المسلم صح منها بداف وان
لم يصح منه فان صح من انحلت اليمن الملة كاليهود صح عندها وكذا عنده عند بعض المشايخ ولا يصح
عند آخرين لانها في حكم المسلمين بسبب الجهر على الاسلام الا يرى انها لا تصرف في الحر وكسائها الى كسب
اسلامها ويرد فيها لو ادتها الا انه لا يراى لزوجها لانها بانث بالردة ولكن سرقه على الهلاك حتى تكون
فان فترت وفي النظم انه يورث منها عندنا استحسانا اذا ماتت قبل العدة ولا يورث عنده فوفيا
المرتدة من المرتد بلا خلاف وصح عندنا لظواين ان تدا وجب ان اسلم بنفسه وبالبيعة ثم ارتد قبل
يعقل اى يعلم كلمة التوحيد وان تع واحد ولن الاسلام سبب لجناء وان البيع خلاف التزويج
يجوز عليه امراته ولا يبيعه وارثا وان عكس الحكم عند ابي يوسف وفي رواية عنه وفيه ايماء الى انه لم يصح ردة
صبي غير عاقل كما لا يصح ردة المجنون والسكران ولم يشتر عن ابي يوسف ان ارتداد السكران صحيح ^{للأمر}

في حق احكام الدنيا واما في الآخرة فلا خلاف في ذلك لان العفو عن الكفر ودخول الجنة مع المرتكز خلاف
 حكم الشرع والعقل كما في الاصول وصح اسلامه اي قبل حكمه من عصية النفس والمال وحل الذبح ونحو
 المسلمة والارث من المسلم وغيرها على اقرار الجبه العاقل وتصديقه جميع ما اخبره النبي صلى الله
 عليه وسلم عن الله تعالى وفيما ياء الى ان هذا الجبه غير مكلف بالابان وهو الصحيح وثمة الاصول و
 يحسن ذلك الجبه عليه اي على الاسلام ان ارتد ويجبس ويضرب ولا قتل على ذلك الجبه ان ابي عن الامام
 لانه كما قلنا ليس من اهل الحاربية ولما كان القتال مع الباغي فرض كفاية كالقتال مع المرتد عقبيه
 فقال وبالغاة جمع الباغي من البغي وهو المتجاوز عن الحد وانما جمع في مقام الحد لانه قلما يوجد واحد
 يكون له وقع الخروج قوم مسلمون غير فاسقين هو المتبادر من جوابه عاد الامارة كما في التمهيد على اطة
 الامام اي الخليفة العدل كما في المحيط وغيره وهذا في زمانهم واما في زماننا فالحكم للغة لان العمل بطول
 الدنيا فلا يدرى العادل من الباغي كما في العادي وغيره وفيه رمز الى انهم يكونون اهل البغي
 وان كان منعة الامام اقل من منعتهم لان المنعة لا تظهر في حق الشارع كما في الكشف والى ان يشترط
 ان يكونوا ظانين انهم على الحق والاثم على الباطل مستسكين بشبهة وان كانت فاسدة لانهم غير
 فاسقين بالاتفاق فان لم يكن لهم شبهة فهم في حكم اللصوص والى ان يشترط ان يكون الامام والقوم
 مسلمين والى انهم من تكون للكبرى كما في شرح التاويلات فان اطاعة الامام فرض والى ان الامام لا يطاع
 في معصية بالنظر بل اجماع والى انهم لا يخرجون لظلم الامام بقية الاضافة فان ظلمهم جاز لهم الخروج
 عليه اذا كانوا اثني عشر الفا كلمة واحقة ليتغن غلبتهم جوعده صلى الله عليه وسلم فلو كانوا اقل من
 ذلك لم يسمح لهم الخروج لعدم تيقن الغلبة كما في المضاربت في دعوى استحسانا الى العود الى الجماعة
 وكشف شبهتهم لانه هو الامير فان تحقروا اي ماله الى غيره وكان مجتمعين من افراد شق حلالا
 عند علمائنا قتالهم بل اي قبل ان يبدوا بالقتال كما في كثير من الكتب لكن في شرح التاويلات وجب
 كسر منعتهم بلا سلاح ان امكن والا فلا باس بالقتال بالسلاح وفي الكشف ان لا يغرموا على الخروج
 لهم بالقتل والحبس على كل من اقر بالقتال ان يتقاتلهم مع الامام وفي القدوري ان يبدوا بالقتال فان
 والا فلا يخرج من الاجهاز على محهم اي نعم قتل المخرج منهم ان كان لهم فئة وتنبع مولاهم اي يند
 خلف من فروا منه وتقتل ان كان لهم فئة اي جماعة للمحقون بهم فان لم يكن لهم فئة لا يجز ولا تنبع وفيه
 اشعار بان لا يراهم لم يقتل ان لم يكن له فئة ولا قتله كما في المحيط وفيه اية الى وجوب الاجهاز
 وكذا قتل الاسير كما في اصول فخر الاسلام لكن في المسوطة انه لا باس بهما ولا ينسب ذنوبهم ونحوهم ومنهم

وأعمالهم وأمرهم لأنهم لا يقتلون إذا كانوا مع الكفار فهذا أولى كما في الأخيار وعلم هذا بقوله ان تقتل ذكرا
ومال كما إذا كان مع الكفار ويحس ماله بلا فسخة كما فعل عارض الله عنه إلى ان يتولوا فيه وعليه بعد
كسر منعهم لأنهم مسلمون ولستعمل في الحرب وسلامهم وخيلهم عند الحاجة فلو كانا غير محتاج اليهما وضع
السلح عندنا برأوا لهم وباع الخيل وجس ثمنه لاحتياجا إلى النفقة ولا ينفق عليهم بيت المال وباع
قتل مورثا إعادة لان ادعى ذلك البايع حقيقته برأه أو كونه على الحق إلى ان يرث ذلك البايع من
العاقل المقتول لأنه قتل من يقتل في عمره ولا ليس عليه قصاص ودية وكما قال ابو يوسف لا يرث
لأنه قتل بغير حق وفيه اشارة إلى انه لو ادعى بطلان الميراث لأنه قتل بلا نأويل وإلى انه لو قتل عاقل لم يجب
شيء لأنه قتل بحق في عمره وكذلك لو اختلف شيان من أمواله كما في المحبط كعكسه بان قتل عاقل باغيا فانه يرث لأنه
قتل بحق وفيه اشارة بان محل للعاقل قتل وفي رحم محرومة الا أنه لا يباشر قتل الادفعاء لهلاك نفسه
ويحتال في اسماكه ليقتل غيره ولا يجب شيء من القصاص وغيره بقتل باغ مثله أي باغيا اخر لان دار
البعي كدار الحرب ولا يشر بقتل مثله إلى ان يجب شيء بقتله عاقل لما اشار إليه بل إلى ما يرعى من حسن الخدم
لاشتماع على العظا الاخر **كتاب الجنائيات** عقب بالجهاد مع اشتغال كل على الصيانة لأنه من العبادات
اللازمة هي جمع جنانية بالكرس في اصل اخذ الثمن من الشجر فقلت إلى احداث الشر ثم إلى الشر ثم إلى الفعل
محرر كما اشار إليه في المغرب وإنما جمعت لأن الفعل المحرم النوع منهنما يتعلق بالعرض ويسمى قدفا
او شقا او غيبة ومنه بالمال يسمى غصبا او سرقة او خيانة ومنها بالنفس ويسمى قتلًا او احرقا او صلبا
او خنقا ومنها بالطرف ويسمى قطعًا او كسرا او نجسا او قهرا ثم عرفت باللام المبطلة المستدشرة
إلى جنس المعنى المصلح المراد ما يتعلق بالنفس والطرف ولهذا عنون بعضهم بكتابه القصاص وهو
تتبع الدم بالقود ولما كان تفصيل الجصاص ان القتل خمسة اولى من احوال سلفنا أنه ثلاثة العمل فيه
والخطأ السائل لما يجري مجراه وهو بطريق التسيب تبعلهم مقدمه الاقوى فقال القتل العمد في قتل
عمد موجب للثمان احتراز عن غزو قتل قطاع الطريق والحرفي والمردصير أي ضرب المكلف ما يمر
ضربه كما هو المتبادر واخره عن اللوث وإنما فرقت القتل وهو ذهاب الروح واخرها بالضرب وهو
امساس جرم بجرم بمعنى لأنه امر خفي مخصوص به نوع اقيم بحسب مقامه كما قالوا في الظن ان الساع في
تفسيره فان المراد قتل حصل بضره على ان تغيب القتل بالقتل لا يليق فضلا اخر از عن قتل الخطاء والعي
والجنون ولذا كان العمد والخطاء منها سواء ما يفرق الاجراء من نحو السلاح أنه الحرب اختلفت
العقد كسار ولو حكما كنز على بلانا فانه لو احرق قتل به على الصحيح ولو قتل مجمل ثم إلى في قدر فيه ماء

مغلي جملات من جماعة وفيه ماء حار فانضج جسده او نقت ومكث ساعة ثم قتل به كما في
الطهارة ومثل محمد ولو كان من خشب كرج لاسنان له وسهم بلا فصل وقصب وغيرها ما وقع
الذبح وفيه اشعار بان ما يجتمع منه السلاح كالحد يد والصق والفصم لا يشترط فيه الحية
فقتل اذا ضرب العمود حديد ونحاس وعن المجبغة انه لم يقتل واشترط في غيره فقتل اذا ضرب
بمحرم وحدود او قشر قصب كما في الكرمان ولوقيل باللبنة او المسلة لم يقتل وعليه الفتوى ..
فالمعتبر الحد يد او المرح كما في نعمة الواقعات وبهاى بالعد يانثر وان عني عنه الولي لم يقتل
فيه وفيه من المان التوبة واجبة عليه كما في المنية وقديم الظرف شعربانه قد لا يانث كما اذا
راى مسلما يزن فقتله اذا لم يمنع عنه ومنع عن القتل خوفا ان يصدق انه يزن فقتله وعن
ابن يوسف لو راى مع محرم حل قتله كما راى مسلما فصاح ولم يهرب وعما هذا جميع من تكا الكبار
والظلم بادى شئ قيمة وقال ابو شجاع ان قتل الاعوانه يباح في ايام الفتنة فان استأمنهم لم
كما في الزهدى وغيره وذكر في الجواهر انه وجب قتل الادوي المودى ويجب للولي عليه القود
اي نقصاص الا ان يعفو الولي او يصلحه على شئ من ماله والعفو افضل ويستثنى من ذلك ما اذا
قتل الاب وله والمولى عبدا كايان وفي الاكتفاء اشعار بان لا كفارة فيه لانها فيما كان دايوا
بين الخطر والباحة وهو كريمة محضة كالردة والقتل شبه العمد ويقال شبه الخطاء ضربه قصدا
بغير ذكره اي بالافرق الاجزاء كبحر الرجا والعصا والسوط واليد وغيرها مما لم يكن جارحا
وللا يسمي بشبه العمد وفيه اى شبه العمد لا ثم لانه قتل عملا لا القود لكن لو تكر منه القتل
كان للامام ان يقتله سياسة كما في الاختيار وفيه الكفارة لانه يشبه الخطاء من حيث لانه كما ذكر
الطحاوى وغيره عن المجبغة وقال ابو الفضل الكرمانى اني وجدت في كتب اصحابنا ان لا كفارة فيه
عنه لانها من باب التخفيف ولا ثم كامل هنا والاول اصح كما في الكفاية ودية مغلظة من مائة ابل
فلو فضى بالدية في غير الاول لم يغلظ على العاقلة الناصرة للقاتل واعلم ان ما ذكر من الاحكام الاثم
والقود والكفارة لما لزم في العمد وشبهه عنده لزم عندها ضربة قصدا بما يقتل به غالب وشبه
بما يقتل غالبا فلوا غرق بالماء الغليل ومات ليس بعد ولا شبه عمد عندهم ولو احرق بالنار
كان عملا عندهم ولو القى في بئر او من سطح او جمل ولا يرجى منه النجاة وكان شبه عمدا عنده وعماله
كما في الحقائق ويغفر بقوله كما في التهمة وهو اى ضربه قصدا ولو بالسوط فيما دون النفس من الاطراف
عمدا لرجب لقصاص بلا خلاف فليس فيما دون النفس شبه عمدا لان اختلاف الالة ليوثر الا في الكفاية

النفس ثم شرع في القسم الثالث من المحنة فقال وفي القتل الخطاء الذي هو ضربه قصد المجل
 مباح في الواقع وفي ظنه وقد اصاب غير فهو ينقسم الى قسمين فعلا او قصدا فالاول كرمي
 القاء السهم عرضا بحركة اى الى هدف وجاز الحذف عند التعيين على اى فاصاب او ميسلا
 او ذميا او حرميا لم يعلم باسلا او لم يزل كذلك وكذا الرمي بريد فاصاب عيلا او اشار الى الثاني فقال
 او كرمي مسلا او ذميا ظنه سيدا او حرميا ظنه ضرب يد بخشبة قصدا فاصاب عينه فذهب بموج
 الدية وعن محمد لو قصد عضو من اعضائه فاصاب عضوا اخر منه كان عملا ولد اصاب عضوا من غيره
 فخطا كما لو قصد جلا فاصاب حايطا ثم رجع فاصابه كما في الخلاصة ثم بين الرابع فقال وفيما
 جرى من القتل بجراى اى الخطاء وهو ضربه بلا قصد كالنايم وغيره سقط او مثل حامل خبأ اليه
 سقط من يده الى ارض فمات السقوط عليه كفارة حين الظرف المستعمل ودية عليها اى العاقلة
 وفيه اشعار بان لا شيء عليه سوى الدية والكفارة وذلك لانه ليس بها اثر القتل العمد واما ان
 ترك التثبت والتحذر حالة الرمي والنوم بان رى ونام في موضع يتوهم ان يصير قاتلا لانه لم يباش
 الرخصة بطريق السلامة والمباح مقيد بهذا كله وفي الطريق فرجع بالكفارة وفي الكلام من الى ان
 لو قتل خطاء نفس من كل وجه وجب لكفارة فلما كفارة لو ضرب بطن حامل فالتقت جنينا مات به ولو
 خطاء كما بان لا يخرج من الام من وجهه وقائمة الهداية ونحوه فلا يلحق ان يقع عليه المتافض من
 الكلامين ويوجب بالامكان كما يحبوا ويستدلون فيه كفارة في رواية وفي فهم لم يرفع سبكا الى
 حية ضرب نفسه او غير بلا اذن الدافع لم يضمن وقال الحسن ان قتل غريم فالدبر على العاقلة ويرجع
 العاقلة على الدافع وان ادب صتيه فالدية والكفارة عندا يجزى ولا كفارة عندا يتيسر ولو
 ادبه مودب باذن الاب كره عند خلافهما ولو ادب المرأة فمات عليه عند ثم اشار الى الخامس
 فقال وفي القتل بسبب كحفر في غير ملكه وهلاك احد الوقوع فيه ونحوه اى نحو الحفر كوضع الحجر
 والنوم في غير ملكه وهلاك احد بسبب دية عليها اى على العاقلة لانه سبب لهلاك وفيه اشعار بان
 لا اثم بهذا القتل ولذا لا يجب لكفارة لانه اجزاء الفعل وكذا تعدد بتعدده ولا فعل هنا بخلاف الدية
 فانما صان المحل ولذا تعدد بتعدده الفاعل لكن ياتى بالسبب كالحفر فلو حفر في موات غير طريق لم يضمن
 ولو حفر في طريق وكسب ياهوس اجزاء الارض ثم فرغ اخرضه ولو كسب باليس من اجزاءها كالحفر
 ضمن الحافر ولا ارب للمقاتل من المقتول فيما ذكره من انواع القتل الا هذا اى في القتل بسبب
 ليس بمقاتل ولا اثمهم فيه بخلاف الخطاء ومن الظن منع الحصر بانه يوث القاتل العادل للمباغى بالصحة

عاقلة

والجئون وعدم اخطاء فان هذا الباغي ادعى الحقيقة كما ذكره بخلاف ما نحن فيه والكلام في
 المكلف كما اشرنا اليه في الصدر ونقصان الصبي بكر الصاد فانه مقصور ولو كان مفتوحا كان
 ممدودا كما في الصحاح والاضافة بيانية والافزعة والرق والجئون والعج والزمان هما اخلان في
 نقصان الاطراف وكذا الذي ونقصان طرف من الاطراف كالعين واليد والرجل والاضافة
 لامية ولذا عيدا للنقصان هدم وباطل في باب القود والقصاص فان العبرة للتساوي في
 العصة والاحراز بالدار فيقاد البالغ بالصبي والرجل بالمرأة والحري بالعبد والعاقل بالجنون
 المسلم والذي باحدهما والصحيح بالمعيب سواء كان اعم او اخصا او اعرج او غير وفيه شعارا
 لا يقاد الذي بالحري والمساكين وعن ابي يوسف انه يقتل بالمستأن وبانية يقاد المستأن
 بالمستأن وقيل لا يقاد به احتسانا لانه على قصد الرجوع على دارهم كما في الاختيار ولا يقاد بمولود كراي
 لا يقتل المولى ولكن يغزو يقتل فن ومدير ومكاتب وام ولد له ولو كان المملوك مشتركا بين العاقل
 وغيره لحرفه وذكر في الخلاصة ان لا رواية فيه وعن الهندي ان لا يقتل ولا يقاد بالولد وعبد
 اي عبد المولد بخبر شهر بن محصن ونازع للكتاب كما في الكرمان وفيه اشعار بانية لا يقتل الام ولد
 والحجة بقتل الولد وولاه وعبد وان علوا وسفلا كما في الهداية ومكاتب له وفادى مال فاق
 بما كان عليه من بدل الكتابة وله وارث وسيد ايضا لا شتياء وفي القود للسيد سواء كان له
 وارث اخر او لا لانه عبده ولو كان له وفادى ولا وارث له غير السيد فذلك عند النجاشي ولا قود
 عند حماد كما في الهداية لكن ذكر شيخ الاسلام انه اذا كان في قيمة المكاتب وفادى بالبدل لا يقاد
 ويجب قيمته على القاتل لانه موجب للعدوان كان هو القود الا انه يجوز للعدول الى المال بغير
 رضا القاتل ما لم يأت من له القود ما لم يجد مثل حقه بكذا لان وجود القيمة انفع له كما في
 الكفاية ويسقط قود ورثة اي استحق احد على ابيه مثلا فلو قتل ابا حنيفة وارثه ولد ذلك الاب
 سقط القود عن ابيه لحرمة الابوة ولذا لو قتل واحدا من اخوانه لم يقض منه بقتلهم لانه ورث
 حرم من دم نفسه مع الاخوة ولو قتل احد الاخرين لآب وام اباهما عملا والاخر امها كان للاول ان يقتل
 الثاني بالام وسقط القود عن الاول لانه ورث من امها الشئ من دم نفسه وسقط عنه ذلك
 القدر وانقلب الباقي ما لا يغرم لورثة الثاني سبعة اثمان الدية ولو كان رجلين قتل كل واحد
 منهما ابن الاخر عملا وكل ورث الاخر سقط القود عنهما عند ابي يوسف ومن كل منهما الدية في مال
 وقال الحسن يوكل كل منهما وكيلهما يقتله وقال زفر القاضى يبدأ بقوديهما اثناء وسقط القود

عن الاثر الكلية المضمرات ولا يقاد بالاسيف اي لا يقتل القاتل بشيء الا بعد يد عدو كالخبر والسكين
وان قتل المقتول بالنار او الجحاة كما في الكشف وفيه شعار بان لو اراد ان يقتل بحجر او عصا
او سوف دابة عليه او لقاير في البير او غير من انواع القتل منع عن ذلك ولو فعل غير الانه صار
مستوفيا حقه كما في شرح الطحاوي ويستوفى الكبير قبل كبر الصغير فواللهما اي اذا قتل رجل اولى
كبير وصغير كان للكبير ان يقتل قاتله عند لانه حق لا يخفى واما عندهما فليس له ذلك حتى بلغ الصغير
لانحق شرك وفي اصل ان كان الكبير با استوفى القود بالاجماع وان كان اجنبيا بان قتل عبد
شرك بين اجنيين صغير وكبير ليس له ذلك وفي الكلام اشارة الى انه لو كان الكل صغيرا وليس له
والعم ان يستوفيه كما في جامع الصغار ففعل ينظر بلوغ احدثهم وقيل يستوفى السلطان كما في الامام
والمقاتل كالسلطان ولان لو كان الكل كبارا ليس للبعض ان يقتص دون البعض ولان يוכל
باستيفاء لان في غير الموكل احتمال العفو والقصاص يستحق من يستحق بالعرف ايعض الله تعالى
يدخل فيه الزوج والزوجة كما في الخلاصة والى انه لا يشترط القاتل في استيفاءه كما في الحاشية والامام
وشرط عند قاتل القضاة وبه قال بعض اهل الاصول لكن الفقهاء على الاول كما في المسئلة والى انه لو كان
القاتل خطاء لم يكن للكبير الاستيفاء حصه نفسه كما في الجامع وفي قتل مسلم مسلما كان في صف المسلمين
ظنه المسلم شركا او كافرا عند القضاة الصنفين من المسلمين والمشركون الكفار والدية لا القود لم يسقط
عصمة بتكثير سوادهم قال رحمه الله عليه ثم من كثرة سواد قوم فهو منهم اي تروى فيهم ولم يخلفي باخا
فكيف حال اهل زماننا المتوسلين بينهم والمتخلفين باخا لهم كما في الزمعي وفيه شعار بان لو كان
في صف المشركين فلا كفارة ولا دية لان من في صفهم سباح الدم كما في الترتاش وفيه صوت ففعل
نفسه المقتول وفعل زيد وسبع كالاسد وفعل جده من اربع جراحات او اكثر ثلث الدية على
زيد لانه مات بثلاثة انواع من الجنايات نوع هو فعل نفسه هدر في الدنيا حتى يغسل بالماء
ومعجز في الاخرة حتى يعاقب بالاجماع ونوع هو فعل السبعين هدر فيها ونوع هو فعل زينة حشر
فيها فيكون ثلث الدية عليه ماله لانه اتلف ثلثة بفعله العبر والدم عذر فلا شيء على عاقلة ولا
يعتبر به الجنايات حتى لو جرح رجل عشر جراحات واخرج احد كان الدية بينهما نصفين كما في الامام
ولا شيء يقتل مكلف لدفع ضرره شهر بالفتح والتخفيف سبقا الى مد على اسم قصدا قتل ليل او نهارا
في مصر او غيرهم وفيه نهي الى ان لم يجب قتله لعنه كما ان قتل الحرى لم يجب لعنه بل اعلاء كلمة الله
والى انه لو ترك الشهر عليه قتل الشاهر مع امكانه كان انما وهذا كله اذا لم يرفع يده عن القتل كما تهدد

والصباح والافانقود عليه يقتل كما في الكرماني وغيره والانه ثبت شهر سيفه فعليه لقود قطعه
ولم يكن عليه شيء ديانة كما في اقرار الخلاصة او شهر عصا ووصيل عليه الا انها في مصر فانه وقتل
المشهور عليه بالعصا فيه عمدا قتل عمدا بحيث لا ينفك عن الغوث للحق فلا ضرورة الى دفعه بالقتل بخلاف
الليل مطلقا وانهار في غير مصر فانه لا يحق فاضطر وعندها لا يقتل به لانه قتل لدفع الضرر
وهذا اذا كان عصاميليا مبسطا في القطع واما اذا كان غير مهلبت فيحتمل ان يكون كالسلاح
عندها فيقتض به علما قالوا كما في الهلاية والديتيجب في ما لا اى القاتل العاقل في
قتل غير مكلف كالصبي والمجنون شهر سيفا وعصا وعن ابي يوسف انه لا شيء عليه والقيمة
تجب ما في قتل جمل وغيره من الدواب صال عليه لانه اتلف مالا معصوما فلا غير سقط
للعصاة لعدم الاختيار ولما بين قصاص النفس شرع في قصاص الاطراف لان الجزء تابع للكل
فقال ويجب القود فيما دون النفس من الاطراف ان امكن الممانعة بين الفعلين في القتال
اذ هي الاصل في الباب فان لم يكن الا يجب الا لدية كقطع اليد عن المفضل من الرسغ والرفق
والكعب وفيه اشعار بان لوقطع ما بين الرسغ والرفق او ما بين وبين الكعب يجب القود لانه
كسر العظم واضابط كما في النخعة وغيره وقطع الرجل من المفضل من الكعب والركبة والورك
ويشمل المفضلان لفصل اصابع اليد والرجل والاطلاق دال على انه لا عبرة لكسر اليد والرجل وضعها
لنساويهما في المنفعة كما في الازهدى وقطع ما بين هويلا من الانف دون قصبة كما في المغرب
فلا حاجة الى ذكر الانف وفيه اشعار بان لوقطع القصبة وبعض المان ليس فيه قود بل حكمة
عدل كما في النخعة وكثرة المضرب لوقطع الانف من اصل العظم وجب لقصاص ولان وجد
الرجل وفي رواية ابي سليمان ان وجد بجرب طيب فالدية وقطع الاذن من اصلها وكذا قطع الشفة
والغضوب فلو كان القاطع صغير الاذن او مقطوعة فله نصف الدية كما في النخعة وفي كل
شجة لغة جراحة في الراس فوقه او طرف اخر منه كالجمجمة والمخة والحلي والذقن كما في الاختيار
استعملت في غيرها كما قال ابن الاثير قال لكل جراحة في الراس وغيره يمكن الممانعة اى ماثلة شجة الشجاج
الشجاج في المقدار في يواف ما ياتي من ان لا قود في الشجاج الا في الموضحة فانه لا الموضع القوي لكنه
لا يخفى عن استدراكه والاول ان يقال انه مبني على اختلاف الرواية فانه يقاد في ظاهر الرواية في الموضحة
فان فوقها من الشجاج الست وبها اخل عانة الشجاج فيستحق على مساجة الشجة طول وعرضها وما نال
كانت في مقدم اللباس او موخره او وسطه اقصر الشجاج مثل في ذلك الوضع بان يقدح عنوها بمسار

ثم جعل حديدته على قدره فيقطع به مقدار ما قطع وفيه اشعار بان لا يقلل ما دون الموضع كما
 لعدم امكان المماثلة وفيه بالاجماع كافي الذخيرة وغيره ويذكرنا ان الكمل معطوف على الموصوفين
 ولو عطف على قطع كافي فقد توهم تكرار امكان المماثلة وفي كل عين فاقمة من رتبة ذهب صومها
 بضرب او غير بحيث لا يمنع اذا كانت مفتوحة مغالبة للشمس ولو لم يرب من الحجة وقال ذلك
 طيبيان وفيه من لا يلو ايضا لما حصره او اصابها في حق او سبل او شئ مما يهيج بالعين ليس في
 قصاص بل حكومة عدل والى انه لو ذهب بياضه ثم ابر لم يكن عليه نوع وقالوا هذا اذا صادف كان
 ولما اذا عاد دون ذلك ففيه الحكومة والى انه اذا كان عين الحجة عليه الكبرين عين الجاني او
 فهو سواء لكن لا يقتض من العين العينة بالسرى ولا بالعكس بل فيه الدية الكلى في الذخيرة فيجعل
 على كل جنس من عين يقتض فيها المخصوصة حافظة من الانضمام ثم على كل وجه سوى عين يقتض
 فيها قطع قطب ابر حرقه منه منبولة ويقابل عينه القنص فيها بمرة قريبة من تلك العين عمارة
 بحيث تطلب حتى ذهب لضية على ما روى في لاجب القود بل الدية على الصحيح كافي الحكمة
 ان قلعت العين اى زعت بعرفها لانه لا يمكن المماثلة بذلك ولا يجب في عظم لغد المماثلة الا
 السن استثناء متصل فانه ليس بعصب المختار ولا للعهد اى من اصلية فانه لا قصاص في السن
 الزائدة منقطع وفي رواية القدوة تروى ان قلعت وانما اطلقت ولا ينادى بالبعد ما براموضع السن
 لما ياتي لاحتمال السرية وقالوا ينتظر سنة اذا كان الحجة عليه صغير ان الغالب ان تبت وقال بعض
 المشايخ انه ينتظر سنة مطلقا لاحتمال الجوع للقاضي ان يأخذ منه كفيلة ثم اوجله سنة من سنين
 الفعل فاذا اسفست سنة لم تبت لقتض منه كما روى عن الجعفة ويذهب الى ان يقتض النظر بالفرس و
 الثانية بالثنية والباب بالباب ولا يوجد الا على الاسفل ولا بالعكس لانه قات المساواة وتروى من
 البرد بساها ان سائدين عاقبة الكسور الى لم يلا تجاوزان كسرت فلور على فيها عيب من الاسوداد
 او الاخطار او غيره لم يقتض وفيه الدية الكلى في النجوة ولا يجب القود في ما روى النفس بلا الدية
 بين رجل وامرأة فلا يقطع طرفها بطرفة ولا بالعكس لان الاطراف كالاسال وقاية للنفس وبينهما تفاوت
 في دية الطرف فيستعد القود لتعذر المساواة كافي اكثر الكتب لكن في الوقعات لو قطعت المرأة
 يد رجل كان لا القود لان الناقص يستوفى بالكامل اذا رجع صاحب الحق ولا بين حرم وعبد ولا بين
 عبيدين لتفاوت القيمة وفي الجائفة التي هي جراحة بلغت جوف الاس والبطن على ما قالوا كانه
 الهداية وفيه اشعار بالاختلاف وانما سميت بها لانها حصلت الى الجوف وفيها تلك الدية فلون قد

الجانبين صارت حابيتين وثلاثا الدية فهي تكون في اعلى الصدر والبطن والظهر والجوارح
 كما في الذخيرة فلا تكون في العنق والحلق والخذ والرجلين كما في الاكل ولا يجب في ظاهرا وابتداء
 في اللسان والاذن كلها او بعضها لانها ما ينقبض ويتبسط فلا يكن المائدة وعن ابي يوسف انه
 يقتصر اللسان ان امكن ويقتصر براسه وفي اللسان الاخر من الحكومة كما في النقرة وفي الاكتفان
 ومنه الى ان يقتصر بقطع كل الشفة بخلاف ما اذا قطع بعضها فانه لا يقتصر لانه متعد كذا في الهلابة
 والى ان ينبغي ان يقتصر بالانيتين لكن لم يذكر في الظاهر كما في الظهيرة الامن الحشفة اي حشفة ذكر
 متحرك فانها يقتصر بمحلها بخلاف ما اذا بقى شيء منها فان فيه الحكومة وجيز المجني عليه بين القتل
 والدية ان كانت يد الماطع ناقصة من حيث الصفة بل كانت مثله او مخرجة بحيث برهن في
 البطش او من حيث القدم بان فاتت اصبع او اصبعين لانه متعد باستيفاء حقه كاملا وقال
 برهان الامة الخيارات اذا كان ينفع بالناقصة واما اذا لم يكن ينفع بها فالدية كما اذا لم يكن
 للمقاطع بلا صلابة به يفتى وفيما تارة الى ان يقتصر فيما اذا كان ظفر مسود لا يدرج فيها
 في البطش كما في الذخيرة والى انه لا يجوز اذا كان الانفصان في يد المجني عليه بل فيه الحكومة ولو
 المعيبة قبل اختيار المجني عليه او قطعت ظلما فلا شيء له كما في الهلابة او كانت الشفة تستوعب
 وتقتل ما بين فرق او جانبي راس الشجوج بان كانت بين الاذنين لا تستوعب ما بين فرق الشج
 وكذا الحكم في العكس لعدم الاستيفاء وعلى هذا الشجة بين الجهة والفضاء وفي ذكر هذين تبين
 على ان المجني عليه في فروع الجوارح كاليدين في ذكرنا واما الانف فان كان اصغر واصابه شيء لا يجد
 الرجح به فله الخيار كما لو كان اذنه صغيرة او مشقوقة ولو فقه عيشه وفي بعضها باي امر كان له ان
 ويأخذ الدية كما في النقرة وان سقط سنة المتحركة بالوكر وبعد ثلثة ايام ففيه الحكومة ولا يعمل على
 المتحركة السابق لان الوكر اخر السنين عما قال شيخنا كما في الميتة وهذا لا يخلو عن الاستعانة بالخطا
 واستقطا القود ولا يجب للمولى شيء من التركة بموت القاتل لغوات محله وسقط بعضه على
 من الاولياء وبسبب صلته على مال ولو قبله لا سيما لان القود حقه فله الاستقاط والتعويض طبقا
 وعند ان الصلح على اكثر من الدية باطل وفيه رخصة الى ان لو عطف عن نصف القصاص لم ينقلب الى
 باستقطا القود كما في الميتة والى انه لو اخذ من القاتل الف درهم عا انه يعفو عنه يوم ما الى الليل فهو
 عفو وصالح جائز لان التوقيت بالغوفي ذلك والى ان القاتل وان برأ عن القصاص الا انه لم يبرأ
 عن الظلم والعدوان وبانته ولا ان العفو يكون افضل من الصلح كما يكون افضل من القتل لكل

في الظهرة وهذا كله في العمد وما في الخطاء فالصلح على أكثر من الدية باطل لأن الدية امر مقدر
 فان زيادة ديوان علم ان لو كانت مقتدر جماعة فعفا الولي من واحد منهم اجماعا لم يكن لأن يقتل
 غيره كما في جواهر الفقه وغيره لكن في قرض وغيره ان له اقتصاصه والباقي اى غير العاقلة والصلح
 من الاولياء حصته من الدية في ثلث سنين لان انقلاب القود ما لا حيث تعد استيفاء بالعفو
 والصلح واطلاقه مشعر بان لو قتل الباقي لما كان له حصته من الدية وان وجب عليه القصاص وهذا
 اذا علم بالعفو والصلح وحرمة دم المقتول والافعال الباقي القاتل نصف الدية من الدية لا القود
 للشبهة كما في شرح الطحاوى ويقتل جمع بقره اى يقتلهم الزد بالسلاح لو وردا لان مقتل ذلك
 وفيه اشعار بان شرط الجرح الصالح لزوق الرجح من الكفاية يكون لكل قاتلا على الكمال فلا يجمع
 عليه نحو الاساك والاخذ ليس عليهم القود كما في الزايد وفيه من الزايد اشعار بان وجب
 قتل رجل احدهما بعصا والاخر بيد عمد وجب الدية عليه ما ساقطه كما في قرض ولا وان يعرف
 الجمع بلام العهد فانه لو قتل فردا جمع واحد منهم ابوه او اخوته ليس عليهم القود باصلا كما في جواهر
 الفقه وغيره وبالعكس بان يقتل فردا جعافا لا يقتلهم على الكفاية بل لا لزوم مال لان الرضوخ لا يجرى
 فيبطل لكل احدا بحقه فان حصر في هذه الصورة على واحد قتل له اى جعل ذلك الولي بلا حضور
 الاخرين وسقط حق الباقيين لغوات محل الاستيفاء ولا يقطع يدان بيد اى لا يقطع يد رجلين قطعا
 يد رجل لعدم المماثلة لان كلاهما قطع بعض اليد فعليه ما نصف الدية لانه يد واحدة وفيه اشعار
 بان لا يقطع يد بيد بل يقطع يد لهما ان واحد من نصف الدية ايضا ولو قطع واحد منهما يد فلا يجرى
 نصف الدية لغوات المحل كما في الهداية ويقاد عبد ولو مجرور او بقود اى يقتل عدل لانه فيهم
 وفيه اشعار بان لو اقر بخطا لم يجز ولو باذنه لانه اقر بالدية على العاقلة ومن سعى سهاها
 الى رجل فنفس السهم منه الى رجل اخر فاقبض الرضى الاول من الرجلين لانه عدل وعاقلة
 الدية للثاني لانه خطا والفعل بتعدا بتعدا لا اثر فاذا ارسل سهاه من رضى او اذبح التركيب
 فكذلك اذا مات منه فقتلوا وانفذ السهم الى غير الرضى اليه صار به لانه سعى من محض خيرة كافي
 الكرماني ومن قطع يد او شج راسه او جرح نفعه عن قطعه او شج راسه او جرحه اى قال عفوت عن
 ذلك لم يضم معه ما يحدث منه ولم يقل عن بنيانية فان العاقلة منه اى من جهة قطعه من قاطعه
 اى جازمه دية في كل ما له لان العفو عن القطع عفو عن مجببه وهذا في العمد المتبادر وما في
 الخطاء فالدية على العاقلة كما في شرح الطحاوى فمن ظن انها على القاطع فقد اخطا ولو عفى

مريض عن الجناية الواقعة عمدا او خطا سواء ذكر بعد ما حدث عنها او لم يذكر او عن القطع
 كذلك او الجوازة وما يحدث من السرقة منه اى القطع ثم مات منه فهو اى عفو المجنى عليه
 عن موجب قتل النفس فسقط القود لان كلامها شامل للمقتول والساير ثم فصل الاجمال فقال
 فالخطا اى العفو في الخطا يعتبر من تلك ماله اى مال العاقى لتعلق حق الوراثة به فان خرج
 من الثلث والافعال العاقلة تلك الدية كافي شرح الطحاوى في ظن انها على القاطع فقد
 اخطا قطعها وفيها شعار بان لو عوفي الصحيح لم يعتبر الثلث والعهد كل اى العفو يعتبر من كل
 بالعاقى في الماله من مال هو الدية لانه لم يتعلق حق الوراثة به ولما تعوض له وموجب العمل القود
 الساقط بالعفو الدال عليه اجماله دفع القوم وجوب الدية في هذه الصورة الا ترى انه لو لم يقيد
 القطع بما يحدث منه وجب لدية في مال القاتل عنه ولما عند ما هو عفو عن الدية فلا شيء عليه
 كافي شرح الطحاوى فسقط ما ظن ان الموجب قد ليس بالظاهر للقول بان من كل المال والقود
 يثبت بداء اى ابتداء بطريق الخلافة للوراثة اى لكل واحد منهم فاقيم الكل مقام المورث في
 ابتداء وقوع ملك القود لم لان شرعية القود لتشف صدورهم والميت ليس باهل لا يثبت القود
 للوراثة اى اى بطريق الوراثة بان يثبت للمورث ابتداء ثم استقل اليهم وهذا عنه خلافا لما
 لان القود يجب عوضا عن نفس المقتول فيكون حقا له كالعوض فلا يصير احدهم خصما عن البقية
 او فاما مقامه في اثبات حقه بلاكالة وهذا عنه خلافا لما عاينا ذكر من الاصلين فلو اقام احد
 الابنين حجة بقتل ابيه احد عملا عابا فهو حال المحضر ذلك الاخ يعيدها اى الحجة عنه خلافا
 لما والاولى اعاد وفيه شأن الى انه يقبل حجة الحاضر الا انه لم يقبل لاحتمال العفو عنه لكنه يجب ان
 منهم ولان لا يقضي بالقود مالم يحضر الغائب لان المقص من القضاء الاستيفاء والحاضر لا يتكف
 منه بالاجماع كافي الكفاية وغيره وفي الخطا من قتل ابيه وفي الدين لابي عمه لو اقام الحاضر حجة
 على ذلك لا يعيدها الغائب اذا حضر لان المال يثبت للوراثة اى اى اعمد هم وفيه ايماء الى ان اعمد
 كل الدين واقام الحجة على كل وقضى القاضي بكله والى انه اتخذ القاضي للحاضر والغائب فلما
 قد نصيبه منه وكان القاضي متعدد اعاد الحجة واما خص الدين لابي اعاد الحجة للعفا
 اختلافا وان كان الامح ان لا يعيدها كافي العادى والبرقة في حق الضمان لحال الروى والوكو
 لانه ليس باختيار ولم يصحنا ابا لرمي فيجب لدية عنه على من رمى ولو خطا سها مسلما اى
 الى مسلم فان قتل المسلم فوصل اليه فاته لانه قتل مسلما كافرا وانما اسقط القود لسهة اعتبار

الرجل وله يجب على الراعي شدة عند ما لان بالان لا تسقط تقويمه وبجبل القيمة عند الشجيرة
 على من رعى الى عبد خطا فاعتق فوصل واما عند محمد ففصل ما بين قيمة مربي الى غيره رعى كافي العذبة
 ونكره الاكر ما في ان صفة المحل قد اعتبر عند الوصول فلو كان صيد في المحل ومربي له فدخل المحل فوصل
 لم يحل واما ختم على الوصول الشعار برعاية حسن المحتم عقب بالجنابات كقولنا
 من جنة اللديات في الجملة هي اجرة لها جمع دية لها عند وفاة الفداء كالعدة مصدرة في القاتل المقتول
 او اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قبل النفس ذلك المال دية وقد تعلق على بدل ما دون
 النفس من الاطلاق من الارش وقد يطلق الارش على بدل النفس وحكومة العدل واما جمعت اثارة
 الى تومها ثم عدل على صغار الذي ليس له الحق الذي بحث في النفس عنه الى ما يورث من الجاني في
 شبه العمل والخطا والجاري مجراه من المال فغال الدية عنده واحدة من الثلثة من الاصل المقتول
 او مثقال مضروب ومن الفضة عشرة الاف درهم بوزن سبعة ومن الابل مائة وعندها وفي رواية
 عنده واحدة من الستة ثلثة مذكورة ومن الغنم الفان ومن كل من البقر والمحلل بايتان وقاية الحلاف
 انه لو صلح على اكثر من مائة حتى حلت لم يحضر عندها وجاز عندك لانه صالح على ما ليس من جنس الدية وقد ورد
 الصحيح ما ذهب اليه ابو حنيفة كافي المضرب وفيه رضى الى انه يتعين واحدة منها بالدية او الفضل
 وقال شيخ الاسلام ان التعيين الى القاتل ومحل الاول عمل القضاة والى كل النوع اصول كما قال ابو بكر
 الرازي وهذا ظاهر مذهب اصحابنا وعندنا الحل الا بل هو الاصل فلا يصار الى غيره ما في القدرة الا برضا
 ولي المقتول وعندنا لا يجر بغيره بالدينار او الدرهم باعتبار قيمة الا بل وان زاد ذلك على الف في القصر
 وعندنا الاولين لا يبرز الزيادة ثم الا بل لا يجب من سن واحد بل من اسنان مختلفة كايادي واما الغنم
 فيجب ان يكون قيمة كل خمسة دراهم وعن ابو حنيفة لو قضى بها كان كلها شيئا من الضان والمعرفة
 محلا للثيان من المعز والجمع من الضان كالاخمية واما البقر والحلة فقيمة كل تكون خمسين درهما
 كافي المحيط وغيره والحلة اذا ردها وقيل في دنائها بدل الحلة قيصر وسر ابل والاول المختار كافي
 النهاية وهذه الدية من الابل في شبه العمد كالم من ارباع او اربعة اصناف خمس وعشرين من بنت مخامر
 مائة عليه حول وكذا لئس بنت لبون مائة عليه حولان ومن حقة مائة عليه ثلثة احوال وجمعة مائة عليه
 اربعة احوال وهي اى الدية في النسب من الابل ارباعا الدية المغلطة ويقال لها العظمة الواجبة من
 حيث السن دون العود فلا يزداد على مائة والتخليط في نوع واحد وهو الابل دون الاولين وهذا كله
 عند الشنخين واما عند محمد فثلاث ثلثون جرة وثلثون حقة واربعون ثنية كلها خلفت بنت محمد

المجهدة وكسر اللام حامل من النون والذرية في الخط وما يجري مجراه الخاس منها الى الابل المذكورة عشر
 من كل بنت عاقر وبنت لبون وحقه وجذعة وكا بن محاس فان هذا الخلف قبل الخطاء البق وكما انما
 كفارة شبه العهد والخطا وما عدل من لام العهد الى الاضافه دفعا لتقوم اختلاف الكفاية بين
 كفارة شبه العهد والخطا كما مر عن رقية اي اعتاق رقية كاملة وفيه اشارة الى ان المعنى يجب ان يكون
 سالم الاطراف من العين واللسان واليد والرجل وغيرها والى انه يكتفى بالوضع لا الجين كما ياتي في النسخ
 به مومنة لا كافرة بخلاف ما روي الكفارات فان عجز عن ذلك وقت الاداء لا الوجوب صام شهرين
 بنية من الليل ولا اي متتابعين فلو اضطرر بها منها وجب عليه الاستئناف وفي الكفاية ما شعروا به لا يبرز
 فيه لاطعام بخلاف غير من الكفارات وخرج عن الكفارة وضع سالم الاطراف مسلم بالبيعة ولذلك
 بالسابق وانما روي عليه فقال احد ابويه مسلم لا يصح الجنين الذي البطن لانهم يدخل تحت الرقية المطلقة
 ثم اشاد الى تفاوت دية الرجل والمرأة فقال والمرأة نصف مال الرجل في دية النفس الحرة ولو صغر
 وما دونها وفي ارض ما دون النفس كما ياتي للا ترف في قتل المرأة خطا خمسة آلاف وفي قطع يدها
 الفان وخمسائة وهذا اذا كان له دية مقدرة واما اذا لم يكن مثل ما فيه الحكومة ففهم من قال انها كالدية
 وقال بعضهم انه يسرى بينهما عند احبائهما كما في الظهيرة والاشمال للاثني والذكر ولم يرد الجنبين
 الذي دية خمسمائة ذكر كان او انثى فانه مستثنى لما ياتي والذمي والمستامن رجلا وامراه كالمسلم
 في دية النفس وما دونها فانها عاقلة ان كانت والا فالحال الجاني لا كالمسلم في المعاملات كما في
 الكرم التي ثم في الدية ما دون النفس فقال في ائتلاف الالف كالأعضاء وقيل في الارنية حكومة
 عدل على الصحيح كما اذا جرح على الالف وصار بحيث لا يتنفس منه بل من فيه اطلاقه لا يخرج عن شئ فانه
 لو قطع المارن ثم بقيت الالف فان كان قبل البرية فدية واحدة وان كان بعد ففي المارن دية وفي
 الباقي الحكومة كما في الظهيرة والخشنة كلها او بعضها لانها اصل منفعة الابلح وائتلاف العقل
 بالضرب على الراس لغوات الادراك فان العقل انما يجر به الانسان عواقب الانور والدماع
 كالقبيلة او الزيت كما في الكرماني واحكام الحواس المظلمة من السمع والبصر والشم والذوق وعن
 محمدان في الشم الحكومة يعرف تلقها بتصديق الجاني او تكلمه او الخطاب مع الغفلة وتوقب الكرية
 واطعام الشتر المراد انما يتعرض للباطنة لان في شئها كلاما كما في الكلام واللسان كله او بعضها ان
 منع الائتلاف اداء اكثر الحروف اي مروف المجهدة فان تكلم بالاكث في الحكومة وقيل يقسم على عدد
 الحروف فان تكلم بهما حطس الدية بمحضة سواء كان نصف او ربعا وغيره وهو الاصح وقيل تقسم على

حروف اللسان الالف والتاء والثاء والجيم والدال والراء والسين والصاد والظا
واللام والنون فان تكلم بالنصف سقط نصف الدية وقس عليه وهو الصحيح كما في الكرماني والتم
الحجة بالحق والتمت خطا بان يظنه مباح الدم ثم يظهر انه غير مباح الدم وهذا اذا اتصل شعره فان
كان كونه بضم الكاف وفتحها ففيه الحكومة الا اذا كان على دقته شعرات فانه للشبهة وهذا اذا
سنة ولم يثبت فان ثبت بعضها ففيه الحكومة كما في الذخيرة وفي الاكتفاء اشعابا له لوجوه شارب
لم يجب الدية بل الحكومة في الصحيح كما في الكافي وسعر الراس للذكر والانثى اذا لم يثبت فلو قطع
صغيرة امر لم يجب شيء في الحال وعن محمد لا شيء عليه الا انه يوجب كما في الظهرة والمخار عن عبد الله
ان فيه الحكومة كما في المنيعة والتمت ادراة يقتض حلق الحية والشعر على كل شيء الكافي وغيره يستوي
فيه العمد والخطا اذا فرق في شيء من الشعور ولاضافة شعرا لا يلدن شيء بقطع شعر الصدر
والساعدين والساقين كما في الظهير كل الدية من واحدة ومن الا انواع الثلاثة لانها جسد النفع
او الحال الذي في الارض كالتلف النفس عظامه كما يجب كل الدية في اذنان اثنين ما كان في اذن
اثنان كالخباين والعينين والشفنتين واليدين والاذنين واليدين والجلبين والايدين والاذنين
والشفتين والحنكيتين ويستثنى منها ثديا الرجل وحملتاها فان في الاولى الحكومة وكذا في الثانية لكن
دولة الاولى لم يوجبه الظاهر ان في اذنان ثدي المرأة عمل اقصاصا كما في الظهيرة وفي احداهما اي
الاثنين نصفها اي الدية وكما في اشعار العندين الا ربعه جمع شعر بالضم وهو حرف الماعط العينين
الحنف لاما عليه من الشعر وهو الهدب وهو زان يربحان اذان في قطع كل دية كما في قطع
من الاهلاب كما في الهكزية وفي احداهما اي الاشعار حبيقة او مجازا ربعها فانها اربعة وفي كل اصبع
من اصابع اليد والرجل عشرة اي الدية فان في جميع الاصابع دية كاملة ينقسم دية كل عليها اعتسلا
وفي كل مفصل اصبع غير الابهام ثلثة اي ثلث العشرة وفيه اي مفصل الابهام نصفه اي نصف العشرة
ينقسم دية كل اصبع على مفصله فان كان ثلثا كما لغير الابهام ثلث وان كان اثنين كما للابهام نصف
كما وجب نصف العشرة كل من لم يثبت فان كان الجهر عليه بعد اقصاف عترة فمته وان كان من اقصاف
عشرته فان نزع جميع الاسنان وفي الغلظتين وتكونون خطا فله دية وثلثة الخاس دية هي
عشر الغاس واللام وان نزع ثلثون فدية ونصف دية هي خمسة عشر العا والى نوع ثمانية وعشرون
فدية وخمسة دية هي اربعة عشر الفا واطلا قد شعره بانه لو احرس او اخضر او اسود وجب لاديه وكذا
ان اصفر على المختار وهذا اذا لم يضرع والا فان لم يضرع فلا شيء فيه والا فله الا في الكل في المختار واعلم ان

من الناس من لا يوجد له عضة فيكون أسنانه ستاً وثلاثين كما في الرخمة وغيره وإن أسنانه الكوجة ثمانية و
 عشرون كما قال الجرجاني وهذا علامة يعرف بها كما في النهاية وكل عضو كالعين واليد ذهب نفعه
 كالروية والبطش يضرب ويخون كادخال فريضة في العين فغيره كالملة ولا فريضة في شجرة
 الشجاعة بالكسج جمع الشجاعة بالفتح وقد ثبت الألف الموصلة بالباقية الأشكر الصاد المجمع وهي شجرة
 المخلصة التي بين اللحم والعظم ويوضع العظم كما في النخيرة عند الحقن المائلة بإفناء السكين إلى
 العظم فإنها تنقاد وفيها أي الموصلة خطاً ونصف عشر الدية والتباد وإن يكون الشجاعة غير
 أصلي ولا ففيها الحكومة لأن حلقه انقص منه من غيره كما في النخيرة وفي النهاية وهو شجرة بكر
 العظم من اللحم وهو كسر شيء أو عظم عشرها أي الدية سواء كان أصلي أو غيره وفي الشجاعة أن يكون
 أصلي ففيه أرش دون أرش النهاية وإنما لم يقيد بالخطا كما في النخيرة لأن كل شجرة لا فريضة فيها
 فالعد والخطا فيه سواء كما في النخيرة والمنقلة من التنقيط نفع الغاف وكسرها وهي شجرة تخرج منه
 العظم أو هو للعظم من موضع إلى موضع كما في النخيرة أو يجعل العظم كالنقل وهو الحجة كما في النهاية
 عشرها ونصفه أي عشر الدية ونصف عشر الدية ألف وخمسة مائة درهم مثلاً وأما بالمد وهو شجرة
 تصل إلى أم الدماغ إلى الجبل الذي تحت العظم فوق الدماغ كما في النظرية وإنما يذكر الدامعة
 بالحجة وهو شجرة تصل إلى الدماغ لأن بها هلاك النفس عادة فهي في الشجاعة كما في النهاية لكن عن أبيه
 فيها ثلثا الدية كما في المضمرات والجائفة وهي شجرة تصل إلى الجوف والقر والمارد جائفة وإن
 فإن حكم جائفة إلا أن غير ذلك ثلثها أي ثلث الدية وفي جائفة نفذت إلى الجانب الآخر ثلثها أي
 ثلث الدية ثم شرع في أول النجاة وبين مرتبة كالسابق كما ترى فقال والحاجة بالمهمات و
 الحارثة وهي شجرة تخص الجلد أي تشقه بالأخراج شيء منه كما في فقه وقال الطحاوي ولا يديه
 كما في النخيرة والدامعة والدمية فالدامعة بالمهمة شجرة تظهر الدم ولا تسيل والدايمية ^{تسيل}
 كما في النهاية والكافي وأكثر المتداولات وفي النخيرة الدامعة على ما ذكره الطحاوي وشجرة تسيل
 الدم وعلم ما ذكر شيخ الإسلام ما تسيله أكثر ما يكون في الدائمة من السيلان فالدايمية على ما ذكر
 ما يدعى الجلد سواء كان سائلاً أو غير سائل وعلم ما ذكر الطحاوي ما يديه ولا يسيل وفي النظرية
 هي ما يديه من غزلان يسيل وهو الصحيح والدامعة ما تسيل كدع العين والباضعة بالصاد
 المجمع والعين المهمة وهي شجرة تبضع أي تقطع قليل اللحم وقيل تقطع الجلد كما في الاختار والقتال
 وهي شجرة تقطع أكثر اللحم بلا اظهار جلبة رقيقة بين اللحم والعظم والسمحاق بكسر السين المهمة وسكون

وذكره حكومة عدل لولم يعلم الصحة أي صحة هذه التثنية بما دل من الدليل على نظره أي العبد وكلامه
 أي بكلامه فيكون عطفها على كلمة ما وحركة ذكره للبول فلا يكتب بان الأصل هو الصحة وفيه إشارة
 إلى أن العبد في غير ما ذكر من الألف واليد والرجل وغيرها كالبالغ في القود بالعبد والدية بالخطأ
 وإلى أن علم الصحة بموجب كمال الأرض وإلى أنه لو استهل فيه الدية وقال محملان فيه الحكومة كما
 في الذخيرة ولا يتأد جرح الجرح عليه الطرف الأبعد من لانه يأسر إلى النفس في لم يستقر على شيء
 بالرجل والهالك لم يبد أنه أي جناية فيرتب عليه الحكم والأصل في كل الجنايات عدا وخطا إن يتأ
 حولا فعمل فصلا يوافقه فيبره ويخالف في ذلك كافي الكرماني وغيره وعدا العبد والمجنون والتمتع
 لا السكران والتمتع عليه خطأ فوجب المال في الحالين وفيه شعار بأنه لو جن بعد القتل قتل وهذا إذا
 كان الجنون غير مطبق ولا يفسق القود كما ذكر شيخ الإسلام وعنه ما أنه لا يقتل مطلقا إذا وقع عليه
 بالقود وفي المتن أنه لو جن قبل الدفع إلى القتل لم يقتل كما لو عتقه بعد القتل وفيه الدية في ما لم كافي
 الظهيرة وعدا العاقلة أي عاقلة الدية في الحالين وفيه اشعار بأنه لم يجب في المألف شرح
 الطحاوي أي أن الجناية إن كانت في النفس فيها العاقلة وكذا إن كانت في طرف الحر والدية بلغت
 نصف عشر الدية فصاعدا وإذا كانت في العبد ولم تبلغ نصف عشرها وهي خمسمائة في الرجل و
 مائتان في خمسين في المرأة ففي ما لها حالها وجوب كفارة وبلا حرمان أو ث إن الأول عفوته والثاني
 أمرها بينهما وبين العباد فلا يلحق بهم ويجوز المرتد عن ميراث أبيه لاختلاف الدينين لا يجوز للردة
 ومن حارب ولو لم يجز بطن امرأة ولو تزوجت يجب عرق بالتفويض خمسمائة درهم حقيقة أو حكمية كما
 إذا كانت فرسا أو امرأة أو عبدا قيمته تلك فأي رأى أجور على القبول وإنما سميت بها لأنها أول ما قد ير
 الديارات وعرق الشدة أوله كما في الظهيرة وفيه اشعار بأنه لا يجب به الكفارة كما في الذخيرة وفي رواية
 تجب كما في العاردي والأفضل أن يكفر ويستغفر لأنه ارتكب مخطوفا كما في الهداية على عاقلة أي
 عاقلة الضارب لأجله وفي رواية عليه كما يأن أن القتل المرأة ولدا ميتا مذكرا ميتا ولا يستوي في
 الميت الذكر والموت كاطن وإية لهم الأرض الميتة وفيه اشعار بأنها لو ألفت ميتين أو أكثر وجب عرق
 في كل كما في الذخيرة والكلام يشير إلى أن بداهة بالميت الحرمان كانت أمته حر أو أمته علفت من سيد
 أو من العزوب وهو حر والقيمة فإن حرية المجنين شرط لوجوب العرق كما في العاردي ويجب دية
 كاملة إن ألفت جانيات إلى أن الضارب قاتله شبه عدا وفيه إياه إلى أنه يجب الكفارة فيه كافي
 شرح الطحاوي وغيره والمائة لو ألفت جانيات مقطوع اليد كان فيه نصف الدية على العاقلة كما في الذخيرة

ثم شرع فيما اذا ماتت ام فقال وغرة الجنين ودية هي خمسة الاف درهم لانه ان القت الام ميتا فالت
 الام بالضرب ودية ام فقط لا غرة الجنين ان ماتت ام فالت بعد الموت ميتا احتمال ان يكون
 موته بالاختناق في الرحم بعد الموت ودين ان ماتت ام فالت حياتها الحي لا يقتل بغيره و
 الحي من دية الام لانه مات بعدها وفيه شعاريانه لوانت حياتها لم ماتت الام وجب الدينان والام
 موت من دية الحي كما في شرح الطحاوي وما يجب الجنين من الغرة والدية وهو ما يقع الولد في البطن
 من جري سرفه ولو ارثه لانه بدل النفس سوى ضاربه اي غير ضارب الجنين فهو ميتة سقط لانه ليس
 بوارث فانه قاتله وقد اثير في الجنائيات وغيرها انه لا يجب الكفارة عليه بل عليه ترك النسخ كما في حاشية
 الامنة اي جنين ملوثة القنة الامنة ميتا بالضرب فالاضافة للعهد نصف عشر قيمته وهذا المكان على
 لونه وميتة فرض حيا في الذكر اي في وقت كونه مذكرا وعشر قيمته في الانثى لان قيمته المذكرة العادة اكثر
 من قيمة الانثى وان تساويا في السن والجمال وعن ابي يوسف لاشي عليه الا انقص الولادة الامنة فانه بعض
 النقصان وفيه إشارة الى ان ما في الجنين على الضارب حالا واذا لم يكن الوقوف على كونه ذكر
 او انثى فلا شئ عليه كما اذا الت بلا راس لانه انما يجب القيمة اذا نفع فيه الروح ولا ينفع من غير الروح كما في
 الدخيرة واعلم ان العبرة بالجنين حال الضرب حتى اذا اعتقه مولا بعد الضرب لم التي حال الرجاء للقيمة
 كما في العادة والاستبان من الجنين بعض خلقه كالظفر والشوكا لانه خلق في وجوب الغرة والقيمة
 وغيره لانه يتنازع عن العلة والدم وفيه شعاريان استبان بعض الخلق شرط للدم المذكرة فلا يجب
 شئ بالقصاص عليه الا غير ما اود ما كما في الميتة لكن يشك في ما ذكر في العادة ان العبرة بكون الامنة
 معفة المذكورة والاثنية ضمن الغرة بالنصب عاقلة امرأة كما في الزيادة او لانه نفسها كما في المشتق
 بناء على ما قالوا ان اعاقلة للبع والاول المختار والاذا لم يكن لها عاقلة فانما عليها في سنة كما في العار
 سقط جنينا ميتا فلا يجب شئ باستقاط ما لم ينفع فيه الروح ولم يستن بعض خلقه فانه يكون نطفة
 او مضغة او علقة ودية بمقدرة بائة وعشرين يوما فان زمان كل منهما اربعون يوما على ما قاله
 بعض المشايخ وقال علي بن موسى ان استقطمكوه لان الماء الواقع في الرحم في حكم ما نفع فيه كما في الدخيرة
 عدا بدوله فلو شرب للتداوي شيئا لوجب السقوط لوجب شئ من الغرة الا في رواية ولا من الكفارة
 الا في رواية كما في العادة او فعل كضرب البطن او الحمل الثقيل او معالجة الفرج او غير فانه بلا قصد
 الاستقاط لا يوجب شيئا بل اذا نزل زوجها فان كان مع الذي لم ينضم الغرة الا انما قام وعليها التوبة
 التوبة والاستغفار فصل من احلث في طريق العامة او طريق العامة تافهة واقعة في انصا والار

دون الطريق في المناور والصحاري لأنها يكن العدل ومنها غالباً كافي إزاحة وسبباً للحلا
 وطريق العامة ما لا يحصى قومه وما تركه له وقوم بنو دود في أرض غير ملكه متى باقية عاملك
 العامة والمناور شج لا سلام ولا أول مختار لا مام الحوائج كافي العامى كنيماً أو سراجاً أو
 أى ما يركب في الحايطة من حصى ما من حطب وغيره وإن لم ينقل عنه وعن ابن الأعرابي أنه من وزب
 الماء أى ساقيل مرفقاً معنى بل الماء فغوب بالهزة دون اليد والكر من السكت ترك العزم
 أصلاً كما قاله المطرزي والأولى ذكر اعتماداً على ما تقدم بعده أو حصة بعضهم الجهم وسكون وضمن الصلا
 الملة والنون وهو قبل قيل عنه الوج وقيل اليزاب وقيل جفع يخرج من الحايطة للبناء عليه كافي
 العرب أو كانا عنى وإفادى مرة الصلوة وسعد ذلك أى جازله الأحداث فإن الجاز غير يضيق
 كما قال المطرزي أن لم يفر الناس فإن ضربهم لا يسعه كافي النهاية وفيما ذكر إياه إلى أنه جعل ذلك ويجعل
 الانتفاع بهما وإن منع عنه كافي الكرمانى وقال الطحاوى أنه لو منع عنه لا يساح له الأحداث ويأثم
 بالانتفاع والنزك كافي الذخيرة والفرس والجلوس للمبيع عاين هذا التفصيل كافي القرائن ولكل من
 أحاد الناس كافي النخبة أو من لو ظالم وأضعفهم كافي النهاية لكن فيه فتنة أو من أو ساطم ولو كانا
 في الكرمان نقضه أى إبطال ذلك المحدث بعد إتمامه وكذا قبله كما هو مذهبه وهو الصحيح وقال
 محمد بن سنع الأحداث لا ينقض وقال أبو يوسف ليس المنع والنقض وعن محمد بن أبي سعيد والعياش
 نقضه أى إنهم لم يبالوا بتمام الأصغار لنقضه إذا لم يكن مثل ذلك المحدث وإنما هو متعت
 حيث لم يبالوا به المتكفلة خصوصاً وهذا إذا علم أحداً وأما إذا لم يعلم فقد جعل حديثاً
 كان للامام نقضه وعن أبي يوسف أنه نقض أن ضربهم وهذا كله إذا أحدث لنفسه فلو أحدث للمسلمين
 كما إذا نسي سجدة في بعض الطريق ولم يطرهم لا ينقض كافي العامى ومن أحدث في طرف الخاصة غير نافذ
 ذلك الطريق وهو ما يحصى قومه وما تركه له وقوم بنو دود في أرض مشتركة بينهم كافي الذخيرة لا يسعه
 أحداث بلا أن الشك سوا ما كان ضربهم أم لا لأنه ملكهم فلا أحدثه كان لكل نقضه وهذا إذا علم أحداً ولا
 فقد جعل قليلاً لا يكون لأحد نقضه كما في العامى وضمن عاقلة أى المحدث به من مات بغير
 أى سقط واحد من هذه الأشياء عليه لأنه مشغول بشغل هو الطريق كافي الذخيرة لكن في الهداية
 وغيرها أو أصاب الطرف الخارج من الميثرب ضمن لأنه متعد وأما إذا أصاب الداخل فلا يضمن كما إذا
 أصاب الطرفان لم يضمن إلا النصف سواء علم أى طرف أصابه أو لم يعلم وفيه اشعار بأنه لو خرج بلائ
 فإن بلغ أرش أرض الموصحة فهو عاقلة وإن لم يبلغ فعليه وفي الأكتفلة اشعار بأنه لا يجب الكفاي

ولا يجوز من الإرث كافي الذخيرة كالحظ العاقلة الدية لو وضع احد حجر اشخاص في الطريق او
حفر به في الطريق اي طريق العامة او الخاصة فلف به اي السقوط نفس اي دمي لانه متعمد في
ذلك وفيه ايما الى ان لو وضع حجر في الطريق او المتاع او الحشبة او ربط الدابة او لقي القرب او بعد
للاستراحة او للمض او رش الماء ضمن في طهارتها اذا لم يعلم الماء بالرش بان كان اعطى او لئلا كان علم
لو يضمن وقيل هذا اشترى جميع الطريق فلو رش البعض يضمن والى ان لا ينتفع بملكه ولو بوجه
لو يضمن كالقمار التلج او الطريق او المسطح او ربط الدابة او القود في فناء داره ولو غير انفاقه
لو يضمن فيه احد من اهله او حفر في الصب الماء ونصب فيه عارضة ضمن وان اجمع على ذلك اكلهم
لان للعامة فيه نوع من فان لم يمتنعوا عنه الرجاء فكل في الذخيرة والى ان لو حفر في فناء داره
غيره من الناس لو يضمن لانه غير متعمد واما لو حفر في طريق المفاز فشرح صدره لانه لو يضمن
وفي المسوطا ضمن والى ان لو حفر في فناء القرى ضمن كما اثيرا في المسيرة ~~مخطوطة~~ فلو
لو يضمن وان بقي في فناء العامة وتعدا له عليه ضمن والا فلا كما في الكروبان وبهذا تبين ان
ضمن في حفرة البرد ووضعه الحجر اذا لم يتعدا الواقع المروك قال الزاهد لا يضمن العاقلة ان
الواقع فيها جوعا او عطشا ما لم يطعم او يغا ولو استباحث العفونة عن البرد كما في النهاية
عنده واما عندنا فيوسف فقد ضمن بالغ في حجره وعندنا في ضمن بالكل وعطشا اذا اخذ حبله او
بيتا وسد عليه الباب حتى مات جوعا او عطشا وانفق على حفره في الحفلة فان
تلف به اي بذلك من احداث الكنيف والمحصن والديكان ووضع الحجر ~~في الطريق~~ في
ضمن ذلك الحديث والواضح والمخاف هو تأكيد لا العاقلة فان مناهم خلاف التباس ثم شرع في
ذكر شرط النقص والصنائين وقال ان لو يذن به اي بذلك من الاحداث واخويه الامام اي السلطان
وذلك لانه غير متعمد حينئذ فان للامام ولاية عامة على الطريق اذا تاب عن العامة فكان كمن فعله
في ملكه وقال شيخنا انه جاز له الاذن اذا لم يظهر العامة بان كان الطريق واسعا واما اذا كان
ضيما فلا يجوز كافي الذخيرة وفيه اشارة الى ان لو يضمن في طريق او سوق ما ذن الامام كان مسئلا البناء
بازن المالك وهو في سوا الكوفة واما في بلادها السوق واصحاب الحوانيت فلا يكون لانه فائدة
وقيل الاذن يستقيم اذا كان في طريق فافضل ان الطريق اذا كان فلا يكون الدية في ذلك الى السلطان
كل في خزائن المفتين ولما اخرج الكلام الى النقل تبسبا ذكر الدليل وان كان حمارا لافعا باخر الكتاب فقال
مستند به مبتدأ خبره ما ياتي من ضمن ورب حايط اي مالك جدار حفية او حكي كالواقف والقيم

وكان في ذلك حتى سقط الحايط لم يضمن لان مدة التمكن من احضار الاجزاء مستترة في الشرح ككافي التفرغ
 وغيره وليس بعد الاشهاد بطل الاشهاد لانهم يبقون لولاية الاصلاح بعد التحسين فكذا اذا افاق ولا يعود الا
 باشهاد مستقبل كافي العارضي ضمن رب الحايط ما لا بالتوفيق تلف به اي بسبب الحايط المائل وفي العارضي
 لو سقط على حايط الجار فهدم ضمنه الجار الحايط وتلف التمسك عليه واخذ النقص وضمنه التمسك
 وضمن عاقلة النفس التي تلفت به لانه صار متعديا بفعل هو اما العامة لا يضمن من طلب بنقص
 حايطه فباع حايطه وقبضه لشئ فسقط الحايط لانه قلل الى التمكن من الهدم بالبيع كافي الهداية
 فلا يشترط القبض كافي عامة الكتب فهو قيد تعاق ولا يضمن المشتري لانه لم يطلب من واطلاق
 البيع يدل على انه لو رد على البائع بقضائه او غير او بغير شرط او روية لشئ يضمن الا اذا طلب
 بعد الرد كما اذا كان الخيار للبائع فانه قد قبض البيع خاص كافي الظهيرة او طلب اي وقع طلبه
 من يملك اي نقضه كالمويع ونحوه من الرهن والمستاجر والسعيور العاصب وغيرها فاقام لا يكون
 ولا يحل ان هاتين المسئلتين من مفهوم ما سبق من الاصلين وان مال الحايط الى دار احدهن مال ذلك
 او ساكن بلحاق او غيرها فاضافة الدار كذا في ملاسته فله الطلب للفتح الضرر وفيه اياه الى اهل المال
 بعضه الى الطريق وبعضه الى الدار فطلب احدهن الدار ضمن لانه من العامة لكن لو طلب من غيرهما
 ضمن ايض لانه جمع الطلب فيما مال الى الطريق كافي الظهيرة واعلم انه لو حل القاض رب الحايط يوم او اكثر
 لم يصح فلو تلف شئ بالسقوط ضمن ربه لانه الحق للعامة ويصرف القاض في حق العامة فافذ
 فيما ينضم لا فيما يضمن كافي الذخيرة بخلاف تاجيل احدهن اهل الدار اياه فله صحيح فليضمن
 كافي المضمرات وان بنى الحايط ما يلا الى الطريق او الدار ضمن فان تلف به طلب احدهن
 متعدد بهذا الفعل الشغل الهواء وان طلب التقص بالضم احدهن الشركاء فحايط ما يلا
 او جز احدهم ببدل دار شريكه بل ان الباقي او تلف شئ بالسقوط فالضمان عنده للنفس والمال
 بالحقصة للحايط والدار فان كانا ثلثة ففي الحايط ضمن ثلث المال والعاقلة ثلث الدية وفي
 الحرف ثلث المال والدية لانه لم يتعد الا في الحيتين لثبته وضمن عندهما النصف في المسئلتين
 التلغف قسما معتبرين ففصل ضمن الراكب السائر في الطريق ما تلفه وابته من النفس والمال
 بان ضربته براسه او كدمته او عضته باسنانه او مضطه اي ضربته يدها او وطئته بها او رجلها
 اي وضعت عليه او صدمته اي ضربته بجسمها لان السير في الطريق مباح فنظر الى الحق معقيد بغير التمسك
 فنظر الى الحق غير ولم يوجد مع امكان الاحراز الا ما تلفت برجلها بالحذاء الممل اي ضربت بها فونين باب

استعمال المقيد في المطلق لا من قبيل علفها تبنها وما باردا كما ظن يتم فتح الدابة اى ضرتها بجوارها
 كما في المغرب وغيره اوقفيها او ما التفت باوقات اى بالقاء وسمها او بالة الدابة الركب عليها
 في الطريق حال كونها سايرة في ضمان الاتلاف باحد هذه الافعال فما قيل ان لجميعها وانما يضمن
 بالفتح والروث والبول لان الاحتمال فيها غير ممكن وما قيد بالنسي لان لو قلتم في العدم وضمن ان
 قدر على منعه والافلا كما في احكام السكارى من العادى او وقفها في الطريق لغز في حجة كاس
 كذلك اى للروث والبول فلو وقف لغيرها فهو ضمان بالاتلاف في كل الوجه الا اذا اوقفها ما كان
 السلطان فانه لو ضمن به كما في شرح الطحاوى فان اوقفها في سوق الدابة لو ضمن لانه بانك ^{السلطان}
 كما اذا وقفها في المغارة في غير المحلة فانه لم يضمن ولو غير اذنه لانه لا يضر الناس بخلاف المحلة كما
 في الاختيار وفيه اشعار بان الركب في ملك نفسه لم يضمن بفعل الدابة وهذا في غير الوجه فانه يضمن
 فعله فيضمن وفيه السابق والقياد لا يضمنان اصلا سواء كانت واقفة كما اذا لم يكن الصاحب
 معها كما في النخبة او ما اصاب يدها او رجلها في سبل الطريق حصاة او حجر صغير وهو غير الحصاة في
 العرف او نحو من النواة والعباء ونحو فقهاء اى شق عينا فانه لم يضمن لانه لا يضره عنه وقيل لو
 علف على الدابة في هذه الصور من كافي النخبة وضمن الركب بالكبرى باصلية الحجر فقهاء
 العيين لانه يضره وضمن السابق والقياد من القود نقبض السوق فهو من امام وذاك من خلف و
 الوند في كارب الركب ان الضمان بالكل الا النخبة على ما قالوا مشايخنا وفيه شايخ العراق والاندلس السابق
 يضمن بالنخبة او لم وفي الاصل ما يدل على القولين والاولا الصحيح كافي الكفاية وفيه اشعار بانها
 لو اجتمع سابق وقائد كان الضمان عليهما نصفيين لان احدهما سابق للكل والاخر قائد له وكذا
 لو اجتمع السابق والراكب وقيل ضمن الركب خاصة لانه مبائر كافي الاختيار ولو اجتمع السابق
 والقائد والمتردف والراكب ضمنوا ارباعا كافي الحميدى الا ان الكفارة اى كفارة ثلث النضر
 في الوجه دون غيره بقية الدام فلا تساهل في اطلاق الكفارة كما ظن عليه اى الركب فقط دون
 السابق والقائد والمتردف لانه مباشر وهم مسبون وفيه اشعار بان الدية في جميع هذه الوجوه
 على العاقلة والى المال في مال الجاني وبان الكل يرتبون سوى الركب في الوجه كافي الكفاية واذا اطلعت
 اصلا اصطلاح اى فضا رب بالجسد فارسان فاما ضمن عاقل كل منهما لورثة الاخر فدية المأخر
 لان علمه القتل صدمة فلو كانا مدينين ضمن كل من المصطلحين نصف دية الاخر وهذا اذا كانا
 حيين واما اذا كانا عبيدين فهدم في الخطر والعدو اذا كان احدهما حرا كان العجب على عاقلة

الحرف في العمد نصف قيمة العبد فيأخذ في القتل وفي الخطأ كل قيمة فيأخذ وفيه الحرف في
 خض فارسان لأنه لو اصطلم رجلان فإن وقع كل في جهة فلا شيء على واحد منهما وإن وقع أحدهما
 على قفاه والآخر على وجهه فله هذه ودية الأول على عاقلة الآخر وإن وقع كل على قفاه فدية
 على عاقلة الآخر كما في الخاصة وغيره وإن أرسل في الطريق كلبا فأصاب شيئا تلفه في فور
 أي فور إلا سال بلا سكون وبيل الجاني آخر ضمن المرسل إن ساقى أي كان يشي خلفه فترسل إلى
 صيد لم يضمن كما لو سكن ساعة أو مال إلى لوم يسه وعن أبي يوسف إن ضمن بكل حال به أخذ الشاة
 كما في الكرماني وعليه الفتوى ولو أغرم حتى عثر رجلا لم يضمن عنه وعن عبد الحميد إن ساقى أوقا
 كما في الخاصة لا يضمن في إرسال البئر الباري المسوق المصيب في فور لأنه لا يضمن على السوق
 كعهده وعن أبي يوسف إن يضمن ولا في تلف الدابة من الكلب والثور والغنم ونحوها المنفعة النافعة
 من المالك فإنها لم يسقطها وفيه من إلى أنه لو عضه كلب عقور ضمن إن تقدم إليه قبل العقر كالحائط
 كما في النهاية وإلى أنه لو أكل الكلب غنبا كرم لم يضمن لأننا نضمن إذا شرب عليه فيها يحاق منه التلف
 للنفس عما قاله نجم الأئمة وإلى أن الراعي لو سبب الغنم في أرض مزراع بالتمسك فقام فيفسد من رعيه
 لم يضمن أحدهما عما قاله النجاشي كما في النية وإلى أنه لو أرسل دابة فافسدت رعيها في فور ضمن
 المرسل إلا إذا ماتت بمسئول أو لم يترك أثره لم يضمن لأن به ما ساق إليها كما في الكافي وإلى
 اجتماع الكلب والسائق والعايد والناخس أي طاعن دابة يعود ونحوه فلا إذن الركب بخير
 ضمن هو أي الناخس ما تلفه الدابة في كل الوجوه من الضمة أي الضرب باليد والرجل لأنه تعد
 وعن أبي يوسف أنه ضمن هو الركب في الوطئ ما صفة وفيه من إلى الركب لو تلف بالخص فدرته
 على عاقلة الناخس وإلى أنه لو هلك به فدمه هلك وإلى أنه إن نخصها الركب فلا ضمان في النخس وإلى
 أن نخصها الناخس وإن نخصه فوطئ في فور فالدية عليها ولو يرجع إلى الركب بذلك على الأصح لأنه
 لم يامر به وهذا كله إذا كان الناخس عاقلا وإن كان صبيبا فعلى عاقلة وإن كان عبدا ففيه قيمة
 يدفع بها أو يغدى الكل في الكفا وإنما حصل النخص لأنه لو وضع يده على طرف من دابة النخس لم يضمن
 كما في النية ويجب في فقهاء عيين هو غاة هو القصاب ما نقص النقص من القيمة فيقوم صحبة
 العين ومفقود فيضمن الفضل ويدخل فيه الحمامة والدجاجة وغيرهما من الطيور وكذا الكلب
 والسرور كما في النخس وفي فوق عين فهو لبقرة والجوز أي ما أخذ من البعير للنحر والجارو والبغل
 والفوس والبرذون وضع القيمة أي مع قيمة البقرة واخوانه فإن القيمة في البهايم كاللينة في الناس

وفي العين الواحدة من ربيع الدية وهذا اذا كانت مما يحل عليها والا ضمان النقصان كما في التفضيل
على ما قاله المشتق وفيه اشعار بان وجب نصف القيمة في فوق العينين كما قال في غير الاسلام ذكر
الربك ان المالك ان شاء ترك الجثة عليه وضمن جميع القيمة وان شاء اسكنها وضمن النقصان وانما
ضمن بالعين لان في قطع لسان الثور والحمار ضمان النقصان كما انقل عن شرف الائمة وعن جميع
القيمة كما في النية وفي اذن الدابة وفيها ضمان النقصان وفي اليد والرجل منها القيمة وعليه الله
كما في الذخيرة ولما اضاف الشاة الى القصاب ولم يصف البراقعة بمحمد في الجامع مع الانسان الى
الحكم لم يختلف بالاضافة فيستوي فيه بقا القصاب وشاة غيره كما في الهذيرة فترك الاضافة لم يكن احسن
كما في فصل ان عبيد اوتوا على حر او مملوك في النفس والنفوس والاطراف خطأ ولو حكم كما اذا جنى صبي
عبد او عبد عمدا في الطرف فان جنايته كلها ما خطا حكمها كما في الكافي دفعه سيده الى ولي الجناية بها
اي بسبب الجناية فيملكه الولي او فداءه بارتها اي الجناية فاسد عده وفيه اشعار بان الخيار للسيد
فلان يختار ما ينهها وان كان الاصل هو الدفع واختار في الاسلام انه الفداء والاولى الصحيح لانه لو ملك
العبد بولي المولى كما في الكرماني وهذا عندها واما عنده فالفداء لانه الثابت بالنفس ولو اختار ولم
يقدر عليه اداه منه وجده عنده واما عندها فعليه الدفع حلالا لان التأجيل في الاعيان باطل
والفداء في حكم العين لانه بدل فان وهبه السيد بعد الجناية او بعه بيعا صحيحا فانه بالفساد
مختار للفداء الا اذا سلم كما في الهذيرة او اعتقه او دبره او كاتبه او اسود لها اي الجناية و
الحال لم يعلم السيد بها اي بالجناية عند هذه التصرفات ضمن الارش او القيمة الاقل بزيادة
اللام من قيمته التي قيمة الجاني تغليباً في مثل ام الولد ومن الارش من تفضيلية مكره وليس
فيه مانع لفظ ولا معنوي كما في وقد مر مرة وان تصف السيد واحدة من هذه التصرفات و
فك علم السيد بها عن ضمن الارش لان كلامهما دليل اختيار الارش وفي الاكتفاء اشعار بان لو فاء
او وطئها او اجرها او رهنها لم يكن مختار الارش وعن ابي يوسف ان كل منهما سوا الاول اختيارا له
كما في التبرير ثم شرع في الجناية على العبد فقال ودية العبد الجنى عليه من الحر والعبد خطا بتمته
وكذا دية الامة قيمتها فيجب تلك القيمة ان لم تبلغ دية الحرين فان بلغت قيمة
العبد او ما زنت دية الحر عشرة الاف درهم وبلغت قيمة الامة او جاوزت دية الحر خمسة
الاف نقص من كل من القيمتين اظهرها والفضيلة الحر على العبد عشرة من الدرام بالنقص عند الله
وعنه في الامة خمسة الاف الا خمسة دراهم كما في المحيط والتمتاش وغيرها ولم ينقص من كل خمسة في رواية

في رواية عنها كما ظن فانه سهو من وجهين وعند ابي يوسف انها قيمة كل منها بالغة ما بلغت والاصل
 ان الواجب في هذه الصورة اما ضمان النفس وهو جرمها او ضمان المال وهو قوله فالدية على العاقلة
 في ثلث سنين عندهما وعلى الجاني حلا عنده والاصل الصحيح كما في النخبة وعن ابي يوسف ان القيمة
 اذا اذلت على الدية لمقدارها على العاقلة والباقي على الجاني كما في النظر وفي الغصب قيمة ما كان
 اي ان غصب مملوك فقتل عمدا او خطا فعليه قيمة بالغة ما بلغت بالايجاع لان ضمان الغصب
 مقابل بالمالية او الغصب للبرد او اعيان المال وما قدر في الجناية على طرف المرم ودية المرميان والاحسن
 ارض الحقن فيما على طرف العبد من قيمته فيجوز في موهبة العبد نصف عن قيمته بالغة ما بلغت
 لانه يجب في المرم نصف عشر دية وهذا ظم الرواية وهو الصحيح وعن محمد بن ابي نعيم في موهبة العبد نصف عشر قيمته الا اذا بلغت
 خمسين درهم في نقص من درهم وفي اليد نصف القيمة بالغة ما بلغت وعن محمد بن ابي نعيم في موهبة العبد نصف عشر قيمته الا اذا بلغت
 خمسة آلاف درهم في نقص من درهم كما في النهاية ولكن ما في غيره وفيه اشعار بان لا يقدر شيء من
 الارض اخذ النقصان والارض والنقصان كلاهما على الجاني حلا كما ذكره احسن ثم استثنى عن
 هذه الضابط ما قال وفي فوق عبيد دفعه سيده الى الجاني واخذ قيمته صحيحا واسكر
 اي العبد بلا اخذ بدل النقصان عنده واما عندهما فقد دفعه واخذ القيمة واسكر واخذ
 النقصان واما خص بالعينين لان في فوق العين الواحدة نصف القيمة الا اذا بلغت خمسة
 اضعاف نقص منه من خمسة اضعاف كما في شرح الطحاوي ونسفي ان يكون هذا قرا عود واما في ظاهر الرواية
 فنصف القيمة بالغة ما بلغت للمر من الاصل الا ان في الخلاف يجب نصف القيمة اتفاقا ان جنى
 مذبذبا ولم يلد خطا ضمن السيد الاقل من قيمة اي قيمة كل منهما بوصف اذ يبرر ولا سيما في الجناية
 وقائمة الكفاية ومن الارش فيجب اقلها فان جنى المذنب او امر الولد جناية اخرى شارك في الجناية
 وفي الاول في قيمة دفعت اليه بفضله لانه استوفى وفي الاول زيادة على حقه فلا تتبع وفي الثانية السيد
 اذ ليس في جبايته اي الولد وام الولد الا قيمة واحدة لانه ليس للسيد الا رتبة واحدة او تتبع وفي
 الثانية عطف على شارك السيد واخذ من نصف القيمة ثم رجع السيد به على وفي الاول او اتبع
 وفي الاول ان دفعت اليه بالقضاء وهذا عنده واما عندهما فلا تتبع السيد كما اذا دفع بفضله
 وفي الثاني اتفاق الى ان جنى ولم يضمن حتى اخرى فلو في الثانية ان تتبع السيد بلا خلاف
 دفع قضاء او نفوذ كما في النخبة ومن غصب حبسا غير بالغ اي من اذهب بلا اذن الوالي حل
 غير بالغ غير مبرور عن نفسه فان عبر له ثبت يدا الغاصب حكما لان لسانه يعارضه في الكلام محاز كما في

النهاية فأتى الصبي معاً في يدك موتاً فجاءت بلا علة وهو بالضم والدوا بالفتح وسكون الجيم بلا
 مد أو محي بلا تنوين أبيض من الأماض لم يقم الغاصب وإن ملك ذلك الصبي بعضاً
 أي نال سقط من السماء أو كل عذاب مهلك كما في القاموس فيمثل الحر الشديد والبرد
 الشديد والعز في الماء والبرق من مكان عال كافي قضم وغيره أو نكس حية أي عضها في
 المغرب أنه بلاشين الجعة وفي الصحاح أنها والمهلة بمعنى وهو أخذ اللحم بمقده الأسنان وقال ابن الأثير
 المهلة الأخذ بالطرف الأسنان والمهجة جميعها ضمن عاقلة الدابة لأنه نقله إلى الملكة بخلاف
 ما مر فإنه لا دخل للمكان في ذلك كما في جبهه أودع عبداً أي جعله عبداً وديعة فقتله الصبي
 ولو عدل فإنه ضمن عاقلة الدابة أي القيمة وإنما أنزل الدابة اعتماداً على ما مر أن دابة العبد قيمته
 وإنشأه إلى ما ذكرنا أن الواجب في العبد ضمان النفس كما قالوا وأما خسر الصبي لأنه لو غصب كبراً أو
 ضمن أن لم يقيد لم يقض وأما قيد بالحر لأن بالعبد ضمن في الوجهين فإن ألفت الصبي بلا
 من طعام أو غيره سوى العبد بل ألداع أو أراض أو عارة ضمن حالا بالاتفاق وإن ألفت بعلة
 أي بجلد الأبداع والخصم معاً لا يقض عند الطرفين وأما عند سيوف فقد ضمن والخلاف
 في جبهه عاقل مجرور وما غير العاقل فلم يقض عندهم كما في شرح الجامع لفعل الإسلام وهو الصحيح
 لأنه يعلم مع كفاي الكافي ولما لا ذون بالتحاق ويقبول الوديعة فقد ضمن به بالإجماع كما في
 النهاية فصل ميت سبناه فإنه موصوف خرم حلفت وهو أم من الرجل والمرأة والحر والعبد
 والكبير والصغير ولو سقطت أم الخلق وأما لو نقصه فلا شيء فيه كما في الكافي وذكر في الظبية
 أن وجد المجنون قتيلاً في محلة فلا قسامة ولا دية به جرح أي جرحاً أو أكثر من فعل آدمي أوثر
 ضرب أو خنق بفتحين أو كلاً من هو عسر الخلق أو به خروج دمه من أذنه أو عينه فإنه من فعل
 دمي ولقد لم يغسل إن وجدة المعركة هكذا وأما أثر الميت على القتل لإرادة التفصيل ولا كان
 سفيه مغيبة عنه في الذبح من ليس به أثر القتل والقتل من به أثر القتل فهو أخص وأعم وجد
 تلك الميت في محلة بفتحين أي مكان نزول كافي المذوات فيمثل المجد والمحلة العرفية والدار
 غيرها مما يأتي من كلامه في الظن أنه تسامح في إطلاق العاقل على أهل المحلة وأخره به عن الشارع
 الحسن ونحوها أما القسامة فيه وعلم أن المحلة عرفاً ما يسكن فيه أهل محله من الأماكن على ما
 ليس كلامهم في الوصية للجيران أو وجداء كقوله أكثر الميت ولو بلا رأس أو نصفه مع رأسه في
 محلة فإن وجد نصفه مشقوقاً بالطول أو أقل من النصف مع الرأس أو عضونه فلا قسامة

فيه حال كونه لا يعلم بالبيئة او الاقرار قاتل اى الميت او اكثر وقد ادعى وليه القتل عمدا او خطا على
 جميع اهلها اى تلك المحلة او على بعضهم باعيانهم او باعيانهم ومن اى يوسف اذا ادعى على بعض
 معين فلا قسامة خلف محسوس وحلفا وحلفا ولو ادعى ومحدودا في قذف ولا قسامة على الالة
 والعبد والصبي والمجنون منهم اى من اهل تلك المحلة كما في اللقب وفي الظهيرة بان القسامة على
 عاقلتهم وفي المضطرب ان رواية عن مختارهم الولي اى ولي الميت والمجلة صفة المحسوس وفيه اشارة
 الى انه لا خيار للامام في ذلك والى ان الولي اختيار الفساق والبيان والصلحاء والمشايع الان
 الاظهر ان مختار من يسم بالقتل كما في الكافي ثم اشار الى كيفية الحلف فقال بالله اى حلفوا
 بالله ما قتلناه اى الميت في المحلة تشمل على صير المبتداء بل الحلف تقدير لاجله او اشمال المحلة
 او الى عليه كما ظن ولا علم له فان لا من قبيل تقابل الجمع بل جمع فيحلف كل واحد بالله ما قتلته
 ولا علمت لقائله كما في الظهيرة وغيره من المتداولات وفيه اشارة الى انه يحلف بصيغة الجمع لا بالاشارة
 ما اذا باشر احد منهم وحده لا يريد ما اذا قتل جماعة واحدا فان كانا منهم قاتل ولا قتل في العمد وكونه
 الخطاء واجتماع الفعلين في اليمين مطرد عندهم الا اذا ادعى الولي على واحد منهم وشهد عليه اثنان
 منهم فان كيفية عند ابي يوسف ان يحلفها بالله ما قتلته لانه ما يحلف على العلم ليظهر للقائل الا
 علموا وها يظهر انه فلا يحتاج اليه كما في اكثر ما لا يحلف لولى وان كان منهم لا غير شرع ثم اى بعد الحلف
 قضى على جميع اهلها بالدية لذلك الميت من اوعيد التفسير في حفظ المحلة فالقسامة والدية على
 اهلها كما في اكثر المتون وذكر في الظهيرة ان كليهما على العاقلة وفي الفقيه عن شيخ الاسلام ان القسامة
 عليهم والدية على عاقلتهم وعليهم جميعا وفي الكافي ان الدية على عاقلتهم في ظاهر الرواية وفي الكافي اكثر
 النسخ انه يقضى بها على اهلها فيجوز ان يراد على عاقلته اهلها وان ادعى لولى القتل على واحد
 غيرهم اى غير اهل المحلة سقط القسامة والايان عنهم كما سقط الدية فان اقام البينة على ذلك الغير
 والاحلف وان نكل بحس عنه حتى يحلف او يقر وعند ما يقضى بالدية كما في شرح الطحاوى و
 القسامة بالفتح اسم من الاقسام بالكسر يحلف الخلف ثم قيل لايمان تقسم على اهل المحلة كما في الكفاية
 وغيره وقيل للذين يقسمون كما في اكثر ما في وغيره وقال الراغب وغيره انما في اصل الايمان تقسم على
 اولياء القتول ثم يقال ذلك الكل يمين فان لم تكن المحسوس فيها اى في تلك المحلة كره الحلف عليهم
 اى على كل من كان فيها منهم الى ان يتم المحسوس فان كان واحدا يحلف خمسين مرة وقس على هذا
 وفيه اشعار بان ان كانوا خمسين لم يكن الحلف على احد كما في الكافي ومن نكل منهم عن اليمين والى

حبس النكاح حتى يحلف اوبقر فان ايس من الحلف فقف بالدينه وعن ابيوسف انه لا يحبس ولا يقضي بالدينه
 كما في شرح الطحاوي وذكره المحيط والذخيرة والكراماتي وغيرها ان الحبس انهم في العمل واما في الخطام
 فلا يحبس بل يقضي بالدينه على العاقلة لا يحلف ان خرج الدم من انقه او فيمكن في الهدية وغيره
 وذكر في الذخيرة ان هذا اذا نزل من الراس فان علس الجوف فقتل او دبر او ذكره او فرجهما لا يخرج
 منها بلا فعل احد وفي قتل وجد عداية بسوقها رجل قسامة فان حلف فالدينه على عاقلة كذا
 اجل محمد بن المشايخ من قال ان هذا اعم من ان يكون للداية ملك معروف او لم يكن ومنه خلاف
 الكتاب ومنهم من قال ان كان لها المال فعليه القسامة والدينه يعرف ذلك بقول السابق او القايده
 وعن ابيوسف هذا اذا كان يسوقها غتفيا فان ساقها بها راجها والافلاشه عليه واما قال يسوقها راج
 اشارة الى انه لو لم يكن معها احد كانتا على اصل المحلة ويصح هذا التفصيل السابق الكل في الذخيرة والذخيرة
 عداية عليها قتل والقايده لها كالسابق في جوب القسامة والدينه ويكون ان يقال ان فيلذ شارة الى
 ان اجتماعهم كالاغتراف في وجوبها لانه في ايديهم كما في الكافي وفي قتل وجد عداية بين قريتين او
 سكتين او محلتين او قبيلتين كان القسامة والدينه على اقربهما من القتل وهذا اذا كان في موضع لا
 يكون ملوكا لحد والافط مأكلا وفيه شعار ياله لوجد بين ارض قريه ويوت قريه كانتا على اقرب
 والقرب مشير الى ان صوتهم يبلغ اليه والافلاشه على احد والاحسن ترك قوله عداية فانه لو وجد
 قتل بين قريتين في موضع لا يكون ملوكا لحد وبلغ صوتهم اليه كانتا على الاقرب للكل في الذخيرة وان
 استويا فعليه كما في القرناث وفي قتل وجد في دار جل عليه القسامة اي خسوف حلفنا وفيه شعار
 بانه لا قسامة على العاقلة صلا وهذا قول ابيوسف واما عند ما كان غلب للعاقلة فكذلك ولا
 فعليه ايض كما في الكافي وقد اى يعطى الدينه على عاقلة ان ثبت لها اي الدار اي للرجل
 اعاليه اذ انكره ولو قالوا انها وبيعة وفيه شارة الى ان اقرب في اليد ليس محجة على العاقلة والى انه
 لا شيء عليهم مجرد ظاهر اليه وفي الاصح ان ما ذكره قوله للطرفين واما عند ابيوسف فلا يحتاج الى
 الحجج ويكفي مجرد السكنى وقد اى عاقلة وشرتها وشر القاتل ان وجد في دار نفسه لان الدار للقاتل
 وقت ظهور القاتل فالدينه على عاقلة وهذا اصح كما في البسوط وفيه شعار ياله قبل بوجوب الدينه على
 عاقلة القاتل وهذا اذا اختلف عاقلة الوارث والقاتل فان اتحدوا في عاقلة واحدة يقضي من
 الدينه ديون القاتل ويغذ وصاياه لو خلفه الوارث كما اذا قتل او المعتق اياه فان يجب لاديه
 عاقلة ويكون ميراثا له كما في الكفاية وظاهر كلامه ان القسامة على الورثة لا على العاقلة كما قال بعض

المشايخ وقال بعضهم انها عليهم وهذا قولنا وما نقلنا وفي رواية عنه فقد هدم دمه لان الدارق
 يله حالة القتل فكانه قتل نفسه كما في الاختيار وغيره والقسامة على اهل الارض الخطية او على
 ملكها القديمة وهي بالكسرة الاصل ما اخطه الامام اى في زعمه من ارض الغنمة واعطاه
 لاحد كما في الطلبة دون السكان كالساحرين والمستعربين والمشرقيين والذين يملكون بالعبادة
 المهر او الرصينة او غيرهم من اسباب الملك وان كانوا يقضونها فان باع كلهم اى كل اهل الخطية ففعل
 المشرقيين دون السكان او المحاصل انه اذا كان في ملك محلة قديمة وحديثة وسكان فالقسامة
 على القديمة دون اخويها لانه لما يكون ولاية تدبير المحلة اليهم واذا كان فيها ملك حديثة وسكان
 فعلى الحديثة واذا كان سكان فلا شيء عليهم وهذا كله عندهما واما عند البيهقي فالحديث في التثنية
 سواء في وجوب القسامة وتامة شرح الطحاوي قيل هذا في عرفهم واما في عرفنا فعلى المشرقيين لان
 التدبير اليهم كما اشر اليه الكرماني وفي قتل وجد عداو وغيرهما من اهل القسامة بنى القسامة والله
 على عهده الروس فان كان نصفها الزيد وعشرها لغيره والباقي بكر فالقسامة عليهم والدية على عا^{لهم}
 انكنا متساوية لان صاحب القليل والكثير سواه في الحفظ والتدبير وكذلك وجبة من شريك في
 الفلك ونحوها كالجملة كانتا عا^{لهم} من السكان والملاح والمادلهما والمالك وغيرهم سواء
 عما قاله بعض المشايخ ومنهم من قال اذا كان لها مالك فالقسامة عليه والافق السكان كما في
 الذخيرة وفي مسجد محلة كانتا عا^{لهم} لان تدبيرهم وادارة المسجد يشارفون الى اية القسامة في مسجد
 الجامع ومسجد الشارع لان القسامة انما تكون لقوم معروفين وفيه الدية عا^{لهم} المال وهذا اذا
 لم يعرف بآبائه والافاقسامة عليه والدية على عاقلة كما في التمر تاشه وان لم يكن حجج للعرفاء
 لو يكن الحكم كذلك بل القسامة والدية عا^{لهم} بآبائه وان لم يعرف فعلى عاقلة صاحب قريب الدور
 منه كما في الذخيرة وفي سوق مملوك الاحسن مملوكه كانتا عا^{لهم} المالك عندهما وعلى السكان عند البيهقي
 كما في الكافي ويدخل فيها سوق قرية من الممالح يجمع الناس فيها في جميع الايام او يعبده بسكنيها
 في الليالي او فيها دار مملوكه فانها عا^{لهم} اهلها التفصيل حفظهم كذا في النهاية وفي سوق يجر مملوكه بل كانت
 بعيدة بحتعون فيها للجان في بعض الايام دون بعض وليس فيها ساكن ولا دار مملوكه ويدخل فيها
 سوق السلطان فانها لعامة المسلمين كما في التهمة والشارع اى الطريق الاعظم من قولهم شرح^{الطريق}
 اى بين او على الجوز وحقيقة طريق يشرح فيه عامة الناس وفي البحر والجامع لاقسامة في شيء منها
 والدية عا^{لهم} المال لان تدبيره الى الامام وعند البيهقي يوسف كلاهما عا^{لهم} اهل البحر وفيه شعابان ربا^ط

العامة وحجر العامة كالشايح كلفى الهداية وغيره وكذا الاراضى المملكة فانها كالموت كفاي شرب
الذخيرة ولو وجد قتيلا في موضع باع كالنساء الا انه في ايدي المسلمين كانت الدينة في بيت المال
كما في قصص اما الاراضى التي لها مالك اخذها مال ظلمنا فينبغي ان يكون القتيلا فيها هذه الامة ليس
على العاصب دية كما في الكرمان وغيره وذكر في الذخيرة لو وجد في طريق عظيم غير ملوك كان الدينة
على اقرب الحال له تشريع الى هذه الطريق وفي بيرة يستد يدالياء والراء او يخبئها و هو محرم لا عارة
بقريها الى يسكن احد ولا يبلغ اليها صوت من سوارق فان بلغ اليها فبها فبها اقرب ذلك وهذا اذا لم
تكن ملوكة ولا افعل عاقلة المالك وفي الكرمان ان انقطع عن تلك الية حق العامة ففعله ولا
فعل بيت المال او ففعله يرمي او ذهب القتيلا هذه كانه ليس في يد احد ولا في ملكه وفيه اشارة ان الدينة
ذلك العام كيكال لوات فلو كان النهر صغير الاقوام معروفين فالقسامة على اهل الدينة على عاقلة
والى ان القتيلا في وسط النهر فلو كان في شطه فعلى بيت المال والى ان لو احتس في شطه لم يكن هذا
فى على اقرب القرى ان سمع صوت لعلها والافعال بيت المال وهذا اذا كان في موضع انبعث
الماء في يد المسلمين والافندر يكمل حال الذخيرة ^{العلية} وتختلف بفتح الدم وهو الذي يستخلف في العساة
مبتداه لانه موصوف جرم حلف قال قتله زيد من هذه الحلة حلف ولم يسقط اليه من هذه
القول وان كان يريده باله ما قتله ولا عرفت له فالتا غير زيد الجواز ان يكون القاتل فالتا مع
غير زيد بعونه واما زيد فخرج بالانذار وبطل شهادته اهل الحلة كلا او بعضا بقتل غيرهم رجلا بعد
وغيره الى القتل عدا ذلك اهل الشهادة فلا يشهد بقتل شهداءهم الا انهم يرون عن القسامة والدية
كالوادي على غيرهم بلا قامة بينه وهذا عند واما عندهما فلم يبطل براءة الاصلين المجمع عليها
احدهما ان من انصب خصما في حادثة ثم غر عنه فنهك لم يقبل شهادته في تلك الحادثة كالموكل
اذا حاصم ثم غر له والثاني ان من كان له عرضة ان يصح خصما ثم بطلت تلك العرضة فنهك لم تقبل
او بقتل واحد منهم بعد الدعوى لانه صار اهل الحلة خصما بالدعوى عليه في رجلين كانا في بيت
ليس فيه غيرهما ووجد احدهما قتيلا ضمن الرجل الاخر دية عند ابيوسف خلافا للمحد لانه عساه ان يقتل
نفسه ولان الوهم بعينه وفي قياس قول ابى حنيفة تكون القسامة والدية على صاحب البيت وفي
قتيل قوت امرأه كوالحلف الى ان يتم خمسون عليها اى على تلك المرأة عندها واما عند ابيوسف ^{لعاقلة} فانه
بدخلون معها في الحلف وفي الكرمان ان موضع المسئلة فيما اذا كانت عاقلة غيبا والافضل خلوي
معها في القسامة او فيما اذا قتل في دار امرأة في مصر ليس فيها احد من عشيرتها وتدى عديم عاقلة

اقرب القبايل اليها في النسب وظاهر انه ليس عليها شيء من الدين وهو اختيار الطحاوي وقال الثاني
 انها تدخل معهم في الدين **فصل العاقلة صفة عالية من العقل** الدين كما قال ابن الاثير اوجع عقل
 وهو الذي يعجز الدين لانها تعقل الدماء اي تسك من الاتراق كما في الطلعة فان اصل العقل
 الاساس كما في الموطات وقال الطحاوي وغيره ان العاقلة جماعة تعرف الدين اهل الديوان بالكس
 ويضع اصل الواو وهو كتاب في اصل الجيش واصل العطاء كما في القاموس وقال البهقي في التكملة
 في اصل موضع ضبط حسابات الناس من دنياه وضبطه وقيل انه معروف ديوان فالمعنى كتاب لمرقة
 الشياطين والاول الصواب ^{الاعلى} لمجان هو منهم اي من اهل ديوان من اهل معمر لاس من اخر من صراخ
 في عقل عن اهل سواد وقيل يعقل عن اهل صراخ ولا يعقل اهل البادية من اهل مصر كما في التكملة
 وعاقلة الرجل اهل ديوانه فان كان من الغزاة فالغزاة وان كان من الكتاب فالكتاب وكذا غيرهم
 يوجد العقل من عطية اي وضايقتهم الثالث كما بينت لاس اصول الوالد فيشمل العطاء ما فرض
 لانس في بيت المال كل سنة للمحاجة والوزق ما فرض له بقدر حاجته والكفاية ما فرض له كل شهر
 او يوم ما يكفيه كما في الكرمان وذكر في العظيمة ان العطية ما فرض للمقاتلة والوزق ما يعرض من الفقراء
 المسلمين فان اجتمع العطية والوزق في احد اذ من العصبية كلف الاختيار حين خرجت لعطيات
 من بيت المال وفيه اشارة الى ان الدين لو خذ من ثلث عطيات ووضايف سواد اعطى في شهر
 او سنة او ثلث سنين والى ان لا تؤخذ مما خرجت في السنين الماضية قبل القضاء لان الحق
 بالقضاء لان من عليه غير معلوم كما في الكافي والعاقلة حجة اي حجة الجاني وهي جواب الجاني
 ليس منهم من اهل الديون يؤخذ من كل من عطية لم في ثلث سنين اي من ثلث عطيات في
 شهر او اكثر او اقل ففي معنى من كافي القاموس والسنين بمعنى العطيات كما انزل في الكافي
 ثلثة دراهم عند بعض اولادها منها عند بعض فيؤخذ من كل وظيفة درهم او درهم وثلث درهم
 على الاختلاف كما في الخلاصة وقيل لا يراد في هذه السنين على اثني عشر درهما والاول الصحيح كما
 المضمرات وان لم يتسع الحق كذلك بان يكونوا قلائل فيصير حصص كل عاقل اكثر من ثلثة دراهم
 اليه اعلى الى اقرب الاحياء اي القبايل حسب الاقرب والاخرى عار ترتيب العصبات الاخرى ثم
 مثلا ان كان الجاني من اولاد الحسين رض ولم يتسع حصة لذلك فتم اليه قبيلة الحسن رض ثم بنوهم
 لم يتسع هاتان القبيلتان اضم عقيل ثم بنوهم كافي الكرمان واباء القتييل وابناء لا يدخلون في
 العاقلة وقيل يدخلون والنساء والصبيان والمجانين من عشرة لا يدخلون فيهم وليس احد

الروحين عاقلة الآخر وذكر الحى من قبيل الاكتفاء فان اهل الديوان ان لم يتسعدوا لذلك ضم اليهم
 اقرب الدواوين من هذا المصير ثم العيصات ثم اقرب القبائل ثم ومن كفاي الذخيرة وغيره واهم
 ان ما ذكره موافق للهداية لكن في الكرواني ان العاقلة هم الذين يتناصرون فاهل الديوان ثم
 اهل المحلة ثم اهل القرية ثم العشيرة من قبل ابيه ثم اقرب القبائل يضاف اليهم ثم وثر الى كفاي
 والباقي من الدية بعد الضم فهو على الجاني لانه جنة والقاتل كاحد من القاتلة فيدعى مثل احدهم
 بعد الضم ولا امرأة ارجيا ان يجنونا على العصم وقيل لا شيء عليهم من الدية وان كانوا قاتلين لان
 وجوب جنس من الدية باعتبار اهل العاقلة والدم للعبد اى القاتل الذي من اهل العطاء
 فالذي لم يكن من اهل العطاء فلما شئ عليه من الدية عند ما كفاي النهاية والعاقلة للمعق بغير
 التام حتى سبكت لانهم بالنسب ولولا المولاة مولية ووجه اى حى مولا اعتبار العقد والمعبر للعاقلة
 في العجم اهل المصير بان كانوا بحيث لو وقع لواحد منهم امر فاسوا معه كفاية فان لم يكونوا كذلك
 فلا عاقلة له سواء كانت مخصصة بالحرفة او غيرها كالا سكنة مبر والصنادير بكلا باد والسر حى لم
 لا تكون بالحرفة كطلبة العلم فان بعضهم عاقلة بعضهم هذا قول بعض المشايخ وبما في العلواني
 وعبد بن سلم وقال الفقهاء ابو الليث لا عاقلة للعجم وبما في الفقيه ابو بكر وابو جعفر والرغاني
 لانهم لا يتناصرون وضموا انسابهم وليس لهم ديوان كفاي المحيط وغيره ولا يخفى ان كلامه ناظر الى
 الترتيب المذكور في الصدر لم يعتبر الا في عاقلة العرب وان التناصرون لم يكن منظور اليه الا في
 حقهم والمشاير لشعر خطافه فان الاصل في اباب هو التناصرون فان كان بين اهل الديوان او العشيرة
 او المحلة فيها وان كان بين الكل فاهل الديوان ثم العشيرة ثم اهل المحلة فالعاقلة في زماننا
 من تناصروا في الحوادث ومن لا عاقلة له من العرب والعجم كالقبط والحرقى والذمى وغيره والاول
 ومسلم لا عاقلة له فان الدية في مال الذمى كفاي الذخيرة لخطئ الدية من بيت المال كان موجودا او
 مضبوطا ولا يكن كذلك فعلى الجاني فيودى في كل سنة ثلثة دراهم او اربعة على ما قال المناطقة
 وهذا حسن لا بد من حفظه اذ في كثير من المواضع انه يؤدى من ثلث سنين كما قال الراهمى ومن
 المجتنب ان على الجاني مطلقا ولا يجب بيت المال بالاجماع والاول ظاهر الرواية وعليه الفتوى
 كما في الخلاصة وغيره وقال الراهمى انه على الجاني في زماننا لان العشائر فيها قد فنت ورجعت
 التناصرون قلوا تنعت ويوت موالم فلان هدت ويحمل العاقلة ويودون بالقضاء ما يجب
 من الدية على القاتل بنفس القاتل اى قتل الخطار وشبهه العمد واخره عيايا وفيه اشعار بان

بان الدية تجب ولا على القاتل ثم على العاقلة للخصيف ولذا لو اقرى القاتل لم يكن اقراؤه ^{العاقلة} اقراؤه
 كما في قص وغيره لا يتحملون ما يجب بصلح عن دم عمد فانه على القاتل حالا الا اذا اقبل او اقرى القاتل
 خطأ لم يصدق قراى القاتل العاقلة في ذلك الاقراؤه فانه على المقر في تلك سنين وفيه روى الى انهم
 لو صدقوا شملوا لانه ثبت العقل تصادقهم وان القاتل والولى اذا تصادقا ان رضى قاضي كذا
 بالدية على عاقلة بالبينة ولكنهما العاقلة فلا شيء عليهم ولا على القاتل كما في الهداية فلو اقرى القاتل
 عند قاضي فاقام الولى البينة على ذلك المقر قبلت لانها تثبت بالاقرار من وجوب لدية على العاقلة كما
 في النهاية وغيره ولا يجب بقتل عمد سقط فدية بشبهة كما اذا قتل رجلا واحدا لم يجز او معنوه ولا من
 عاقل بالغ او احدهما يجزى ولا من بعضا فانه نصف لدية بينهما او ما يجب بسبب قتله انه عمدا فانه
 وجب القود بنفس القاتل لانه سقط بجملة الابوة فوجب لدية على الاب في تلك سنين صيانة للدم عن
 الهدم ولا يتحملون جناية عمد على غيره فانه على لاه او جناية عمدا في النفس او الطرف فان العمد لا يجب
 التخصيف بتحمل العاقلة فوجب القود به ولا يخفى انه دفع عما سبق الا انه اذا انفصل ولا يتحملون سائر
 ارض الموضحة بدل طرف هو اقل من خمسين مائة هي ارض الموضحة فانه لو كان خمسين مائة او اكثر فحملوا اما
 قلنا من بدل طرف لانه قتل غيره خطأ وقيمة اقل من ارضها يتحملوا فان القيمة في العبد فاية قيمة
 الدية في الخ كما في الكفاية بل يتحمل الواجب بما ذكر من بدل الصلح وغيره على الجاني تغليب فيشمل ما
 على المولى من جناية العبد ويكرن بل يعطف جملة على جملة لا يتحملون وفادتها الانتقال الى الامم وفي
 لفظ الجاني الدال على القطع وعاية حسن المحرم كما لا اكره محقق بالديات مع انها يتبين
 عن خلاف الرضا لانها بالتقديم احرى كما لا يخفى فوهو اللغة محل لسان على ولا يردك طبعها او شرعا
 والاسم منه الكره بالفتح وفي الشريعة فعل سوء بقرينة الا في والفعل تناول الحكمة كما اذا امر بقتل رجل
 ولم يمهده بشيء الا ان المأمور يعلم بدلالة الحال انه لو لم يقتله الا في قطع فانه اكره كما في الكفاية
 يوقعه بغيره اى يوقع انسان بغيره ما يسوءه من الفعل كما في الصحاح وغيره لكنه مجاز في الحقيقة او وقعت
 الشر على الارض كما في الاساس فيكون بذلك الفعل رضاه المتقابل لكرهه ثم الغاية الرضا به
 صحيح الاختيار وفاسد ويسميان بالقاص والعاقل وغير المحمي والمحمي وشال اليها بطريق الاكتفاء فقال
 بجمع اختياره او بفسد اختياره فيما يصير اكره منه يد بالقتل والقطع فالاختيار هو المقصد الى امر
 للفاعل متردد بين الوجود والعدم بترجيح احد الجانبين على الآخر فان استعمل الفاعل في المقصد فلا اختيار
 صحيح والافساد وما ذكرنا من الاكتفاء اصح مما ظن من تسامع التردد بين العلم والخاسر والاكتفاء

عزيزيما في الكلام العزيز يترك الخير الى الخير ولا يشترط ان الاكراه لو تحقق مع الرضا وهذا صحيح
 قياسا اما الاحتياط فلا لانه لو هدد بحبس ابيها وابنه او اخيه او غيرهم من ذريته لم يبرح منه لبيع او هبة
 او غيره كان الاكراه احتياطيا فلا ينفذ شيء من هذه التصرفات كما في الميسر مع قضاء اهلية اى الاكراه
 بقسميه الصحيح الاختيار وفاسد لا ينافي اهلية الزوج والاداء لانها ثابتة بالذمة والعقل والبدن
 الاكراه لا يخلل شيء منها الا ترى انه متردد بين فرض وخطر ونجاسة ومقاييم ومخاطب ونزعة لتحق الاكراه
 اربعة فاما الحامل اى المكره بالكره على ابتغاء ما هدد اى خوف به والا كان هذا ينافي سلطانا كان الحاكم
 اولضا اى ظاهرا متغلبا في سلطان وانما ذكر بلفظ النص تركا لعبارة محمد وان الكفر به وكذا سب به
 بعض المحاد الى الخليفة وقال انه سماه في كتابه لصا فاعظم وطلب كتابه فلم يجد كتاب الاكراه فندم
 على ذلك واعتذر الى محمد بن زهري فاجاب واما لم يجد كتاب الاكراه لانه القاه ابن سامة في بيته حين وقف على
 ذلك ثم تأسف محمد عليه اذ لم يجد كتابه فوجد على حجر ناقة على المير وهذا من كرامات رحمته الله
 عليه كما في الميسر وغيره واطلاقه يشير الى ان الاكراه يتحقق من اى ظلم في اى مكان ولى زمان ومكان
 عندهما واما عند فلا يتحقق الا من السلطان ويجوز ان يكون ان المسايخ اختلفوا ان الاختلاف ايا
 جميع الاحكام او فيما سوى الزنا او باعتبار الزمان كما في الذخيرة وخوف النكاح اى المكره بالبيع ابتغاء
 اى ابتغاء الحامل ما هدد به بان ظن انه يوقعه والحامل ان كان يكون حقيقيا كما اذا كان حاضرا او كيميا
 كما اذا كان غائبا او بغيره حاضرا لما على من خوفه الرسل واما اذا غاب لرسول ايضا فلا اكراه كما في الذخيرة
 واما اختلال النكاح على من على المكره والحامل ثم على المكره ليدفع اللباس وكون المكره بى ما هدد به
 متلفا فهو حقيقة او كناية كل مال فانه شقيق الروح كافي الزاهد او متلفا عطوا
 ولو صغيرا كالمدة فانه كالتفريط وهو كالاكراه بهتديد تلف النفس او عضو الجوارح بغير الجرم من
 الجاه الى كذا اذا اضطر اليه فهو ملجأ للاضطرار وفيه التنبيه على احد قسمي الاكراه المحلى وتعدد تلفها
 ثم اشار الى المخير غير المحلى وتعدد غيره فقال او كونه موجبا عما اى خيرا يعدم الرضا كالغرض بالشديد
 والحبس الذى منه الاعتناء الذى يراه الحاكم اذا لم يدخل الدار في المقدار كما في الكرماني وهذا
 اذا لم يكن ذا منصب ومرتبة ولا فخر سوط وجس يبرم وكلام خش اكراه كما في حق القاضى وعظيم
 البلد كما في النهاية وهذا اذا كان بغير حق فلو حبس او قيد بحق فاقبال او غير له ذلك كما في الذخيرة
 وقوله من جاعا يشير الى انه لو هدد امراته على التبرى من المهر بالطلاق او التبرى او التزوج عليها كان
 اكراه وهو ليس باكراه كفى فم وكذا التهديد بالشتم كما في الزاهد وفي قوله بعد الرضا نصريح بما علم

ضمنا من المقام فان الكلام في المكرم وقد علم ذلك من هذا الاكره والشرط الرابع كون الفاعل متعاضدا المكرم
عليه من الفعل قبل اى الاكره اذ لو لم يمنع عنه لم يكن اكرها لغوات وكذا وهو فوق ارضا كما انشر اليه
في الاختيار وفيه دلالة على ان هذا الشرط مستلزم كما لا يخفى لحقه اى الفاعل المالك كاعتاق عبده و^{الذات}
ماله وبيعده فانه يمنع عن ذلك الحق نفسه والحق اذ لا يخفى لثلاث مال آخر بوجه من الوجوه والحق الشرع
كاكل الميتة والدم وشرب الخمر فلا يستلزم الحق آخر والمنازع عن هذا الاكره وشرايطه شرع في احكامه المترتبة
عليها فافعال فلو اكرم بالحق او غيره اى باحد قسم الاكره من التهديد بخواتم التلف والضرب عابج ونحو
من العقوبة كاجارة والهبة وغيرها او اقرا بشئ منها فسخ ما فعل من العقود والاقرا برين يتلو
كنت كاد باقى الاقرا وانما بان يقول كنت صادقا فيه فالفسخ والاستثناء مجاز في الاقرا ولك ان
تجعل من قبيل الاكتفاء وفيه اشارة الى ان عقود المكرم لم تكن باطلاة والى انه يترتب تصرفات المكرم
قولا وفعلالا اذا احتل الضم فانه غير لازم وله الخيار بعدة وقال الاكره كما في الكافي والى انه لو اكرم على
اداء مال فباع جارية لاحبه جازا لبيع فلو قال الحامل من اين اودى فقال بيع جاريك فخلالة كان مكرها
وهذا حيلة لمن ابتاع بذلك كافي النجعة ولو اكرهت بالضرب على الاقرا باستيفاء المهر فافترت جاز
عند ابي حنيفة واما عند ابي يوسف فان هدد بشئ به يحل به الدم واسار عليه بالاسلح ونحو
بطل الاقرا ولو اكره بغير السلاح جاز وعند محمدان هذا بضرب ووعيته في الخلوة في موضع
لا تقدر على صنعه بطل كافي الخلاصة والى ان الخيار في الفسخ للمكرم لا للطابع عما ذكر
الحلو الى كافي النية لكن في الظهيرة لو ان البائع مكرها مع الفسخ المشتري قبل القبض
لا بعده ولو كان المشتري مكرها مع الفسخ للكل قبل القبض واما بعده فله المشتري قبله اى البيع
الذي سلمه البائع كرهاتقنة الا ان المشتري ان قبض وفيه اشعار بان بيع المكرم فاسد الا ان
نافذ بالاجارة والثلث والثلث امانة في يدي البائع كافي الا انه قد فيجعت اعتاقه ونحوه من تصرفات
لا يمكن نقضه كالتهدير والاستيلاء والطلاق وفيه روى الى انه لا بيع بعده وهبته ونقصه و
نحوها من تصرفات يمكن نقضه ولا ينقطع حتى الاسترداد وان تداولته الايدي بخلاف غيرهما من
العقود العاسية لان الاسترداد لم يحرر الشرع وهذا حتى العبد اى المكرم وهو مقدم بحاجته
الى الرب تعالى كما في الكرماني والى انه لو باع مكرها والمشتري غير مكره لم يصح اعتاقه قبل القبض واما
في العكس فقد نفذ اعتاقه كل منهما قبله وان اعتق مكرها قبل فاعتاقه البائع اولى كما في الظهيرة
وان لم يكره المشتري فعمته اى المعتق يوم الاعتاق ولو معسر كما في الزاهدى فان قبض البائع المكرم

ثم أي من البيع طوعا أو سلم البيع طوعا نفذ البيع فليس له الفسخ وفيه اشتراك إلى أن لا
التمن مكرها لم يكن اجازة فزوه ان كان قايلا لها لانه امانة وإلى ان لو سلم البيع مكرها فسد
البيع لانه غصب من المالك كما في الهداية وغيره من كتب الفروع ولا اصول فلا يليق بالمصان
يحكم بان الهداية لم يذكر حكمه وانه ينفذ بحسب القيمة وانما خص تسليم البيع لانه لو سلم الموهوب
طوعا لم تنفذ لان الاكراه على الهبة اكراه على التسليم اذ الموهوب لا يخرج عن الملك بدونه بخلاف
البيع وحل وجب بالمجلى من قبضه ثوب الحزم وكل الميتة ونحوه من الاشربة والاطعمة الموهبة كثرية
الدم وكل لم يختر لان الحالة المجلى كالمختصة وخوف تلف النفس او العضو وفيه اشعار بان
لو اكره بغير المجلى لم يحل ثوب الحزم واكثر فلو هدد بضرب سوط او سوطين لم يعتبر الا ان يقولوا لا يضرب
على عينيك او ذكر كذا في النهاية وقال بعض ائمة بلج ان الحبس في زماننا للتعذيب فيباح تناول
عند التهديد كما في الكشف وينبغي ان يباح عند التهديد باخذ كل المال حتى ان صبر عن تناول
على التلف اثم واخذ بدنه لانه امتنع عن بيعه والقي نفسه في ملكة وكذا اثم من لم المختصة ولم يتناول
وكما ظاهر الرواية عن ابي يوسف انه لم يأن في بيعها لانها الام من المضطر كما في الكافي وذكر شيخ
الاسلام ان المكره انما اثم اذا علم بالاجرة ولم يتناول واما اذا لم يعلم فقد جونا ان يكون في سعة
منه لانه يعلل بالجمل فيما فيه خفاء كما في الذخيرة وخص ولم يأن به اي بالمجلى اظهار الكفر واللعن
على اللسان حال كونه مطمئنا قلبه بالايان اي غير متغير عقيدة فان للشركيين اكرهوا عمارا ومن
عاش به الله عليه وسلم مع طائفة القلب به فقال صلى الله عليه وسلم ان عاد واعدى ان عادوا
الى الاكره جعلوا الطائفة وفيه اشارة الى انه لم يرض بالمجلى وكفر باظهار الكفر ولو قال
بالطمانية والى انه لو لم يخطر بالاسم اكره عليه من لفظ الكفر لم يكن قضاء وديانة فلو شتم نبيا
صلى الله عليه وسلم وقال لم يخطر ببال شيئا لم يكن قضاء وديانة ولما اذا شتم وقال انما يخطر ببال
رجل من النصارى فقد كفر قضاء وديانة كما في الذخيرة وبالصبر عن الكفر على التلف اجر من
ما حو ولو شهدا فلا استماع عن الحكم بالكفر افضل وان قتل الا ترى انه صلى الله عليه وسلم في حبيب
سيد الشهداء حيث اكرهوا المشركين على سبه صلى الله عليه وسلم فصبر على ذلك وخص به ائتلاف مال
سلم او ذم بالاكل او غيره بالصبر احر وصار شهيدا كما في حاشية الكتب الكفر في الذخيرة علقه بالجرم
لانه ليس في انظر حالة المختصة من كل وجه حيث ان العذر هنا من قبل العباد وفيه ايماء بان
ترك الاتلاف افضل ولذا قالوا ان تناول مال الغير استدر منه من ثوب الحزم كما في الكرماني ويكره

قسم ان الترتك والفعل سواء وبانه رخص به شتم مسلم كما في المضرت وبانه لو اكره على الاكراه على
 مسلم برهان يسعه كما في الظهيرة وضمن في صورة اقله الحامل لان الفاعل المترك وفيدون
 الى انه الحامل ضامن في صورة الاكراه على اكل مال مسلم كما في التهمة لكن في الخلاصة ان الفاعل ضامن
 والى انه لو ضمن بالاكراه على اكل طعام نفسه وهذا اذا لم يكن جايعا والا فلا شيء عليه كما في الكسوف الى
 انه لو اكره بغير المصلحة لم يرض خصال مال مسلم ولو اتلف ضمن الحامل لا يرض به قتله او سلبه
 اجر لان قتله لا يباح بحال ويقاد الفاعل عند فر ولا يقاد احد عند يوسف لكن يجب لدية على
 الحامل في ثلث سنين ويخرج عن الميراث دون الفاعل لكنه ياتم وينفق ويرى شهادة وبما قتل
 للمقصود بالقتل ولو هدد بغير المصلحة فقتل مسلما كان القود على الفاعل عند من وعده الحامل كما في
 الظهيرة وصح تحريم الفاعل ولو هدد بغير المصلحة لان النكاح مما يبيع مع الفل وفي الاكتفاء لشعار
 بانه لو اكره بان ادعى من المثل لم يجب الزيادة كما في النخبة وطلاقة واحد او اكثر وعنفه اي اعتاق ولو
 حكما كما اذا اكره من جعل الطلاق او العتق ببدل الزوجة او العبد او غيرها فانه صح طلاق العتق اليه
 وعنفه ويرجع المأمور على امره نصف المهر اذا لم يبطا وبقيمة العبد ولو اكره بوعيد القتل ^{الطلاق}
 او العتاق فلم يفعل فقتل لم ياتم لانه امتنع عن ابطال ملك النكاح واتلاف المال كما في الظهيرة
 ورجع الفاعل بقيمة العبد على الحاصل ولو عسر الاله اتلف الماله ولا سعاية على العبد والولاء للماله
 لانه المعتق وهذا اي الرجوع بالقيمة اذا اكره بالمصلحة وما يغير فلا ضمان فيه كما في الظهيرة ونصف
 اي رجع الفاعل نصف المهر المسمى على الحامل او بالمنفعة اذا لم يسم وان ابطا الفاعل زوجته ولو ^{حكما}
 كما اذا لم يحل بها فان الخلق في ذلك كالوطي وفيه اشارة الى ان بطلان العقد بعد الخلق لم يرضى الى
 شيئا لاستقرار المهر قبل الاكراه كما في المضرت والى ان الحامل اجنبية فلو كان زوجته لم يكن لها عليه
 وهذا اذا اكرهت بالمصلحة وما يغير فعليه نصف المهر كما في الظهيرة وصح نذر بكل طاعة كالصوم و
 الصدقة والعتق وغيرها لانه لا يباح حمل الفسخ فلا ياتي فيه الاكراه ويمتنع بغيره من الطاعات
 او للعلل او غير ذلك لما مر وظهان بان قال لامرأة انت على نظري اني فخير عليه قربانها حتى يكره ولا يرجع
 على الحامل البتة في الصور الثلث ورجعته اي لو اكره ان يراجع امراته فراجعها صح لانه استدانته الفسخ
 وايداع بان حلف ان لا يقرب امراته وفيه اشارة الى ايداع امراته كالرجعة واسلامه لانه انما يحقق ^{حقيقة}
 بالتصديق ولا اقراء وقد عرف القلب له اسلم من في السموات والارض طوعا وكرها بل بالقتل لو رجع
 عن اسلامه لان في اسلامه شبهة دائرية للقتل لا يصح ابراره عن دين لانه اقراء في اخرج الذمة وقد ر

وفرد لا مركب من ذات تخص بهذا العقل والنظر والعظمة وغيرها وبالجملة لا فائدة من مطالعة
 العباد وحالهم يتعلق باعتبار وغيره باعتبار الاول فيحد ويغادر وفيه اشعار بان غير العبد
 من المجردين لا يحد ولا يتداد كما لا يجوز حركته من التقرف في ماله كالشركة بسعة فيختص في
 اللغة الخفة وفي الشريعة نذير المال والتلافة على خلاف مقتضى الشرع والعقل والتكاتب غير من
 المعاص كثر بها الخمر والرقا لم يكن من السفه المصطلح في شيء واطلاقه يشير الى ان السفه لا يجوز من غير
 تحتل المعنى ويؤثر فيها المهر كالبص والاجارة وعملها يمتد ولا يؤثر فيه المهر كالنكاح واليمين وغيرها
 لانها مخاطبة كالوعد وهذا عندنا وما عندنا فيحجب عما يحتمل لا غير نظر الى ان الرجل ثم لا يصير السفه
 محجورا عندنا بيوستة الابا قضاء ولا يصير مطلقا الا باطلاق القاض وعنده محجور وينطلق بترك
 السفه كما في الكفا وغيره والمختار قوله على ما اثير فيه التوضيح ولا يجوز بسبب ولا يتبدل الى ان
 الفاسق اهل للولاية على نفسه واولاده عند جميع اصحابنا وان لم يكن حافظا للمال كما في الكرماني ولا يبر
 دين وان نال على ماله فيطلب الغرامة من القاض المحر عليه هذه التعريفات ونحوها ما يورث الى ابطال
 حق الغرامة فان المحر بالدين لا يؤثر الا فيه ولما جاز يبعه بمثل القيمة وابا بالدين مثلا فلا يصح ولو
 يسير افسح الشري واراد الدين ثم المشايخ اختلفوا لانه اختلاف مسئلة او يبعه على مسئلة القضاء
 بالافلاس وعلى هذا لا يمكنه القضاء بالافلاس ثم المحر بناء عليه عند لان القضاء بالافلاس لا يحقق
 في حالة الجوع خلافا لما في شرط لصحة المحر عندهما القضاء بالافلاس ثم المحر بناء عليه والمحر بالسفه
 يعبر جميع مال وبالدين يخص المال الموجود حتى ينفذ تصرفه في الحدوث بعد ذلك كسب وثبت
 المحر بالدين عندهما الا بالقضاء كما في الذخيرة وحج عن الافتاء مفتي ما جرح وهو الذي لا يبالى ان
 يحرق حلاله او بالعكس فيعلم الناس حيلنا باطلا كنعليم الرجل والمرأة ان يرتد فيسقط عنه الزكوة
 او تبين من زوجهما كافي الذخيرة ويدخل فيه المنة الفاسق كما في المنقط والذي يفتي عن جهل كما
 في فقه وفيه اشارة الى ان كل جملة تؤدي الى الضرر لم تجز في الديانة وان جاز في الفتوى وعليه
 يحل ما جاء من الكراهة فكل جملة لا تؤدي الى الضرر يجوز كما في التمس والمأجور من المحر والاسم
 المجانة بالضم فيها وعن المعالج طبيب جامل وهو الذي يسهل المرض دواء مهلكا علم به ان كان في
 الذخيرة او ظن به دواءه كما في الظاهرة وعن الأكثر مكارى مقلد وهو الذي يأخذ كراه الا بالدين
 لم ابل ولا ظهر محل عليه ولا مال يشتره وعندنا وان الزوج يحضر نفسه كما في الذخيرة والذى مات دابته
 في الطريق ولم يوجد دابة اخرى بالشراء والاستيجار فيؤدي الى انكاف مال الناس كما في الكافي فيحجب

هو الاموال والادبانات والاموال اضرها بالخاص والعام وهذا وايرة التوارد عن الجيفة
وظاهر الرواية انه لا يجوز المكلف الحر كافي الظهور ثم اذا بلغ الصغير غير رشيد اى غير صالح العقل
فلا يحافظ المال لمسلم اليه ماله حتى يبلغ خمس وعشرين سنة فح يسلم اليه وان لم يرشد لان هذا السن
عنه الرشد الا نادرا والحكم في الشرح للعلبة وهذا عند الجيفة عام افا لبعض المشايخ وقال بعضهم انه
ما اسند المجلد وليس يذهب ان اشراط الرشد للتسليم كافي الذخيرة وفيه اشارة الى انه لو بلغ رشيدا
ثم صار فيها لم يجز عنده خلافا لها كما في الكاؤه صحيح تصرفه اى تصرف غير رشيد في ماله من البيع وغيره قبله
اى قبل مضي هذا السن وهو خمس وعشرين سنة وبعد اى بعد مضي يسلم اليه ماله بلا رشد كما اشار اليه
السابق وهذا كله عند ابا عبد الله ما لم يصح تصرفه قبله ولا يسلم اليه بلا رشد وان هم لم يكن له حجر غائب
وتصرف في ماله قبل العلم بالجرح صح عندها كافي الذخيرة وجلس القاض بطلب الدين المدايون الحر لدينه
اى لقضاء دين عليه كالمهر والكفالة لا يبيع ماله لاجل كفاه لان البيع غير معين لذلك لا مكان القضاء
بالاستيهاب والاستقراض واخذ الصدقة وغير ذلك كافي الكرماني وفيه اشارة الى انه لا يجوز للقاضي ان
يبيع ماله لارضاء وهذا عند ابا عبد الله لا يجوز ان لا تمتنع عن بيعه وهذه في الدين الحاضر بلا غلا
بين المشايخ عاقرها وما في الغائب فلا يجوز عند بعضهم كافي الذخيرة وقضى دينه من درهم
اى لو كان دينه درهم ولم درهم في القاض ذلك من ذلك ولو بلا رضاه بالاجماع لان الدين حق الاخذ
من جسمه براضاه فللقاضي ان يعينه وقضى دينه اى دينه دينه من دنايته لمار وبيع القاض
كل من درهم ودنايته لقضاء الدين منها استحسنانا لانها مستحلان في النسيئة والقياس ان لا يبيع ولذا
لا يكون لان يأخذ جملته لا يرضاه بخلاف جنس الحق كافي الكرماني لا يبيع عند القاضي دينه عرضه
وعقاره لا غرض الناس في الاعيان وبيع عندها فيسدا بالتقديس بالغرض ثم بالعقار وفي رواية يملك
بما تلف من العرض ثم بالم تلف منها ثم بالعقار كما في النهاية ولا يبيع دستا من ثياب بدنه وقيل دستا من
ليكون بدلا عند الغسل كافي الكاؤه ولا يبيع مسكنه كافي الننف وغيره من اقله ومعه وفيه بعض
شراء بلا اداء ثمنه فابعد اسوة اى مشارك الغرماء في ذلك فيبيع ويقسم ثمنه بينهم بالخصص لان كان
كل حلا واما اذا كان الدين بعضه حلا فيقسم بين غرماء الحال ثم بعد انقضاء الاجل شاركهم فيما قبضوا
بالخصص وفيه اشارة الى ان المبيع ان كان في يد البائع فالبايع اولى من الغرماء كافي المضارب ولذا
كان الصغير من اسباب الجرحين نهائية فقال ويلوغ الغلام اى صيرورته بحال لو جامع اترك كافي
الكرمانى بالاحتلام جواب دينه بآب والاحمال استثنى شك وكردن والامر الى جلد كردن آب ويلوغ

الجارية انما الغلام بالاحتمال والحبس والجبل للفتن بين استن شدن ولا يكون بل انزال منها
 كذلك بل انزال والاحسن ان يقول بلوغ الصغير بالاجال والانزال والاحتمال والصغيرة بها والجبل
 والحبس فان لم يوجد فيها شيء من الاصل وهو الانزال والعلامة وهي الواقي فحين اي فبيلغان حين
 قيم لها خمس عشرة سنة كما هو المشهور به يفقه لقصور اعمار اهل زماننا وهذا عند وعن ابي يوسف حين
 بنت له العانة وهذا لها الذي واما عند فحين يتم لها عشرة سنة وله ثمان عشرة وفي رواية تسع
 عشرة سنة وفي رواية ثمان عشرة مع الطعن في التاسعة عشر وفي رواية ست عشرة وفي رواية خمس
 عشرة فقال صله الاسلام لا خلاف بين هذه الروايات لان خمس عشرة للعتبة على اهل الزمان والبولق
 لزيادة الاحتياط كما في المضرت وغيره واذن متى اى البلوغ له اى للغلام اثنا عشر سنة واذن
 مدته لها تسع من سنين على المختار كما في احكام الصغار فصدقا اى الغلام والجارية حى
 اذ يتم لها هذه الدة ان اقرابه اى بالبلوغ بان قالوا احتلت مثلا لان ذلك يعرف من جهة اخرى
 افراد الاحكام انه لا يصح اقران قبل اثني عشر سنة وكذا بعد الا ان يكون بحال احتل ثم عاده
 وفي الثامن عشر من كتاب الخاصة ان هذا المأق اثنا عشر سنة اولئك عشرة وفي العادى على هذا
 لا يصدق غلام خضر ثار به بنت عاتق وهو اقل من خمس عشرة سنة كما لا تصدق جارية ثم حلقها
 وهو اقل من ولا يفقه ما في الاشارة الى انتهاء الحجر وابتداء الاذن في هذا المقام من رعاية حسن الخلق
 ووجه تعقيب ما ياتي من الكلام كتاب الماذون هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها بدلت
 الماذون اى الاذن فهو مصادره كعسود وان كان المظاهر ان صفة الماذون يحتاج الى حذف المضاف
 والصلة كما في الكرمية يقال هو ماذون له وهو ماذون لها وترك الصلة ليعبر عن كلام العرب الاذن لغفر
 اعلام باجازه وخصته في الشيء وفيه فله الخزانة السيد ما عرف للعبد من منع فنادى التصرف الصادر
 او الذابرينه وبين النافع في بناء على حق الرقبة وكسبه كما في النخبة واستطاع الحق نائب السيد
 في الرقبة لكسبه لزيادة الابحاح ثم تصرف العبد الا ان يقال الاذن ان يعق حجر عيده
 فيصرف عاقله فيعطى على فعلية وثبته على انه لا يصير مطلقا ويجوز الفك بل بالعلم به الا ترى انه لو
 لم تصرف بلا علم به لم يصح تصرفه كما في الذخيرة لنفسه لا السيد بطريق الوكالة باهلية وهو كون الانسان
 بحال لو اشارة التصرف مستفاد موجه شرعا وفي اشارة الى ان العبد قبل الاذن ويعلم اهل التصرف
 الا ان حق السيد مانع لاثرة قبل الاذن ولما بعدك فيصرف كالحرف فملك منك اليد ولا يعرف ما
 الى قضاء دينه ونفقته ويكون ما استعجز عنه للمولى والى ان الملك على نوعين مستقل ومستقر لم يثبت لغير

الحركة في الكافي والاولى ان يعرف الاذن على وجهه تناول ازالة حجر الجبل والمعنوع وغيرهما ولعل الكافي
بروايات الى غير مقابلة ثم فرع على التصرف لنفسه ثم عطفك الحجر فلهما مشوشا فقال فلم يرجع بالعبارة
ايجز التصرف بطلب الثمن وغيره فعلة بمعنى مفعول من عهده لقيه على سبيل لا يشترط لنفسه بطلان
الوكيل ولو اذن يوما ونحوه من اليوم المعين والليل والشهر والسنة او مكانا فهو مبادون الى ان يحجر
لان ازالة اسقاط لا ينيل التوقيت كالطلاق فان قيل ينبغي ان يكون له ولاية الحجر لان اسقاط
لا يعود ذلك بقاء ولاية الحجر باعتبار بقائه الرق فكلان في الحجر امتناع عن الاسقاط فيما يستقبل
لان الساقط يعود وفيه اشعار بان تعلق الاذن بالشرط جازن كإضافة الى المستقبل كما في الذخيرة
ولو اذن السيد عبدا في نوع من التجارة عم اذنه سائر افعاله حتى لو اذن بشراء الخنزير وعلى من
شراء الزكوان اذنا بشراء البز وغيره وان لم يكن العبد مهتديا الى التصرف في غير الحجر والسيد لم
فان قلت انه ازال الحجر في حق تصرف خاص قلت نعم الا انه يوجب له رضا بتعطيل منافعه مطلقا
والتخصيص غوي كما في الكرماني ويستتبع الاذن له صريحا كما اذا قال له اذنت لك في التجارة اى فعل
تجارة او قال له اشترى ثوبا او بعه او قال لبر نفسك من الناس فانه صار ماذونا بالعمول المتكروك
بخلاف ما لو قال له اشترى ثوبا الكسوة او اجر نفسك من فلان في عمل كذا فانه يصير ماذونا للناموس
بعقد واحدة وقيل ان يكون استخلا ما ملو لم يصح الاستخلاص صار ماذونا وان امره بمقدور
كما اذا غصب العبد متاعا وامره السيد ان يبيعه فانه صار ماذونا لانه يمكن ان يجعل استخلاصا
للسيد وهذا ظاهر ولا شك ان لا يملك لانه لم يعمل وعلم هذا الاصل بخرج جنس هذه المسائل كما في الذخيرة
ويشبهه دالة كما اذا اراد بالقلب سيده ببيع ماله او مال غيره بيعا صحيحا او فاسدا واشترى ذلك
ولو حجر او سكت بلائى فانه يصير ماذونا فيما يستقبل فيبيع تصرفاته فيه لا فيما يبيع من ماله سيده
في الحال ولانه لا بد فيه من الاذن الصريح بخلاف ما اذا اشترى من ماله وتماخى الذخيرة وفيه اشعار بانه
لوحظ لا ياذن عبده للتجارة فراه كذلك حث وهذا ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه لا يثبت كذا
العماري وينبغي ان يستثنى عبدا كان سيده قاضيا فانه اذا اراد بيعه واشترى وسكت لا يغير ماذونا
والتصرف الذي يشره لا ينفذ كما في الظهيرة فيبيع اى يصح بعلا لاهل الاذنين واشترى كذلك ولو
كانا بغير فاحش لانه تجارة وهذا عنده واما عندها فلا يصح بالغبن الفاحش لانه متبرع وهذا
الصبر والمكاتب الماذونان وبوكل الماذون احدهما اى بالبيع والشراء لانه قد لا يتبرع بنفسه
وفيها اشعار بانه يضع اذلا بضاعة لوكيل بالبيع كما في الذخيرة ويرى الماذون شيئا من ماله ويرى

شيئا من مال غير لان الاول انهاء والثاني استيفاء فيكونان من قواعب التجارة وتقبل ويأخذ الاخر
 الموات من الامام للاحياء كما في الكرماني او يأخذها او ارض الصلح منه مساقاة كما في القريب ويأخذ
 اي يأخذ الماذون من الامام او غير ارض احياها فزارعة لانه ان كان البذر من قبله فهو مستاجر
 للارض ببعض الحاج وفي العكس مخرج لنفسه من ربة الارض بعضه وفيه اشارة الى جواز دفع
 الارض مزارعة لانه ان كان البذر من قبله فهو مستاجر والا فمخرج كما في الذخيرة وما ذكرنا من المصنف
 المتبادر لا يفتي بما قبله كما ظن ويشترط بذر ارضه اي يجوز ان يزرع وان احتاج الى شراء البذر
 بالذال المجزئ وهو جيب البقل وغيره كالبر ويتسائل غيره عننا لانه لو كان له اسفاضة لانه كما لو كان له
 معار الماذون لا يملك الكفاية الا اذا اذن به امر واحد فانها تصح وما اذا اذن بالمعاوضة مرة
 واحدة فلم يجز وجهه كالعهد وتماخى الذخيرة ويدفع المال مضاربة ويأخذ مضارة لتعجيل
 الربح ويتفاجر ما يحتاج اليه كالاجرة والدية طلبة البيت والارض وغيرها ويوزع نفسه فيما يدرى على
 ويتردد بعد اعلان الاقرار من قواعب التجارة كما في الهداية وفيه اشعار بان الماذون بالتجارة
 ماذون يأخذ الوديعة كما في المحط وغيره لكن في الوديعة الحقائق خلافه ونسب اليه
 بغصب من احد المام ودين اي يقر بدين واقع بسبب التجارة عليه لاحد من المام او
 والدا او زوجة وهذا عندها وامانته فلم يصح اقراهم بالا الاخرى كما في النظم فلما اقر بجنابة او
 فلم يصح فلم يوجب له الابدان عتق ولو كان الاقرار بهذه الامور بعد الحجر لان الصحيح للماقر هو
 اليد وفي الاذن واليد باقية وهذا عندها وامانته فاقراهم بعد الحجر بطل المير وكذا
 لم يعبر به المحرم ويهدى طعنا ما اى ما كولا لا الا ارام والدنا نير لا يحتج بالقلوب ميراثا
 لا كثيرا فان كان مال التجارة عشرة الف درهم فيه عشرة دراهم كان عشرة دراهم فكل من وانفق على
 ما قال بعض المشايخ كما في الذخيرة ويضيف من يطعمه للاجنحة كما في الهداية وفيه اشعار
 بان يضيف اخواتا من لم يطعمه ايض لميل قلوب الناس كما اثير اليه الذخيرة والمراد الضيافة
 اليسيرة لا الكثرة والفاصل بينها ما افقه محمد بن سلمه ما ذكرنا في الهداية عما في الذخيرة وفيه
 رضى الى انه لا يصدق اصله ما قالوا بعضهم كما في الخلاصة والى انه لا يوجب صلا لكونه في الله
 انه لا يصدق ولا يوجب ربه فاصاعدا وملك ماذون ذلك والى ان المحرم لا يهدى احدا ولا
 يضيفه وعن ابي يوسف لا بأس بدعائه بعض رفقائه الى قوت يومه ولا قوت شهره لان سواه
 ينظر في اعطائه ثابنا وكذا بعد الاعطاء لانه قد ضاع حينئذ كما في الكافي ويضيف من يعامله

الى الماذون من التجار السائلة قلوبهم وقد مر ان المراد من الصياغة نفس حق العامل والمحط
 للماذون من الثمن اي ثمن بيع عيب اي بسبب عيب وجلف يعرفه العبد بين التجار
 لانهم صليهم كما في الكافي وفيه اشعار بان المحط اكثر مما عهدهم لكن في شرح المطاوعة
 ان المحط اذا لم يكن فاحش ليجوز اجماعا واما اذا كان فاحشا فهو عنده خلافا لما وبانه لا يحط بغير
 عيب وهذا بالاجماع كما لا يزل عاما في الخلاصة ولا يزوج رقيقه من العبد والامة لان التزوج
 ليس بجارة فلا ولا يتر في ذلك الا باذن المولى وهذا عند الطرفين واما عند ابي يوسف
 فيزوج امته كما في الذخيرة ولا يكتب الماذون رقيقه وان لم يكن عليه دين لان الكتابة ليست
 بجارة وفيه اشعار بان لا يعتق اذا العتاقة فوق الكتابة كما في المحيط وكل دين مبتدأ بخرجه
 يتعلق برقيقته وجب على الماذون تجارة هي مبادلة مال بمال مثل ثمن وجب بالنزاه او بالسخا
 البيع بعد التسليم الى المشتري او بهلاكه قبله ومثل نقصان بيع اذا عيب واستع رده بسبب
 وجب بما هو في معاصا الى حكم التجارة كغيره وبعدة اي ضمانا كما اذا ودع رجل ماذونا لم يطلبه
 منه فأنكره ثم هلك ثم اقر به فانه ضمن لان المودع صار غاصبا بالجور وضمان الغصب في حكم
 ضمان التجارة لان المضمونات تملك باداء الضمان والغرم والضم ما يلزم اداؤه من الدين
 وغصب واما تارة العارية ومال الشراكة والمضاربة والاجارة فحدها اي حدها الماذون الامانة
 فان الغصب في عقيدته والوديعة اخص منها وانما ذكرها تبعا للامانة والوفاية وعقارها
 مثل وجب على الماذون ان لا يجاريه بمشراة بعد الاستحقاق طرف وجب فان هذا العقول والوجوب
 بسبب المولى الى انه مستغنى عن الشراء ولهذا سقط عنه الحد فيكون في حكم الشراء واخره عا
 وجب عليه بالتزوج من المهر فان التزويج ليس في معنى التجارة كذلك في الكرمان وما ذكرنا ظهر
 ان مثال الماهوي في معاصا ويرجع والكفاية في الظن انه لا تطابق بين الامثلة وفي كلامه
 تسامح فانه مثل الدين وجب بجارة على انه لا يجوز ان يكون ذكر الامثلة كالتمزيق السابق شيئا
 يتعلق ذلك الدين برقيقته اي الماذون وفيه اشعار بان لو باع سبكه بعلا لادين كان باطلا
 فقبل معناه انه سبطل لانه موقوف على اجازة الغرماء وقيل انه فاسد لانه اعتقه المشتري بعد
 القبض نصح ولزمه قيمة فلا يكون موقوفا في الذخيرة ببيع فيه اي بيع القاتل الماذون في
 ذلك الدين بطلب الغرماء وان لم يرض بذلك سبكه كما دل عليه اطلاقه وهذا اذا كان
 السيد حاضرا فان غاب لا يبيعه لان الخصم في رقبته هو السيد وبيعه ليس بحكم فان لم

الماذون كما في الذخيرة وايضا لا يباع اذا قضي السيد دينه كما في الهداية وفي شرح مشعرون لا يباع
 الا مرة دفعا للفرع عن الشتر في قولهم يطلوب الباقي بعد العلق واما يباع في التقية
 مرة بعد اخرى فانها وجبت شيئا فشيئا كما في النكاح ويقسم ثمنه بينهم بالحصص اي بمقدار نصيب
 دين كل واحد منهم ثم ان فضل من دينهم شئ من السيد وان لم يكن في الشئ وفاء فشيئا في علق
 بكسبه اي الماذون وفيه اشعار بان يشترط حضور الماذون في بيع كسبه لانه الخصم فيه ولا يشترط فيه
 ولا حضور سيده كما في الذخيرة وقد حصل ذلك الكسب قبل ذلك الدين او حصل بعد في بيع
 فيه ويقسم بالحصص ويتعلق بما يشبه كسبه كما اذا وحب له ولا يملك قبل تلك الهبة والاولى ان
 يقسم بيع الكسب على الرقبة فانه لا يباع الماذون ان كان له كسب يفي بدينه لان الدين ابدى
 يفتى من ايسر المالكين والكسب اسير من الشئ وهذا اذا كان الكسب مالا حاضرا واما اذا كان
 غائبا برجى قدومه او دينه برجى خروجه فلا يبيعه الفاعل الا اذا لم يقدم المالك او لم يخرج الدين
 ولم يخرج مدة تلومه ومن شايعنا من قال ان مدته مفوضة الى اى الفاعل وعن ابي بكر الصديق ان
 مدته ثلثة ايام كما في الذخيرة وهذا كله مما افاد العلماء الثلثة واما عندنا فلا يباع وقبوه
 لاما انتبه لانه لا حق للغريم في ذلك لا يتعلق ذلك الدين بالحق سيده من كسبه قبل ذلك الدين
 لانه فرج عن حاجته في ذلك الوقت وفيه اشارة الى ان يتعلق ذلك الدين بالحق بعد الدين
 فيسترد منه كما اذا كان على الماذون دين خمسمائة وكسبه الف فاحذ السيد ثم لمحقه دين خمسمائة
 اخرى فانه يسترد الف من السيد لان كل من نصفه الف صاع لاداء الدين فيكون الحق للما
 بغير حق كما في الكرماني وطول الماذون باقية من دينه اذا بيع وقبوه بعد عتقه او اقام الخيار
 في القليل العاجل بالبيع والكثير الاجل بالسعاية لا في الجمع بينهما ولا في الطلب من السيد
 لا انقطاع تعلقه به وللسيد اخذ غلة اى اجرة مثله كعشر دراهم في كل شهر مثلا مع وجود دين عليه
 استحسانا وفيه اشعار بان للسيد ان ياخذ منه غلة قبل وضع الضريبة وقبل حقوق الدين وان ياخذ
 اكثر من غلة مثله قبل الدين وان لا ياخذ الا اكثر بعينه وان وضع الضريبة بعد الدين كما في الكرماني
 والباقي من غلة مثله للغريم فيقسم بينهم بالحصص فيخرج الماذون غير المدبر عندهم ان ابقى لان
 الا باقى منع ابتداء الماذون فكذلك يمنع بقاؤه فلا يلزم شئ من تصرفاته كالباع وهل يعود الاذن ان
 عاد من الاباق لم يذكر محمد واختلف المشايخ فيه والصحيح انه لا يعود كما في الذخيرة وفيما ذكرنا
 اشارة الى انه لو اذن الاذن لم يصح الاذن كما في الهداية اشارة الى ان قد صح اذنه كاذن العبد المعقن

فانه قد صح اذنه كاذب العبد الا انه لا يسلط الاذنه وفصل في الذخيرة بانه ان اقر الغاصب او كان للمالك
بينه حاضرة عادلة فقد صح الاذن والا فلا أويات سيده لان الاعلية لازمة في ابتداء الاذن فكذلك
في بقاءه وقد فتيت بالموت او جن سيده ويجوز ان يكون الضرر للماذون فانه انجره ولو بعد
اذنه بالافاقة كما في المضارب جنونا مطبقا بالكسراى ذابا فان جن غير ذاب فالعبد على اذنه لانه يلقى
حاجة المريض كما في الكرماني وعن ابي يوسف ان المطبق أكثر السنة فصاعدا وعند محمد
سنة فصاعدا كما في الكرماني وعند الجعفي يفتون بربقة فان ست الحاجة الى التوقيت
فافتى بسنة كما في نعمة الواقعات او حتى سيده او الماذون فانه على الخلاف الا في كافي للعلم
بداء الحرب مرتلا وحكم القاض بلحاقه فانه يحوت حكما في قسم ماله وهذا عندها واماخذ
فليجوز الارتداد صار فصاعدا موقوفه كما مر او حرج سيده عليه اى الماذون ويجوز ان يكون حرج
مبينا للمفعول وعليه بفعلوا لم يسم فاعلم ففعلها فلا بد ما ذكرنا من جواز رجوع الضرر للماذن
بشرط ان يعلم الماذون بالجر هو للعطف والكل اهل سوقه فان تجر من رجل او رجلين او ثلثة
لم يجز لانه كان ماذونا بالاذن عاما فلو كان الاذن خاصا بان اذن بحضر من معدودات
انجر بالجر ان يعلم العبد والمعدودات كما في بالجر يجوز علمه اذا اذن بحضره لا غير ويثبت
الاذن بخبر الواحد اجماعا واما انجر فذلك عندك واما عندك فيستطرد احد وصحة الشهادة العادلة
او العدد وذكر هذا الاثر في الزيادات بذكر الخلاف والنظم انه قول محمد وح يكون ذلك منه
وبوعامة كما في الذخيرة ونحو الامامة الماذونية ان استولدها سيدها استصفاها خلافا لفرقة
اهل البيت بالابتلاء وصحة سيدها قيمتها اى قيمة المستولدة المدبونة للفرقة لانها لا
يباع بفعل سيدها وانما يضمن أكثر من القيمة لانه انما جص رقبته بالاجر ولو شملته اى دين
الماذون ماله و رقبته جميعا لم يملك سيده مامعه اى ماله من المال عنده لانه مستوفى نفسه
واما وقع المال للسيد بلا خلافة بعد فواعه عن حاجته واما عندك فمالك مامعه لانه فرع القيمة
وهو ملك السيد بلا خلاف ولذا يجل على الماذونية وتعلق حق الفراء بها لا يمنع ملكيتها للسيد
واما وضع في احاطة الدين بالرقبة والكسب معا لانه ان لم يستوفى بها فقد ملكه بلا خلاف
كما في الكافي ثم فرع على هذا الاصل مسئلتين فاشا الى الاولى فقال فلم يعتق عبد مائة
اى اعتاق السيد عنده وعنى عندها كما في صورة عدم الاحاطة عند الكل ثم ضمن السيد عندها
قيمة اذا كان سورا يوسى العتق اذا كان معسر ثم يرجع عليه كما في الحقايق ثم شرع في الثانية فقال

ويسعى هذا المادون مع من سيده بالقيمة أى بمثل القيمة أو أكثر لانه غيرهم في ذلك وفيه اياه
 الى انه لو باع من سيده بأقل من القيمة ولو ليس له الحق ولو باع من اجبه جاز لعدم التهمة وهذا عند
 واما عند ما يبيع من سيده مطلقا الا ان السيد يجزيه اذالة العين وحين نقض البيع وبيع
 من اجبه بالعين اليسرى الفاخر وقيل الصحيح ان قوله كقولها كما في الكافي وبيع سيده ملكه
 من هذا المادون بها أى بمثل القيمة او بأقل منها عند من لان فيه نفع الغراء فان باع سيده
 ما لم من هذا المادون بأكثر من القيمة ولو ليس انقص السيد البيع او حط الفصل عن القيمة مباحة
 الحق الغراء بلا ذلك الخلاف لكن في المصنف وغيره انه عند ما هو ما عند ما يبيع فاسد وان سقط
 المحاباة وكان العين ليسه ويطلب منه أى سقط عن ذمة هذا المادون ثم يبيع باع سيده منه
 ان سلم السيد مبيعة اليه قبل قبضه أى قبضه لئن اذ بالتسليم بطل حق السيد في الجبس وهو
 لا يستوجب عايبه دينا وفيه اشارة الى انه لو كان الشئ عرضا كان للسيد مطالبة منه كما اذا
 او دعه عند او غصبه منه كما في الكرماني وغيره وفيه اشعار بان لو اخذ العبد من مال سيده
 ثم اعتقه كان للسيد مطالبة عنه او غير ذل وله أى للسيد جسد مبيعة عند نفسه أى استيفاء
 منه عن المادون فان المبيع وان زال عن ملكه الا انه قد بقي ملك السيد حتى وصل اليه الشئ
 وانما قيد المادون بالمدين اشارة الى انه لو لم يكن مديونا لم يجز بيعه من السيد ولا بيعه من كافي
 المعنى صح اعتاقه أى اعتاق السيد عبدا لم ياد واما لو باع بقاء ملكه وفيه اشارة الى ان اعتاق
 غير المدين صحيح بالطريق الاول ومن سيده للغراء اقل من قيمته ومن دينة لانه التمسح
 فان كان الدين أكثر من المطلوب بالباقي بعد العتق وفي التقيد بالعبدا اشعار بان لو اعتق المعبود
 وام الولد مازونين لم يضمن لعدم اتلاف الحق ولو اشترى وبيع من قال انه عبد فلان ساكتا
 غير مخبر عن اذنه ومجهول هو مادون استحقاق فصحت تصرفاته رعاية لما هو في الاصل في المعاملات
 من العمل بالظن وفيه اشعار بان لو اخبره لادن كان مادونا وان لم يكن عدلا لم حاجة الناس كما اشير
 اليه الهداية وغيره ولا باع هذا العبد لدية صيانة لحق السيد الا اذا اق سيده باذنه او اقل
 البينة عليه فان باع ح وفيه اشعار بان باع كسبه بدون اقراره لانه حق العبد بخلاف الرقبة
 كما في الكافي وتصرف السيد أى جميع تصرفاته اذا كان عاقلا ان نفع لمن كل الوجوه كالاسلام فانه
 نافع بلا ضرر الدنيا والاخرة ومنه ان من يملك ابيه الكافر ومعارضة عن زوجته الكافر لا يضاف
 الى اسلامه بل الكفر بها وان اسلم فاعلم احكامه اللازمة دون الاصلية لانه احد ما سعادة الدارين

والإتيان أي قبول الهبة وكذا قبضها والصدقة وغير ذلك صح بلا إذن من الولي لأنه كالبالغ فيه
 أن ضربه من جميع الوجوه كالطلاق والعتاق ولو لم يأل فأنها وضعا لازمة للملك وفي ضربه
 ولا يضم سقوط النفقة بالاول وحصول الثواب بالثاني وغير ذلك مما لم يوضع لذلك أو لا اعتبار
 للموضع ومنها الهبة والصدقة وغيرها لا يصح ذلك منه انعقادا وإن اذن الجير مظنة الاشتاق لا
 الاضطرار وفيه إشارة إلى أنه لو اجاز هذه التصرفات بعد البلوغ لم يصح نعم لو كان اجازته بلفظ يصح
 لا ابتداء العقد صح كما إذا قال بعاء او فعت ذلك الطلاق أو العتاق فإنه يقع كافي جامع الصغير
 وإلى أنه لا يصح هذه التصرفات من غير كالأب والوصي والنفقة لأن فيها ضرها ولتتمة مواضع الفروع
 عن قواعد الشريعة ولذا لو تحقق حاجة إلى الطلاق والعتاق من جهة دفع الضرر صح ذلك في إذا كان
 محبوبا وخاف منه لانه فيه فقد فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عند بعض أصحابنا وإن كاتب وفيه
 نصيب من عبد مشترك بينه وبين غيره واستوفى بدل الكتابة فقد صار الجير معتق نصيب ولا
 ضمن فيه نصيب شريك إن كان مورا كما في أصول الشريعة وما نفع من تصرفه من وضار في البيع
 والشراء فإنه بالنظر إلى حصول النفع وإلى أن الملك ضرر وكذا الجارة والنكاح وغيرها علق فلا
 باذن وليه فإنه صح انعقادها في لو اجاز ذلك بنفسه بعد البلوغ صح كافي الجامع بشرط أن يعقل أي
 يعرف البيع سائبا زايلا للملك والشراء جالبا له ويميز الغبن المبين من الفاحش فإن كل جبهه الحق
 البيع والشراء خلقها على ما قال شيخ الاسلام كافي للضرورة وغيره وليه أي ولي الجير في النفس والمال
 ابن تم وصيه أي وصي الأب من جالسة لم بعد موته في الحفظ والتصرف فيها ثم وصيه كما
 في القادري ثم جد أي جد الجير أبو الأب وإن عدل الأب الأم ثم وصيه أي وصي الجد ثم وصي
 ثم القاض وفيه اشعار بأن الولي من قبيل الأولياء بالطريق الأولى أو وصيه أي من نصبه لتفاه
 للولاية ماله وأما عدل من كلمة الترتيب إلى المسوية اشعار بجمعة ولاية كل من الولي والقاض
 ووصيه بعد موت وصي الجد وإشارة هذا الكلام إلى أنه لا يجوز لأذن الإمام للصغير
 إذن الجير وعمره وخالف لأنه ليس له ولاية التصرف في ماله وتام الكلام في أصول الأحكام ولو أقر الجير
 الماذون للولي أو غيره بما مع من كسبه من دين أو دين أو أثره أي ما ورث عن أبيه أو غيره
 صح ذلك الأقوال في ظاهر الرواية لأنه بلاذن كالبالغ وعندنا لا يصح لأن الحاجة لا قد يباع لم الحاجة
 أية التجارة وهي مفقودة في الميراث كافي النهاية ولا يخفى ما في لفظ الصحة والارث والوصية
 من الأشعار بالتمام وكيف فيها لم يرد مع المناسبة للشرع من رعاية حسن الاختتام كتاب الوصايا

عقب بالماذون لانه متعلق بما بعد الموت ولما جمع الوصية اشعار بكثرة انواعها وان كان الامم ترد
الى جنس الايصاء هي اى الوصية لغرض اسم من الايصاء كالوصاء بالبيع والقصر والمصانية بالبيع
والكسر فمما وصيت اى فرضت الى زيد لعم وبكذا فهو موصى وذلك وجه ويقال له الموصى اليه وهو
موصى اول المال يوصيه به ويقال له الوصية كما فى النهاية والقلمون وشريعة ايجاب اى الزام غيره من المال
او منفعة لله تعالى وغيره وهذا شامل للبيع والاجارة والهبة والعداية وغيره ما بعد الموت يخرج
للكل فانها ايجاب حال الحيوة وانما يسمى بالوصية لان الميت لما وصى به وصل ما كان من امر حيوة
بما بعده من امر مائة يقال وصيت له مائة بالثمن اذا وصلته به كما فى الكريمان ونثبتت له وصية عند
الجهوية وجوز التحريم لئلا يركب التفاضل وفرضت عند بعض فحق الوالدين والاقراب بنجل الوالدين
ووجبت على الغنى عند بعض فحق الكل والاول الصحيح كما فى الزايدة باقل من الثلث اى ثلث
ماله وفيه اشارة الى ان التقليل فى الوصية افضل لما روى عن النبي ان الوصية
بالنحر احب اليها الوصية بالربع والربع احب منها بالثلث والى ان الوصية النافذة فى الشرع
الى الثلث الا اذا اجاز الوتر لم ينافى الاخبار عند غنى ورثة بالماله او عند استغنائهم اى حرورهم
اغنياء بخصتهم من ميراثه بان يورث كل منهم اربعة آلاف درهم عاماروى عنه ايرت كل عشرة آلاف
درهم عاماروى عن الفضل كما فى النظر وقيل بغيره عند احد هذين لاشتمال كل منهما على فضيلة
هى صدقة وصلته وهذا كل الا لم يكن عليه حقوق والا فلا ينافى كل الثلث الى ذلك كما فى
الزايدة وغير تركها اى قد باشتدب ترك الوصية ملتبعا بالاحكام وهو الاستغناء بغيره
لم يكونوا اغنياء فعلم هذا يكون الاضافة للعهد كما هو الاصل وفيه من ان اذا كان قليلا لا يضاف
له ان يوصى على ما قال ابو حنيفة وهذا كان اولاده كبارا واما اذا كانوا اطفالا فانه افضل
عاماروى عن النبيين كما فى فخر والى ما نثبت اذا كان الموصى مال بلا تبعة من حق الله تعالى
وحق العبد فلا تدب الا لم يكن له مال سواء كان عليه تبعة او لا كرسى النية لو كان عليه تبعة ولا
مال تدب ولم يأم بترك الايصاء وفي الزايدة انها مباحة كالوصية للاغنياء من الاحباب وكروى
كالوصية لاهل المعصية بلا اقرار ومحنة كالوصية بالكفارات وفدية العيالات والصلوات وصحة
الوصية بالثلث وغيره للحمل اى لما فى بطن ائمة من انسان او غير من الحيوانات فلما روى لما فى بطن
دابة فلان النبي صلى الله عليه وسلم كما فى شرح الطحاوى وغيره وفي الاكتفاء اشعار بان الوصية محتملة
القبول فانه انما شرط ليعلم الموصى به كفاى النهاية وسيأتى اشارة اليه فمن لظن انها لا تسع

بدونه وصحت لاحده اى الحمل مما في بطن دابة او جارية اذا لم يكن الجنين من السيد كما في مرج
 الطحاوي ان ولدت الانثى من الجارية والدابة وهذا قيد للقيدين جميعا اقل من مدة اى
 مدة الحمل وهو في الاذى ستة اشهر وفي الفيل احد عشر سنة وفي الابل والحمل والحمار سنة وفي البقر
 تسعة اشهر وفي الناقة خمسة اشهر وفي السنور شهران وفي الكلب اربعون ^{يوما} وفي الطير احد وعشرون يوما
 كما في الاستيفاء من وقتها اى وقت الوصية فانه يشترط لصحة الوصية وجود الموصى وكذا وجود الموصى
 به حقيقة او حكما بان يكون على خطر الوجود كمنه البستان ما عاش كفى النهاية عن البسوط
 سذكر بالشيء منه فكان صاحبا المستصفي غفل عن ذلك حين قال باشكل ذلك الشرط بضرورة
 البستان وكذا صاحب الكفاية حيث حكم بالاختلاف كافي الترتيب انه صح الوصية بما في البطن اذا
 ولدت اقل من ستة اشهر من وقت موت الموصى لانه لا ينال ما ذكره الوجود عند الوصية كالا
 يحفظ فهذا لم يورد ما في المستصفي كائن وكذا لم يورد ما في الكافي انه لو اوصى بشئ مالم يلا مال
 ثم اكتسبه امحق تلك ما يملكه عند الموت لما تقرر ان الموصى به اذا كان معنيا او غير معني وهو
 في بعض المال يشترط وجوده عند الوصية وان كان تابعا في كل يشترط عند الموت كما اذا اوصى بمعى
 عنه او من مالى فانه يشترط وجوده في الاول عند الوصية وفي الثاني عند الموت وبما في النهاية من
 النجوة وضم وفي الكلام اشعار بان ولدت الجارية لسنة اشهر فصاعدا من وقتها لم يصح الوصية
 لجواز حدوث الحمل بعد الوصية الا اذا كانت الجارية معتدة فان الوصية تصح اذا ولدت الانثى
 قيا على النسب كما في كصحت وصحت هي اى الوصية والاستثناء في وصية بانه الاحكام فائدة
 الموصى به والحمل لورثة الموصى لانه صح اقول بالوصية فكذلك استثناء على ما تقرر والاستثناء منقطع
 ولا يقتصر الى تناول الوصية بل الى الملازمة وهما الحمل جزاءه وقابها فصار كاستثناء البعير
 من الملازمة وهو محتمل لانه تربي بريم كما في الكرمان وهما اشكال فان الحياة لم يشترط فيه تلك
 الملازمة والنفهاء جزاء الاستثناء فيقر من بين الفدوم كما في الكافي وغيره وصحت بشئ من مال
 السلم للذمى لانه كالمسلم في المعاملات وفيه اشارة الى انها لا تنفع من الجزى ولو سئنا ولعاز
 الوصية والذمى فيها نفع جزى مستان فظم الرواية وعن ابي يوسف انها لا تنفع كما لا تنفع في
 في دار الحرب حتى لو خرج اليها بان لم يكن لمن ذلك شئ وان اجازها الورثة ومنهم من قال انها
 تنفع له وهذا اذا كان الموصى به دارنا وما اذا كان في دولهم فصحها لم يختلف المشايخ بناء على ان
 المحل كالت في حقا فيجوز وليس من اهل البر فلا يجوز وصحت بعكسه اى من الذي للمسلم للمهر

وينبغي ان يكون وصية الذي لم يرى كالمسلم علما فصلنا وفي المصنفات يجوز وصية المستأمن للمسلم
والذي بلا اجازة الورثة الكائنين في دارهم واما اذا كانوا في دارنا مسلمين فهم كالمسلمين في
المعاملة وصحت بالنكح والاقبال للاجنبي غير الوارث وان لم ير من به الورثة لا يصح الوصية في اكثر
من اى بالثلاث فان في تحي بعض البلاد كما في لقاسوس ولا يصح بشئ لوارثه اى الموه حديث
مقبول عند الجميع فلو ارسل له ولا جنة كان لا النصف وبطلت للوارث كما في الخلاصة ولو وصت بكل
مالها الزوجها كان الكل للنصف بالارث ونصف بالوصية كذا في قمع والملازم الوارث من كان وراثا
وقت موت الموه كما في عمارة الكتب فلو ارسل له كان وراثا وقت وصية الموه ثم صار غير وارث
وقت موته صحت كما اذا ارسل له زوجته ثم طلقها نكاحا او ولدا ومضى عنه ما لم مات الموه في العسر
لم يصح كما اذا ارسله لاجنبية ثم تزوجها ومات وهي زوجه وفيه اشعار بان لا يصح لعبد وارثه ومدين
وام ولد لانه وصية للوارث حقيقة بخلاف الوصية لابن وارثه كما في النظم وعلم ان الوارث اذا
كان صغيرا ولد له ان يومه له شئ من ماله ينتفع به في حياته فالوجه ان يملك الملك غير ثم بوصية
ذلك الغير لذلك الصغير ويصح انتفاعه للمالك مادام حيا كما في النصاب ولا يصح لاهل قاتله او قاتل
الموه سواه كان وراثا او غير وارث والقتل عمدا او خطأ مباشرة اى قتل مباشرة لا قتل بتسليم
وصية لمخافه وقع الموه فيها وهلك ويستثنى الصبي المحنون القاتلان انه لا يصح الوصية ببلد
اجازة الورثة كما في النظم الا باجازة اى ورثة الموه الوصية بالكثر من الثلث للاجنبي وبشئ
للوارث والقاتل فانها تصح لاسقاطهم حقهم وعن ابي يوسف ونزولها في النكاح للقاتل ولو اجاز له وارثا
المعبر ما يكون بعد الموت حتى لو اجاز قبله كان له الرجوع عنها والمتبادر من الوارث ان يكون
اجازته معتبرة بان يكون عاقلا بالغاً صححها حتى لو اجازها صغيرهم او مجنون لم تصح واما المدين
فقد صح وصية اذا برأه ولا يفتقر الى ابتداء الوصية حتى لو كان الموه له وارثه تصح الاجازة ورثة
ولو كان اجنبيا صحت من الثلث كما في المصنفات وفيه اشارة الى انه ان لم يكن وارث للموه الموه
بالاكثر للاجنبي صح وصية والى انه لو ارسله لقاتله كما في الخلاصة ولا وارث له صحت الوصية له وهذا
عند الطرفين واما عند ابي يوسف فلا تصح والى انه لا تصح لعبد القاتل ومدين وام ولده ومكاتبه
الا باجازة الورثة كما في النظم اعلم ان الساطع ذكر عن بعض اشياخه ان المريض اذا عين لواحد
من الورثة شيئا كالدار على ان لا يكون له في سائر العركة حتى يموت وقيل هذا اوجه ذلك الوارث به
بعد موته فيكون تعيين البيت كالتعيين الميت باقى الورثة معه كما في الحوام ولا يصح من صيد ولو

عاقلا مراعيا وكان من مثله من كان في اهلية خلل كالمجنون وفيه اشارة الى ان تصرفه كالا يعتبر
 بغير الاعتبار صافا الى ما بعد البلع كما اذا قال اذا بلغت فتنتك مالي اغفلان كما في الكرماني
 ولان المجرد الذي بلغ غير شديد وصيته استحسانا كما في النظم ولا من مكاتب وان تركه
 لانه ليس من اهل التبع قبل هذا عندك ولما عندهما فتصح وفيه شعار بانه لا تقع من العبد و
 اخواته كما في قصم وقلم الدين عليها اي الوصية لان اداءه بخلاف الوصية وفيه استعار بانه
 لا تقع من مستغرق الدين الابواب الغراء كما في الكافي وتقبل الوصية بعد موت اي موت الموصي
 لا غير لان ما بعده وقت ثبوت حكم الوصية وبطل اي بطل قبولها في حياته اي جوع الموصي فلا يوصي
 وهذه الوصية بعد موت الموصي بخلاف وبطل ردها في حياته فلا قبولها بعده عندم خلافا لاف
 وبه اي بالقبول المذكور لا غير ذلك الموصي به فالقبول شرط لالكينة الموصي به لا صحة الوصية كما هو
 اذا كان الموصي له اهلا للقبول ولا فلا يحتاج الى القبول كما في الدخيرة وفيه اشعار بانه لا يشترط
 في المالكية القبول ثم استثنى ما يملك بدون القبول فقال اذا مات موصيه لم مات هو اي لم
 له بل لا قبول منه للموصي به ولا رد فممن قيل الاكتفاء فهو اي الموصي به يكون ملكا لورثته اي ورثة
 الموصي له استحسانا لان صار ملكا للموصي له في آخره من اجزاء حيوة بالباس عن القبول فيكون لورثته
 وفيه اشارة الى انهم لو ردوها لم تبطل والقياس ان الورثة بمنزلة الورث والقبول وقيل الاستحسان
 ان لا يبطل الوصية والقياس ان تبطل وله الموصي ان يرجع عنها اي الوصية لانهما تابعان لم ينفذ الا
 بالقبول بقوله يرجع كرجعت كما وصيت لفلان او بطلت او تركت او ما وصيت له ففلان لا
 كاخوته او من حكم او بما كان في فعل او فعل بقطع ذلك الفعل عن المالك عنه لانه صار الموصي به
 شيئا اخر بهذا الفعل كما في الغصب من قوله فان غصب وغيره واعظم منافع ضمنه وملكه فلا
 اوصيه بعصوف ونحوه فلو او تبيع من نقص او يرفط او يرفق فخير لكان رجوعا كما في النظم
 او فعل يرد ذلك الفعل الموصي به ما يمنع من زايده تسليمه اي الموصي به لا به اي مع ما يمنع من ذلك
 الزايد كالتسليم الموصي به ليعين اي خلط به وهو المانع عن تسليم السويق الى الموصي له المانع
 وكذلك الثوب اذا صبغ ومثل البناء في ساحة ارض موصي بها بخلاف التخصيص والاهم فانه ليس
 رجوعا اما لو طينها فرجوع كما في الضرايف ومثل تصريف بئر ملكه كالبيع فانه فعل شغل على تصرف
 بئر ملك الموصي وهو المانع عن التسليم ومثل الهبة في ازالة الملك واطلاقه مشعرا لانه لو عاد الى
 الموصي بالشر او الرجوع عن الهبة او نحوه لا يعود الى الوصية كما في الهذاية والحاصل ان الرجوع عن

الرجوع عن الوصية على انواع ما يحتمل الفسخ بالقول والفعل كالوصية بعين وما لا يحتمل الا بالقول
كالوصية بثالث المال فان لم يرجع عنها الابان قال رجعت وما لا يحتمل الا بالفعل كالبيع لعبد فلا
لر ان مت من مرفقات حر فانه مدبر مقيد وما لا يحتمل لواحدهما مثل ان يدين قد يبرأ مطلقا
كما في الظاهر لا يرجع عنها بفعل اقرب من مدبر لانه قد يفسخ عند اعطاء العفارة ولا يجوزها
اي جود الوصية والكارها حتى لو اقام بينة عليها بعد موت الموصي قبلت كما في الجامع لكن في
المسوط انه يرجع بجودها فقبل ان يقول ابي يوسف والاول قول محمد وهو الراجح كما في الكافي وفي
انه ليس من اختلاف الروايتين كما في الجامع محمول على الجود عند حضور الموصي او وصيه او وصيه الرجوع
وما في المسوط على الجود عند حضوره او الجود الخفية كما في الذخيرة وتطله هبة المريض من ماله
وصيته لمن تكلمها من الامة بعد ما اى الهبة والوصية ثم مات فان كل شيء من المريض وصيته الرجوع
للوامات كما وفيه اشعار بان يرجع اقرب المريض لمن تكلمها بعده خلافا لفرق وليرجع اقرب لزوجته
بالاجماع لانها وارثة الا ان يصدق بقية الورثة ولو في جوع الموصي كما في العارضي كالقوله ان
بطالنا مثل بطلان اقرار المريض ووصيته وهبته لابنه كقوله اوصي بواحد من ابنيك ان سلم
الابن او عتق العبد بعد ذلك الاقرار والوصية والهبة قبل موت الموصي لان في الاقرار عتقا ^{ثلاثا}
لبعض الورثة وفيه اشعار بان لوصا غير وارث بعد الاقرار بان اوصيه ثم ولد له ابن ثم مات
الموصي الاقرار كما في العارضي وهبته مقعد بضم الميم وقع العين وهو الذي لا حراك به من داء
وجسه وقبل موشج الاعضاء كما قال الطائري وقال ابن الاثير هو من لا يقدر على القيام من لثمة
ومفلوج اي رجل اصاب النصف وصده العالج كما في المغرب وقال ابن الاثير هو داء معروف
يرخي به بعض البدن واشل اي الذي في يده فساد واقفة وسلول اي الذي اصابه السل
بالكسر وهو قرح في الرية يلزمه حي رفيق من كماله خبر هبة كل منهم مقبر من كل مال كل منهم
ان طال مدته اي مدة كل من هذه الامراض بان يمضي سنة من اول ما اصابه ما قال ابن ابي شيبة
ذكره ابو العباس وبعضهم قالوا ان عد في العرق تظا ولا تمتطاول والا فلا ولم يخف موقله
بواحد منها بان لا يزاد ما به وقتا فوقتا ولا يكن واحد منهما بان لا يطل مدته بان مات قبل
سنة او خيف موته بان يزاد ما به يوما فوما ثم قلته او عتق من ثلث ماله كل منهم لانه في حكم
المريض وقالوا اذا اضاء المريض صار صاحب فاش وعجز عن القيام بمصالحه الحاجة وازداد
كل يوم فهو مرض الموت فالسلو الذي طال مرضه ولم يضره كالصحة وقال محمد بن سليمان كان

لا يري برامة بالتداوى فكما لريض ولا نكاح الصحيح كما في طلاق العاوى وعن شمس الإسلام انه في حق
 الفقيه ان لا يقدر على التزوج الى المسجد وفي السوق ان لا يخرج الى الدكان وفي المرأة ان لا يقدر
 على السطح وقال الفضل المبرق ان لا يخرج الى حياجه نفسه وعليه الاعتماد كما في الخلاصة والمختار
 ان من كان الغالب منه الموت وان لم يكن صاحب فراش كما في هبة الذخيرة وان اجتمع الوصايا
 اى اختلفت قوه كما اذا اوصى بقرض ولجب ونفل لله نفع والعبد كج الفرض واداء الفرائض
 والاشحية والصدقة ولو كان بالثلاث وفاء بالكل بعد الكل كما اذا صاق عنه واجاز الوثيرة فاذا
 ضاق بلا اجازة قدم الفرض اى الاقوى منها وان اخبر الموصى فبدأ بالرض حتى العبد ثم حتى
 الله نفع ثم الواجب ثم النفل كما روى عنهم وذكر الامام الطحاوي انه بداء بالفرض ثم بالكل ما
 ثم بداء بكتفان القتل ثم اليمين ثم الطهارة ثم الاضطرار ثم التدوير ثم صدقة الفطر ثم الاشحية
 وقدم العشر على الخراج وتامه في الذخيرة وان تساوت الوصايا قوة بان يكون الكل في رضى
 حق الله او حق العبد او واجبات او نفل فاذا صاق الثلث قدم ما قدم الموصى اذ الظاهر ان
 بداء بالام وعنه لو كان الكل وصا حقا لله تعالى بدأ بالبحج ثم بالزكوة ثم بالكتفان ولو كان نفلا
 بالوصية بالبحج والعق والصدقة بداء بما بداه في ظم الرواية وعنه بداء بالافضل الصدقة
 ثم الحج ثم العنق كما في الذخيرة وان اوصى بحج للفرض حج اى بعث الموارث او الوصى وجبا الحج عنه
 حال كونه ذكيا والاولى تقدر به على عنه من بلك اى الموصى ان بلغ نفقة من الثلث ذلك الحج الموكوف
 به والا يبلغه من حيث يبلغ النفقة حج واكبا عنه احصا اداء الوصية وفيه اياه الى ان انفق
 المال الى عبل الحج باذن مولاه متاح الا انه لا يستحب للخل فيه والى ان كان في المال المدفوع
 وقام بالركوب فبش واستبغ النفقة لنفسه فهو مخالف صان للنفقة لانه لم يحصل ثوابها و
 الى ان لو حج من التزى الخ فريته من بلك صح لانها في حكمه والى ان لم يبلغ النفقة بالحج من
 بلك فقال وجل انا حج عنه بهذا المال حاشا للبحج به كما في التمه فان مات حاج اى ان قصد
 اداء الحج خارجا من بلك وصار ثم مات في طريقه وادى الحج عنه حج واكبا عنه من بلك ان بلغ
 نفقة ذلك عنه وما عندهما في حث مات كما في الكافي وروى ابو سليمان من حيث مات بداء
 خلف كما في الحج المحض والكلام مشير الى ان لم يبلغ النفقة ذلك حج من حيث مات وذابلا خلا
 كما في كتابه واعلم ان ان اوصى بالحج عنه فان حسن الطريق فيها والا صرف الى ما يراه الفقهاء من
 وجوب البر كافي للمنة وفي وصية ثلث لم يزيد الا حصة وسدس لآخر الحال ان الوثيرة لم تجز واما

على الثلث من السدس ثلث أي يجعل الثلث على ثلثة اسم لما بقي وفي وصية ثلث أي
ما لم يزيد وكله آخر ولم يخير وانصف أي يجعل الثلث على سهمين وقال ربع أي يجعل على أربع
اسم الأصل الشار إليه فقال ولا يضرب للوجه له بأكثر من الثلث عند العيضة ويضرب عندها و
الحاصل انه ان اوجه بأكثر من الثلث ولم يخير واهي باطلة في الأكثر عنه لكونها وصية بلا يقين
فلا تكون مشروعة وجازية عدمه لانه قصد تفصيل احد على اخر في الوصية فوجب اعتبار ما كان
والاول الصحيح كما في المضمرات وفي غيرهما ياء يطرب الوجه بالثلث عدمه في المسئلة الاولى ثلث
بالاتفاق اذ الثلث ضعف السدس فقلا وجه لزيد سهمين وللآخر سهم واحد اذ اربعته نصف
ما عليه اثنان بالمخلاف وفي المسئلة الثانية ينصف عنه لبطان الوصية بالأكثر فيسقط الوصية
بالثلث للكل فيكون الثلث بينهما ويربع عندها لان اصل المسئلة ثلثة عايلة الى اربعة فيكون ثلثا
الثلث سهم ولصاحب لكل ثلثة اسم لما ولد اجاز فعند هاهنا يقسم الكل كذلك ولا نص فيه من فقال
ابو يوسف قياس قوله ان يسوس بطريق المنازعة لانه سم الثلثان لصاحب لكل فكان نزاعهما
في الثلث فينصف فالثلث الذي هو السدس لصاحب الثلث والباقي للآخر وقال الحسن اذ
هذا يخرج قبيح لا ستواه سهم صاحب الثلث في حالة الاجازة وعندها هو السدس والصحيح ان
بطريق المنازعة بان يقسم الثلث اولا وهو اربعة من اثني عشر بينهما نصفين لان اجازة من
في قدر الثلث لانه لم يسم الستة لصاحب الكل وتنازعا في السهمين فينصف فيحصل ثلثة
اسم لصاحب الثلث والباقي للآخر كما في السابق وغيره وقوله لا يضرب معروف سند عراقي
وجه له بأكثر من الثلث فالباصلة للوجه له وصلة الفعل مع مفعول محذوف فتدبر الوجه
ذلك الوجه له عدا في عدا فلا يضرب ربع في ثلث ولا ثلثة ارباع فيه في هذا الصورة فلا
يحصل ربع لصاحب الثلث وثلثة ارباع لصاحب الكل خلافا لما قلنا انها يضربها في الثلث
فيحصلان لذلك صاحبان فابعد بالضرب المصطلح بين الحساب وهو يحصل عدل نسبة
الى احد المضروبين كنسبة الاخر الى الواحد على ما ذكره المصنف في رواية ابن ابي عمير مخالفة
ما اصطلح عليه الفقهاء على ما قاله المطرزي ان من الغريب بمحض الاخذ والاعطاء فعمل الاول
معروف والثاني مجهول حذف مفعول مع الصلة فتقدير لا يضرب فيه شيئا والمعنى لا ياخذ منه
او لا يعط شيئا يحكم وصية بأكثر من الثلث بل يحكم وصية بالثلث من قولم ضرب بسهم على الجزئية
اي اخذ منه نصيبا فالباصل متعلقة بالفعل واداة ومكلمة واللام في الوصية معدية اي الوجه له

من الثلث ومن الوهم جعله وها قال لا يحذف ما دل عليه اللام الا في ثلث صور فان يظرب في الثلث
بالاكثر عنه ايض في الحباة اي في صورة المتصان عن قيمة المثل في الوصية بالبيع والزيادة
على قيمة في الشراء كما اذا اوصى بدين بالدين سابع عبدان لقيمة احدهما ثلثون من زيد بعشرين
والآخر ستون من عمرو بدينين ولا مال له سواهما ولم يضرهما الوتر فانه ثلث الثلث ثلثون
فزيد موصيه بالثلث عشرة وعمر بالثلثين عشرون اوصاه بالاكثر من الثلث وقاله على
اي كسب لقن كما اذا احتق هذا المريض هذين العبدين فانه وصية بالثلث فيعتق من الاول
ثلثة عشر ومن الاخر ثلثاء عشرون فيسعيان في ستين على قدر نصيبهما وفي الدوام الرسالة
اي في الوصية بدوام سطلقة غير مقيدة بكسر من الكسوة والنصف والربع وغيره كما اذا اوصى بدين
لرستون بدينها لزيد منها ثلثين وعمر وستين فانه ثلث الثلث الثلثون والقياس على
المسئلة السابقة ان ينصف في الكل عنه الا انهم متفقون في الثلثين لانه اضاف الوصية فيها
الى عشرين من اعيان ماله فلا يتناول حق الوتر لفظا بل يحذف فلا يعتبر حق الضرب عملا بالنظر
بخلاف ما اذا اضاف الى الزيادة على الثلث بان اوصى بالنصف مثلا فانه يتناول حقهم لفظا وفي
فان يوصى بثلث نصيب ابن اوسنة وصحت الوصية سواء كان له ابن اوسنة او لم يكن ففي ماله ابن وحل
بثلث بلا اجابة وفي اكثر من واحد مثل نصيب ابن الا اذا زاد على الثلث فانه يحتاج الى الاجازة
ونصيبه اي نصيب ابن اوسنة بلا ذكر مثل لا تصح وتبطل لانه وصيته بماله غير خلاف مثل
النصيب فيها شأنه الى ان يما اذا كان له ابن اوسنة ولما اذا لم يكن قد وصت كما في المضرب بعقر
اي اعتبار كونه من الكل والثلث بحال العقد كالبيع والهبة ونحوها في التصرف الذي فيه
نوع تبرع بقضية المقام المخرج اي المنيذ للحكم في الحال لا بعد الموت والظرف متعلق بالعقر
فالاولى تقديمه لئلا يفصل بين العامل والعمول بالاجبة الذي هو المخرج اعني بحال العقد
فان كان التصرف او العقد في حال الصحة فن كل ماله يعتبر والا يكن في الصحة بل في المرض فن
ثلثة لتعلق حق الوتره وانما تعرض للعقد لانه لا يقر بدين لا حية بدين نفذ من كل ماله وكذا
لو اقر لامرته من ماله لزيادة والمقام مشعر بان لو لم يكن المريض بمثل جاز كما في العادي و
التصرف المضاف الى موت الذي يفيد الحكم بعد موت لا قبله مثل ان يقول هذا العبد حر ولذا
بعد موت يعبر عن الثلث لما وان كان هذا التصرف في الصحة فان العقر بحال الاضافة لا
العقد فلو قال في صحة او مرضه ان حدث لي حادث فلفلان كذا كان وصية ومرض اي كل من

رقيقة كفاي الاختيار والله اصله اهل اهل بيته اي بيتا نسب وهو كل من يتصل من قبل ابيه الى
 اب له الاسلام مسلما كان او كافرا قريبا او بعيدا محرما او غير محرما لان الاكل ولا اهل يستعملان استعلا
 واحدا فيدخل فيه جده وابوه لا الاب الا في لانه مضاف اليه كفاي الكرماني ولا اولاد البنات و
 اولاد الاخوات ولا احدين في ابيه لم الموصي اذا النسب لما يعبر عن الالباء ولهذا لو وصت لامرأته
 لم يدخل فيه ولدها الا ان يكون ابوه من قومه كفاي الكفاي وقارب جمع قريب وذو قرابة او
 ارحله او نساب محرما فصاعدا فان اهل الجمع اثنان في الوصية وبه قال فطوهر وهذا اذا لم
 يعرف باللام والافاقل واحد للرد الى الجنس وهذا عند الشيخين ولما عند محمد فاثان كفاي
 الهداية وفيه اشارة الى انهم اذا كانوا لا يوصون فالوصية جائزة وبه يفتي الا ان المستحب عند
 بعضهم ان يخفى بالاصح منهم كفاي تمته الواقعة من ذوى رحم ليست بعصبة ولا صلابة
 فرض سواء كان نواصرا وكبارا احرا او عبدا ذكره او انثا مسلما او كافرا فيدخل فيه
 الجد والجدوة وولد الولد في ظاهر الرواية ومن الشيوخ ان لا يدخل الجد والجدوة وولد الولد
 وفيه اشارة الى انه لو لم يكن له ذو رحم بطل الوصية عنده لانه لا وصية للمعدوم كفاي الكفاي يقدم
 الاقرب فالاقرب من ذوى ارحم غير اهل الدين والولد استثناء من محرمه فصاعدا لان القربى
 العرف من يترب الى غير بوسيلة وتوهم بينهم فلو اوصى لعين وخالين فلهما عن عندها
 فيخرج لا يدخل فيه كل قريب ينسب اليه من قبل الاب او الام الى اقصا بل في الاسلام فلو ترك عا
 حالان كان النصف للام وبقي للخالين لانه لا يستحق اقرب منهما وثبت عندنا ولو ترك عاتمة
 وخلاصة كانت للخالين عنده لا سواء في القربى ورجعت عندها كفاي الهداية وغيره
 الصحيح قوله كفاي المصريات ما عجز الوصية في هذه الوصية فلكل اشياء لم يعبر المحرمه والاقرب
 والجميع لان المقص صلة القربى فتخص عن يستحقها كفاي الكرماني واليه اشارة الاسرار وغيره
 لكن في الميسر ان الجمعية شرط متفق عليه وفي الوصية لاهل ولد زيد الذكر والانثى والواحد اكثر
 سواء وفيه اشارة بان يدخل الحمل تحت الوصية لانه ولد حتى يربو وبانه لا يدخل اولاد الابن الا
 فقد ولد الصلب فان كان له بنات ونوابين فالبنات عملا بالحقيقة ولا يدخل اولاد البنات اصلا
 في ظاهروايتهم ومن محله يدخلون كفاي الاختيار وفي الوصية لاهل ورثته زيد ذكر واحد منهم
 كانبين فان كانت ابنا وبنا يثبت بينهما وان فقد اولاد الصلب يدخل فيه اولاد البنين وفي
 يدخل اولاد البنات روايتان كفاي التفرقة وفي بنى فلان اسم قبيلة كبنى نعيم الانثى مبتداه

يعبر عنهم تبعاً فان كانوا ذكورا او غلطيين فالكل يدخلون تحت الوصية اجماعاً اذا كانوا يحصون
واما الاناث فينبغي ان يدخلن على ما قالوا وفيه اشارة الى انه لو كان فلان اباً لخاص لا يدخل ^{الغلطون}
في الوصية وهذا عند الذين واما عند محمد فيدخلون وهذا رواية عنده وحكي الكرخي رجوعه ^{يدخل}
الذكور بلا خلاف كما لا يدخل الاناث بلا خلاف ولذا فقد ولد لصلب يدخل اولاد الابن ذكورا او
مخطلطين ولا يدخل البنات المفردات منهم كما لا يدخل اولاد البنت ولو ذكورا في رواية عن محمد
كافي الذخيرة وما ذكرنا بظاهر ان الصواب يبنى على قوله الاول كما نحن وقيل انه قال الخوان فلانا اذا كان
خاصاً فالوصية للذكور خاصة كافي الكافي وبطلت الوصية لوالديه ببيان قبل الموت فيها ^{يعتقون}
بكر التار ومعتقون ^{يعتقون} نعم بان المولى مشترك صالح للاعلاء ^{للمعام} وللأسفل زيادة الاكرام عنهم
انها جازئة لكنه عند ان الوصية للاعلاء وعندها لهما جميعاً وعن ابي يوسف انها للاعلاء وعندها لهما للأسفل
وعن محمد انها لمن اصطحب اعليه لان الجواز قد زالت بذلك كافي الكرخي وكلامه شعريانه لو كان لم
معتقون بالفتح لم يتصل في من اعتقه في الصحة والمرض ولا وادهم من الرجال والنساء سواء
اعتقه قبل الوصية او بعدها ولا يدخل مدبره وامهات اولاده وعن ابي يوسف عن ابيهم يدخلون بحكم
الكافي وينبغي ان يكون الحكم هكذا فيما اذا كان لم معتقون بالكره وصحت اى الوصية بالنافع
كما اذا وصى بخدمة عبده مائة معلومة وابداً لهما عليك النافع كافي حالة الحق وفيه اشارة الى انه
يجوز للموحي ان يخرج العبد من موضع الموحي الى موضع اهل ولا يخرج الى محل اخر كما في الهداية والى انه
يصح بالرقبة له وبالخدمة لغزو والنفقة على صاحبه الخدمه فان ^{عجز عن الخدمة بالمرض} فان كان ^{يخشى}
يرجى بوجه فذلك ذلك ولا يقع لصاحبه الرقبة كافي التتمه وسكنى داه نفع معلومة كسنة وشهر
وابداً كافي الاجارة واما خصل الخلاء والسكنى اشعار ابانة لا يجوز للموحي ان يوجر العبد والدار
كافي الهداية وصحت بقوله ما اى غلة العبد والدار واجرتها ونفعها مائة معينة وابداً في ^{الدار}
لم يتصرف في ذلك الاجارة وفيما اشعار بان ان يستعمل بنفسه ويسكن لان الغلبة والمنفعة سواه
في المنصور والاصح لا يجوز ان الغلة له ارم او دانية كافي الهداية فان خرجت الرقبة اى رقبته
العبد والدار من الثلث سلمت الرقبة ذاك اليه اى الموحي لا يستعمل ويسكن ويستعمل مائة الف
ولا يخرج من الثلث فمت الدار ذاك او غلة اثلاثا بان يسكن الموحي لثلاثتها والورثة
البواقي او يستغل الموحي لهما يوماً والورثة يومين حتى يستكمل الزمان وقالوا ان القسمة بالبن
اول لانها اعدل للتسوية بينهما ذاك وانهما بخلاف الهداية فان فيها تكميم احدهما ذاك كافي

الاختيار هذا اذا كان الدار تحتل القسمة والافا لها ياء لا غير كافي الظهيرة والاكتفاء مشعرا
 ليس الورثة ان يبيعوا ما في ايديهم من الثلثين الا رواية عن ابي يوسف كافي الزاوية
 وبها ياء العبد يخدم للموحد يوما وليلة يومين ويستعملون منه كذلك لانه لا يتجوز
 وهذا اذا لم يكن له مال اخر والا فيخدم للموحد على قدر ثلث التركة والباقى للورثة فان
 كان العبد نصف التركة يخدم للموحد يوما وليلة يومين وعلى هذا الاعتبار كافي
 الاختيار وموت في حق موصيه اى اقامات الموحد في حق الموحد يطل الوصية لانها انما ملك
 بالقبول بعد موت الموحد وموت بعد موته اى موت الموحد يعيد الموحد به الى ملك الورثة
 اى ورثة الموحد لان الموحد لم يستوفى ما وصى له وصحت الوصية ثمرة بستانه ان مات الموحد
 وفيه اى بستانه ثمرة كان له اى الموحد لم يمت هذه الثمرة الحادثة فقط لا ما يحدث لانه لا يتك
 حقيقة الاحداث وان ضم ابدان قال له بستانه ابدان فله هذه الثمرة الموجودة و
 يحدث من الثمرة في المستقبل وفيه اشارة الى انه ان لم يكن فيه ولو يضم ابدان يطل الوصية و
 في القياس واما في الاستحسان فلا يطل وتقع على ما يحدث الى ان يموت الموحد كافي الكفاية
 وهذا مختار اكثر ما في كافي غلة بستانه او ارضه فله هذه وما يحدث ما عاش الموحد سواء
 ضم ابدان او لا العلة يقال على ما يحدث ايضا وفيه غلة للثمار والاوراق وقوام الخلاق و
 الحطب ونحوها ومعناها المنزل وكذا لو اوصى بهزل كرمه في ثلث سنين فأت ولم يجل الكرم
 فيها شيئا يوقف كرمه يصدق بهزل ثلث سنين وهذا قول محمد بن سلمه موافقا لما
 قال اصحابنا ونصير الى انما بطلت كافي التهمة ونعت بصرف غنمه وولدها الموصي لئلا
 له اى الموحد ما كان على ظهرها وفي بطنها ورضعها في وقت موته من الصوف والولد واللبان
 ضم ابدان ولا يضم لان المعدم منها لا يتحقق بعقد ما بخلاف الثمر والغلة فانها يستعان
 بالمساقاة والاجارة وبورث بيعة وكيسة جعلنا في الصحة اى اذا ضاع في الصحة يهود
 او نصراني معبد ثم مات فهو ميراث بلا خلاف لكن عنده لعدم لزوم الوقف وعندهما الكرم
 امر بالوصية والوصية يجعل احد بها نصيب اى اذا اوصى احدهما يصنع معديج عنده ونصيب
 عندهما لانه اوصى بعصية في انهم زبناء على نعمهم وقال شيخنا ان هذا الخلاف فيما اذا اوصى
 بالبناء في القرى والملازم لا يصح بلا خلاف كافي اكثر ما في الظاهر ان المراد بالقرى ما
 ليس فيها من شعائر الاسلام فان كافي فيها من شعائر الاسلام فكل امصار وفيه اشارة الى انه لو اوصى بها

فترى عندنا وعندهم جميعا كالصدق نصح بالاجماع لا بما هو معصية كذلك كالوصية للمعصية او
 بما هو قرية عندنا دونهم كالحج لم يصح كل منها بالاجماع لانه معصية ليس بقرية في زعمهم وهذا كله
 اذا اوجده مطلقا فان اوجده لقوم باعيانهم وسلامهم نصح بالاجماع لانها تليك طاعة كانت او معصية
 لكن في الموضع الثالث وفي المحققين الكل كذا في الحقايق **فصل** ومن اوجده فوض الى
 زيد عند الموت او قبله بان قال تبارك وداين فزيدان خود با بعد موت او غم فزيدان بخور
 او الاستاد كمن او نعيم او قم بامري او نحوها كافي الخيانة وغيره وقبل ذلك لا يصح عنده
 او في حفظ الموضع وعلمه فان رد الوصية الايصاء بوجوب الرجوع عنده اي فعله يرد ايصاء
 حتى انه اذا قبل بعلمه لا يصح قبوله ولا يرد عنده بان لم يرد في حيوته اصلا او رد فيها بلا علم او رد
 لانه اعتمد عليه فيتضرر بالرد وقال الخصاص لورده القاطع بوجه بلا علم لم يصح قبوله بعد لانه
 في حق من جهده فيه لانه قد رد بوجه بلا علم عندهم بعضهم واطلاقه مشعر بان له جعل رجلا وصيا
 في نوع صار وصيا في الانواع كلها كافي الذخيرة وغيره وانما ادى القبول بطريق الشرطية **فصل**
 الى ان قبول الوصية ليس بحتم بل لا ينبغي ان يقبل لانها على خطر وعن ابي يوسف الدخول في الوصية
 غلط والثانية خيانة والثالثة سرقه وعن الحسن لا يقبل الوصية ان يعدل ولو كان عمر بن الخطاب
 وقال ابو مطيع ما رايت في مدة قضائي عشرين سنة عايدا في مال ابن اخيه كافي التهمة فان
 زيد عن الرد والقبول فان وصية فله اي الوصية رد اي رد الايصاء وصلة اي قبوله لانه يخرج
 بلا غرر في الرد الا انه لو قبله صار وصيا لا يخرج عن الوصية الا بالخرج القاطع كافي العادى من
 لما فرغ عن القبول بالقول شرع في القبول بالفعل فقال وان الايصاء ببيع شيء اي يبيع او
 الساكت شيئا من التركة بعد موت الموصي لوجوده لانه القبول وان جعل الوصية وقت البيع به اي
 بالايصاء لانه اثبات خلافة فتدفع بلا علم كالورثة بخلاف الوكالة فانها لا ولاية فلا يصح تصرف
 الوكيل مع الجهل فان ربه هذا الوصية الساكت الايصاء بعد موت الموصي ثم قبل الايصاء
 قبوله خلافا لرد لانه يتضرر بالوصية بالقبول الا ان ضرره يجرى بغيره الا اذا نفذ قاضيه في بيع قبوله
 بعلمه لانه حكم في جهده فيه ومن اوجده الوعد ولو باذن سيده او كافر ولو زنيا او فاسق مخوف عليه
 في المال بدله اي بدل الايصاء القاطع وجوبا بغرم من الايصاء الى حرمه صالح لان العبد يجرى
 والكافر يعد واليه والفاسق منهم بالخيانة وفيه اشارة الى انه لو اعتق العبد واسلم الكافر وتاب
 والفاسق كان الوصية ما خيرة لولا ان موجب التبديل كافي الاختيار والآن هو لا صار ولا ايصاء

ولذلك صح تصريحهم قبل التبديل وفي الاصل ان الايصاء باطل واختلفوا في معناه ف قيل انه
 يبطل بابطال القاض في جميع هذه الصور وقيل يبطل في غير العبد لعدم ولايته فيكون
 باطلا وقيل يبطل خلفا لقاسق لان الكافر كالعبد كافي الكرميا ومن اوجه اوجه العبد القن
 صح ذلك الايصاء ان كان ورثته كلهم صغارا لانه ايصاء بلا مانع الى متصرف وهذا عند
 ولما عند ما لا يصح كما اذا كان بعض الورثة او كلهم كبارا لا قد يخرج عن حق الايصاء بمنعهم
 او يبعد وقيل قول محمد مضطرب كما في الهداية وانما خص العبد اشارة الى انه صح الايصاء
 الى المكاتب بلا خلاف كما في الاختيار ومن اوجه الى عاقر غير عبد وكاف وقاسق عن القيام
 بها اي بالوصاية ومصالح الصغير والمتصرف في مال ضم القاض اليه غرم من امين معين
 له صيانة الحق فيه وفي اشارة الى ان وجه الاب لا يبدله القاض الى غريم ولو خابا بل يضم اليه امينا
 كما قال بعض المشايخ وفي التخييم قال بعضهم يخرج الامين العاقر عن الوصاية والصحيح انه
 يضم اليه غرم واما الخائن فقد قال بعضهم يخرج عنها واليه اشار محمد وقال بعضهم لا يخرج
 اصلا بل يضم اليه امينا مانعا عن الخيانة لانه مختار الميت وفي التهمة لو اثم القاض وصيا الحق
 عن الوصاية عند ابي يوسف ويضم اليه غرم عند المجنف والفتوى على الاول والى انه لا يضم اليه
 غيره الا بعدة كالغريم وكذلك الخيانة والفسق كما في الجامع واعتمد على السابق حيث لم يستأذ
 العبد والكافر والمناسق مع انه وجب غرم كافي الاختيار ويصح وجوب امين عن الخيانة
 بقدره على القيام بها وفي اشارة الى انه لو غلب القاض وصيا عدلا كافيا لم يغرم كالكاف الصغر
 الشايخ وقال بعضهم انه يغرم بغل الا انه لا ينبغي له ان يغرم واعلم انه اذا اشنع عن الوصاية لم يجز
 عليه الا انه لا يخرج عنها الا بالاجاز القاض كما في قضاء الخلاصة ومن اوجه الى اثنين يعقد
 واحد او يعقدين لا ينفرد احدهما بالقيام بهما لاعتماد الوجه على ركن الاثنين وهذا عند اكثر
 ولما عند ابي يوسف فينفرد كل منهما بذلك لان كلامهما متصرف بالخلافة عن الموصي وعن اول القاض
 الصغار ان الخلاف فيما اذا اوصى اليهما يعقد واما يعقدين فينفرد كل منهما بالخلاف وهو الوجه
 ويرى اخذ كما قال الفقيه ابو الليث لكنه في الميسر الاصح ان الخلاف في الفصلين معان لان
 الوصية بعد الموت وهذا ان يكون لهما معا كافي الكرميا وغيره وهذا اقرب الى الصواب فلو
 مات احد هذين الوصيين وجب ان ينصب وصيا آخر لغير الحي عن المتصرف وهذا على الخلاف
 عند مشايخنا ومنهم من قال انه على الوفاق قال ابو يوسف انه يحصل له الفصل الموحد من اشراف كل

كل منهما على الآخر لكن فيه اشعار بان لو اشرف عاوى لم ينفرد احدهما بخلاف مع انه على ذلك
وعن ابي يوسف ان المشرق ينفرد دون الوجه كما في الذخيرة الا بشرائه كغنة اى كمن الوجه والوجه
احدهما بخلاف وهذا مستند له بقوله ويجوز ان يتهنى ما يحتاج الوجه اليه التكفين
والنقير والدفن وغير ذلك لانه ربما غاب احدهما وبما سطران فسد الميت والخصومة وهو
مما عليه وماله فلو مات رجل وترك ورثة ودين له او عليه فادعى رجل ان الميت او هو اليه والى
فلان الغائب ويحكم الورثة والغريم فاقام الحاضر بينة على ذلك فقبض القاضي بوضايتها كما
في العمادى وقضاء دينه الى دانيه اذا كانت التركة من جنس الدين فلا ينفرد احدهما كما اثير اليه
في قبض ويدخل فيه الخراج كما في الذخيرة وحفظ المدين في النهاية ليس في قبض المدين الاحتفظ
المال الى ان يقضى الى الدين وطلبه اى طلب دين له عايدون وهذا مستند له بالخصوصية
وعليه يدل كلام صاحب الذخيرة وشراة حاجة الطفل من الطعام والشرب والكسوة وغير ذلك
والانتهاب لم اى قبول الهبة للطفل اذ لا يخرج خوف الهلاك واعتناق عبد عيني اى عيني
لعدم الاحتياج فيه الى الرأى بخلاف اعتناق ما ليس لعين فانه يحتاج اليه ويرى ودية وتنفيد
وصية حال كونها معنيتين لان لصاحب الحق اخذ بدار رفع الوجه وفيه اشار الى انه ينفرد
برد المصوب والمشرق ونقصة ما يكال ويوزن كما في قبض وجمع اسوال جماعة اى مشرف على
الهلاك وسيع ما يخاف تلفه من نحو المطعم والمشروب وفي الاكتفاء اشعار بان لا ينفرد فيها
سوى الاستئذان من البيع والرهن واقتضاء الدين والهبة والتفدية والاجارة وغيرها
فانه قال بعضهم ينفرد بتنفيذ الوصية بالواب البر كما اذا اوصى بان يتصدق ببيتى لساكنين
وقال الحلوى انه على الخلاف كما في الذخيرة وذكر في قبض انه ينفرد باجارة اليتيم لعل يعلم ولعله
الخلاف في النكاح ان احدهما لا ينفرد عند الطرفين ونزوه والحسن ويناسوا التجهيز وشراة ما
والخصومة وقضاء الدين والوديعة والوضعة ومثله في النظم ووجه الوجه وصى بماله
وبالوصية اى اذا اوصى الى اخر فهو وصى في تركته وتركه الميت الاول لان الابطاء اقامه الغير
مقابلة فيما لا يترك ولاية التركتين ويجوز ان يكون اللام للعهد والمعه اذا اوصى احد من هذه
الوصيتين عند موتة الى حى منها لم ان يتصرف وحده وهذا ظر الرواية وعن ابى حنيفة ان لا
لانه ما وصى بتصرفه وحده كما في الهداية ولا يبيع وصى مال الصغير ولا يشترى الاباء يتعاضبان فيه
اى بالعين اليسيرة وهو ما يقو به مقوم لانه لا يحتار عنه بخلاف العاين الفاضل فانه يحتار في البيع

به كان فاسدا حتى يملكه المشتري بالقبض كما قيل في النية ولا يرد الصرف بمثل القيمة فانه
 جائز بالطريق الاولى واطلاقة مير الجواز في كل شيء من التركة منقولا كان او عقارا وهذا
 ظاهر الرواية كما في الذخيرة وقال المحرر ان بيع العقار لا يجوز عند المتأخرين الا اذا غلب
 فيه الشيء بضعف القيمة او احتاج الصغير الى ثمنه لنفقته او كان على الميت دين لا وقتا
 له الاثمن او في التركة وصيته من سئلته يحتاج في الغناهما الى ثمنه او يسه خيرا له بان كان حائرا
 او دارا يخاف عليه النقصان او يترتب عليه ارتقاء فحينئذ يجوز بيع عقاره كاف
 الظهور والفتوى على ذلك كما في الام والى جواز بيع مال نفسه منه وشراءه ماله لنفسه بالقبض
 اليسر لانه لا يجوز اطلاقا عند محمد وفي ظاهر الروايتين عن ابي يوسف واما عند الجعفي وفي
 رواية عنه فيجوز اذا كان فيه للصغير منفعة بان يبيع منه ما يساوي الثمانية عشر وشرى منه
 ما يساوي ثمانية بالف على ما قال بعضهم كما في الذخيرة وقال بعضهم يبيع ما يساوي خمسة
 عشر وشرى ما يساوي عشرة وخمسة عشر كما في الجامع وذكر في النية انه لو باع من نفسه
 ما يساوي اليه الفساد ولا يجد من يشتريه حار عند شرف الائمة ولم يجوز عند غيره لكن لم ان يبيعه
 من غيره بمثل القيمة ثم يشتريه لنفسه والتبادر من كلامه انه لا يبيع عقاره بغير اذن لان فيه
 اكلان منافع كاذها ليه كثير من ائمة سرقند وعن صاحب الائمة جاز لان فيه استيفاء ملكه
 مع دفع الحاجة كما في العماد وانما يحكم بالصرف في الوجه اشار الى جواز تصرف غيره كما اذا قلنا
 من القاض على ماله فانما جاز لواحد من اهل السكة ان يتصرف فيه ضرورة كما افترقه ابو النصر
 الدبوسي وهذا استحسان منه وعليه الفتوى وغيره ويدفع الوجه ماله الى مال الصغير مضاربة
 لانه من الخلق وفيه اشعار بان لا يأخذ مضاربة وعن محمد ان جاز الا ان اذ اخذ على ان
 له عشر درهم من الربح فانه مضاربة فاسد ولا جاز وعلم هذا القياس ينبغي ان يرجع نفسه
 في عمل من اعمال باقل الاجود كما قال الشيخ ولو استاجر الصغير نفسه ينبغي ان يجوز عند الجعفي
 اذا كان باجر لا يتعابن فيها كما اذا استاجر شيئا من ماله لنفسه كما في الذخيرة وشركة بان يشارك
 بغيره ويصانع وديعة وعارية وبمقتضى اي قبيل الوجه هو ان دين الصغير على مدين على الاموال
 اي من قدر على ادائه وفيه اشارة الى انه اذا كان سواه لا يجتال كما ذكره المحقق وفيه اختلاف
 المشايخ كما في الكفاية وعلى اسم تفصيل من ملو بالضم ملأه بالماء صار مليئا وغنيا لا على الامر
 وهذا اذا ثبت للدين بمداينة الميت حتى لو كان بمداينة الوجه اخل وان كان للدين اكل في الكفاية

ولا يفرض الوحد مال الصغير لانه متبوع الاله لو فرض لم يكن منه خيانة يستحق به العزل وفي الكفاية
اشعار بان يستحق مال نفسه وهذا اذا كان له وفاء به كما روى عن محمد وعنه ما يدل على خلافه
كما قال ابو حنيفة وقال الحلواني فيه اختلاف المشايخ كافي للخرقة ويصح الوحد كل المال على الكبر العا
اي بلارضاء وهو عا سيرة ثلثة ايام فصاعدا الا العقار لانه لا يبيعه لان بيعه ماسواه للحفظ و
الحلال على العقار ناهي ولذلك لا يباع وان خيف هذا على الراجح وهذا اذا لم يكن في التركة دين
والا يبيع الكل عنه ولما عندهما فان استغرق ببيعه والا يفقد الدين من العمل لا في الزيادة
عليه من العقار وفيه اشارة الى انه اذا كان الكبير حاضر لا يبيع شيئا من التركة وعن الشيخ يبيع
ماسوى العقار وهذا اذا لم يكن فيها دين ولا فقد يباع على هذا الخلاف وان كانوا اصغارا
وكبارا معا فقد يباع حصصه الصغارا وكما رواها الكبار فيعسا اذا كان من التفصيل الكل في الذمومة
ولا يجز الوحد في مال اى مال الغائب لكي لا لا يفوت اى سوى الحفظ وفيه اشارة الى انه لا يبيع
الصغير كافي العادى وذكره الكرماني عن الاصح انه لا يجز في مال والى ترك الفعل الدليل على ان
كتاب الخنثى اورد في اخر الاما مادية هو كى الخنثى لغة صفة بجذف المضاد اى مال الخنثى
من الخنثى بالفتح والسكون وهو اللين والتكسر والنا للتانيث ولذا لا يلحقها الف ولا يوزن
واما ما يوثق لا يغير معلوم عندنا فانك نقل الى الاصل الخبر والشكل اوله على وزن البشى مصدر
ويشعر بوزن كرو فرج اى ماله آلة المرأة والرجل والفرج شامل لقبها مخارز وفرجين وفيما ذكره
اشعار بان من لم يكن له شئ منها وخرج يولى من سرته ليس بخنثى وكذا قال ابو حنيفة وابو يوسف
انما ندرى اسم كافي الاختيار وقال محمد انه حكم الانثى كافي الضوء فان بال من ذكره فانك
والآلة الاخرى خرق في البدن وان بال من فرجه فخنثى والاخرى كقولنا فيه من الآثار وقد
رفع هذه الحادثة الى عامر العدوي فقال هو رجل وامرأة فاستبعد قوله ذلك في خبره وخلقه
للاستراحة فجعل يتقلب على فراشه ولا يأخذ النوم لتفكره وكانت له جارية صغيرة تغمره بجليلة
عن تفكره فاحبها بذلك فقال دع الحال وانع المبال فخرج وحكم بذلك المقال فاحسن
ذلك النساء والرجال كافي الضوء وان بال منها حكم بالاسبق اى اسبق منها لانه دليل على
اصول ذلك استوياى بال انها تشكل اى غير محكوم عليه بكونه ذكرا وانثى عندا بحقيقة وهذا من جملة ما يروى
فيه من كماله وقد من الله روحه ولا يعجز الكثير اى كثرة البول فيكون ذكر او انثى عنده و
يغير عندها لا يندل على الامالة وروى انه قال لا يبيوسف ما رأت قاضيا يكيل البول بالاوان

فان استويا فشكل عند ما ابيض واما توقفوا في الاجاب لعدم ما يدل عليه من العقل والعقلم
 سقويون عن الحكم في الاحكام بلادليل شرعي واما قالوا باسكاله اذ مات في صغره والا
 فقديروا كما اشار اليه بقوله فان بلغ الخنثى بالسن ولم يظلم سنة علامة احدهما بان لا يخرج
 حخته او لم يصل الى امراه او لم يحتلم او ظهر ثديا فيكون انثى او لا يجض ولا يصل اليه رجل ولا
 يظلم ثدي او لا ينزل من ثديين فيكون ذكر الشك وبالاختلاف احتياط كما في عامة الكتب لكن في
 النظم ان لم يتبين امره فكلان في الحكم عليه وليس الميراث وغيره في الكلام اشارة الى انه لو ظهر
 علامته كل منهما كان شك كما اذا شهد ثديين وبنيت لحية معا او اثنى بفرج الرجل وحاض بفرج المرأة
 او بالفرج معا وامنى بفرجه والى انه لو اخرج الخنثى يجض وامنى او يصل الى الرجل او المرأة قبل قوله
 ولم يقبل رجوعه الا اذا ظهر كذلك يتبين كما اذا اخرج رجل ثم ولد كافي خرج الزايف الشريف
 فشرع في احكامه فقال فان اقام البائع من الشكل في صفتين او في صف النساء اعادة صلواتهما
 لاحتمال كونه ذكر الحجب الاعادة احتياط وفيه اشعار بان لو كان مراهما لم يجب الاعادة لكنها سبقة
 احتياط كما في الذخيرة وان اقام ذلك البائع وما في حكمه مراهما بقية الا في صفتهم اي في صف
 الرجال بعيد صلواتهم كان يجنب من اليدين واليسار ومن كان خلفه محلا من الصف الثاني
 الا اذا كان ثلثة فانه بعيد من خلفهم محلا من اليدين واليسار ومن كان خلفه محلا من الصف الثاني
 ذكر في الصلوة وكلامه ظاهر ان الاعادة واجبة عليهم لان الصلوة متى وجبت اعادة تمام وجه
 ولو جنب من وجه يجب الاعادة احتياط كما في الذخيرة لكن في المبسوط ان المحاذاة موهومة فيجب
 الاعادة لكن في المبسوط ان المحاذاة موهومة فيجب احتياط ومحاذ ذلك البائع بقناع وهو
 اوسع مما يغطي المرأة برأسها من المنفعة وفيه اشارة الى انه لو جمل بغير قناع لم يخرج اذا كان حرا
 والى انه لو كان مراهما جاز لان القناع مستحب كما في الكرماني ولا يلبس الخنثى مطلقا حليا ولا
 لاحتمال كونه ذكر والانه جمع للخط فيما يتردد بينه وبين الاباحه ولا يكشف نفسه فان كشفه لم
 لايجز لغير الخنثى عند رجل لانه لو كان مراهما لم ينظر الى سوى الوجه والكف منه ولو كان مراهما
 لم ينظر الى ما تحت ستره الى مركبته وعند امرأة لانها لا تنظر الى ما تحت السرة الى المركبة مراهما
 كان او مراهما كافي الكرماني وغيره فلذلك في ما في الصلوة انه ينظر المرأة الى الرجل سوى ما تحت
 السرة الى المركبة كما ظن ولا يخلو ما في البائع وما في حكمه غير محرر رجل بالرفع على البدل او المرأة
 لاحتمال الخلق بالاجنبية والاجنبية بخلاف ما اذا كان محررا ولا يسافر ولا يحرم من الرجال ولا يسافر ولا

او امة ولو هو ما له لان سفر الملائكة المحرمين غير جائز فيكون سفر المشرك معها كونه للجهل والمراحم
 بالغف والمساكين فخر لا عن النظر الى الوجع وهذا اذا كان مراحموا ولا فلاح وان يحرق كما في الكوا
 وفقرته من ماله امة عالة بالحق فحسبه ان ملك ماله لا ينظر المملوكة الى الملك وكذا المملوكة الى
 سيده في حال العذر كما في الذخيرة والملك ماله في بيت المال يقرب منها فيشربها وهذا اذا كان
 ابو معسر والفقير ماله كما في الذخيرة ثم اي بعد الحق شاع الامة وجوبا ويرد ثمنها الى بيت المال
 للاستغناء عن ذلك ولا كفارة مشعرا لانه لا يبيع عالة بخره لان تكلم الموقوف لا يبيع النظر الى
 الفرج عما قال شيخ الاسلام وذهب الحارثي الى انه يزوجه لان كان امة ونظر الجنس الى الجفر
 والسكاح لغو ولا ينظر المتكوة الى المتك كما في الذخيرة وعن الجعفي ان الامام يزوجه امة ختانه كما
 في المصبرات فان كنت لا للجهنم ان يخرجه رجل فانه موضع الضرورة قلت لا نسلم الضرورة فان
 الختان عندنا سنة فان مات قبل ظهور جالدين الذخيرة والابن ثم لم يفصل للاحتالين ويصير باليه
 المضمومة ثم المفتوحة من التيمم اي يجعل ذائمه لانه لا يمس شيئا فيه الا الوجه واليد بخلاف الفصل
 وفيه اشار الى انه لا يشترط له امة هنا اجنبية بعد الموت ولا كفارة يدل على انه لا حاجة الى حق
 عند التيمم وهذا اذا كان التيمم محرم او لا فقد بالحق كما في الكرماني ولا يحظر الخنثى حال كونه مراحم
 اي اتقى عشر سنة غسل ميت اي لا يفصل للاحتالين وانما خص المراهق ليكون في فترة للسابق على
 ما اشترطنا اليه وتطلب الحجة فيه اي مستحب عند الدفن لاحتمال كونه نكحي وشتر فيه هو واجب وفي
 الرجل اي جنازة بقرب الامام لانه يفتان فهو افضل ثم يوضع هو في الخنثى بقرب الرجل في القبلة
 لاحتمال كونه رجلا ثم توضع المرأة بقرب الخنثى لتبعد عن النظر اذا صلى الله عليهم عليه وفيه ايام الى
 ان لا افضل عند اجتماع الجنائز ان يصطلى على كل منفرد الا انه بعد عن الخلاف كما في النية واذا كان
 الخنثى مشكلا فان تركه اي الخنثى ابو الميت وترك ابنه ايضا فله الخنثى منهم واحد من تركه ولان
 سهمان لانه لم يتبين الانصيب نكحي وهو في هذه الصورة سهم فلا يزداد على ذلك شيء بالشك
 وفيه اياما الى ان لا احس واسو لها وفي صديق الاول ما يفيض فيه الخنثى انك كما ذكره المصنف والفقهاء
 ما يفيض فيه ذكر وهذا يشتمل على صديقين احدهما ما يكون فيه الخنثى فهو كما اذا تركت زوجا
 واختا لم وحنثا لم فان كان اختا فله سهم وهو السدس تكملة للثنتين ولكل من الزوج
 والاخت نصف فنقول المسألة من ستة الى سبعة وان كان اختا فله السدس لان عصبته من جهة بعد زوجها
 والاصبان ولا ريب في اخس الحالين فيفض كونه ذكر او الثانية ما يكون غير محرم كما اذا تركت زوجا

ولما كان الخنثى اختلافاً بين الوام فلا نصف كالزوج ولما فعلوا المسألة من ستة إلى
 ثمانية وإن كان أحاطه سهم وللزوج نصف ولما نكح ولا شيء أنه اختل الحالين لأن السهم الواحد
 من ستة أقل من ثلثه سهم من ثمانية فيفرض كونه ذكراً أيضاً وهذا عند أبي حنيفة أما عند مالك فإني كما
 في الهداية إلا أن محمداً مع أبي حنيفة في عامة الروايات كما في الكفاية وهذا أظهر كما في المضاربات وذكر
 في النظم أن أبا يوسف معها في ظاهر الأصل وفي الكافي أنه قول الأول وفي الفرائض المرجحة أن ما
 ذكرناه قول أبي حنيفة وأصحابه وعليه الفتوى ولما كان الشيء من أسانيد أبي حنيفة وفيه هذا الباب قوله
 منهم فسر أبو يوسف تقييداً من أحدهما هو أقرب إلى الصواب وهو عثمان والثاني ما أخذ به محمد كما
 في المضاربات وغيره ذكره لهم فقال وفيما إذا ترك الخنثى أبوه وأبناؤه الشيء بفعلين لم أرى للخنثى
 نصف الصبيبين أي نصف مجموع حظا الذكر والأنثى وهذا محتمل لنصف نصيب كل منهما من الوام
 مجتمعا فإثره في التقييد بقوله وهو أي نصف الصبيبين بمعنى نصيبه ذكره عند الأفراد وكذا نصيبه
 عند الأفراد ثلثة للخنثى والباقي للابن من سبعة من السهام عند أبي يوسف فتخرجها أو مذهبها وذلك
 لأن الابن عند الأفراد كل المرات والبنات نصف فكان نصف الكل اثنين ونصف النصف واحد
 والمجموع ثلثة أرباع فإن المخرج أربعة تعول إلى سبعة فيجعل للخنثى ثلثة وللابن أربعة وهو
 أي نصف الصبيبين بمعنى نصيب كل منهما عند اجتماع خمسة والباقي للابن من اثني عشر سهم
 عند محمد فتخرجها فالابن مع الابن نصفاً والبنات مع الابن ثلثاً فكان للخنثى مجموع نصف
 الصبيبين من الربع والسدس ويحتاج إلى عدل يكون خرجاً كذلك وهو اثني عشر للخنثى من خمسة
 هي ربع وهو ثلثة وسدس وهو اثنان وللابن السبعة الباقية وحصة الخنثى على النصف الأول أريد
 فإنا إذا ضربنا سبعة في اثني عشر حصل أربعة وثلاثون ثم نقرباً ثلثة في اثني عشر فيحصل ستة وثلاثون
 ثم نقرباً خمسة في سبعة فيحصل خمسة وثلاثون والأول وهو ستة وثلاثون أريد على الثاني وهو ستة
 وثلاثون الواحد من أجزاء أربعة وثلاثين والتحقيق في كتب الحساب وفي تقديم قول أبي يوسف أشعراً
 بأن تفسيره المختار عند المكن في الهداية خلافه فإنه قدم قول محمد في الدعوى وأخوه في الدليل
 وإذا يدل على اختياره كما في النهاية ولما كان من أدب المشايخ إيراد مسائل مختلفة في آخر كتبهم تذكرها
 لها وافهم المص في ذلك فقال مسائل شيء أي متفرقات هو جمع شتيت فعمل بمفعول فاعل على
 فعمل بمفعول كريض ورضع والجمع على ضلعي كما في تركيبة الأخرى الأصل ما يعرف بتركيبه
 وظلاله ويعد وشرائه وقوده كالبان لأن الكتابة من نائي الخطاب من ثمانية أشعراً وأربعة

لو كتب ذلك مستنبها وما اى مقوله عنوانا كما اذا كتب على القراطيس او غير رسم كما اذا كتب على ورق
 او غير وارض كان كالتخطاب الا اذا في غير الرسم لابد من الميتة ولا يصدق فضاء في الرسم او لونه
 فلو كتب غير مستنبين كما اذا كتب على ماء او هو لم يصح شئ من ذلك وان نرى كما في الخلاصة وغير
 وفيه اشعار بان يقاد بالكتاب من الغائب كالآخرى وقد ذكر ان لا يقاد فاما ان يكون من المتكلم
 الروايتين او اختلاف حكم الاخرى والغائب في الكتابة كما في الكافى وغير ما ياء اى اشارته
 بالواو والحاجب والعين او اريد بما يعرف به كاحصان الى الفاعل والمفعول وطلاقة
 ويعدو وشره وفردة كايان والنطق بذلك لان هذه الاحكام محتاج اليها فانها من حقوق العباد
 في الجملة والطلاقة بشر ان الايام معترج القلة على الكتابة لان كلاهما بحاجة ضرورية فلا يغير
 ما قال بعض اصحابنا انه لا يغير كما في الهداية ولا يجزى الاخرى المقر بالقتل او المرقبة او الزنا او الفحشاء
 بطريق الايام او الكتابة ولو لم يسمه لانه لا يجب للعقوبة المقر على نفسه بما يوجبها الا بالبيان ولو
 في معتقل اللسان بضم الميم وثم الفاف اى في محض عن الكلام وغيره وعليه ان امتداد ذلك
 الاعتقال الى سنة وعنه الى الموت وعليه الفتوى على ما كانوا اكدوا منه وغيره وعلم اشارته
 اى اشارته الى ما يرد من الكاح وغيره فكذلك الاعتقال مثل الاخرى في اعتبار الكتابة والايام لان
 هذا من الصحة برحمته فالساعة فلا يعتكرا لغيره فلا حاشية فالج فاقرب لسانه او من فم يفتد على
 الكلام فاشارة او كتب وقتل ذلك سنة فهو مثل الاخرى وقال محمد بن مقاتل الميرزا دام بقده
 على الكلام لضعفه الا انه اعقل فاشارة الى وصية فقد صح وصية وقال اصحابنا انها لم يصح كما
 في العمادى وفي غم اسم جمع للشاة ملوحة فيها اى بنها سنة واجمعا اكثر من اقل من المذبح
 تحرى اى طلب لا حري وهو الصواب وهذا اذا لم يكن هناك علامة يعلم بها المذبح من الميتة
 والا فلا تحرى وعليه ان يأخذ بالعلامة كما في الكرماني وكل ان اطمان قلبه على ان هذه شاة مذبح
 في حال الاختيار بان يجد ملوحة يتقين لان القليل ساقط الاعتبار فالحج وفيه اشارة الى انه
 لو كان اكثر الميتة اكثر او نصفين لم يوجب مع الاطمينان والى انه الواضحة لكل حال سواء كان الميتة
 مساوية او اكثر او اقل كما في الهداية وانما خص الغنم شاة الى ان في الشياب الطاهرة والخضرة
 المختلطين يتجرى بكل حال سواء كان الغنمة للطاهرة او الخضرة او كانتا متساويتين لان حكم الشياب
 اخف والى ان شاء مختلط بانه غير وهو غائب لا يتجرى بل ينتظر حتى جاء صاحبه كما في الرغبة
 المختلط برقيق غير وقيل تحرى فيها وقيل تصرف في واحد منها كما في طعام مشترك صاحب غائب

قد رفع قد نصيبه عند الاحتياج كما في الذخيرة وغيره ولا شك انه ختم على احسن وجه الانتهاء
فانه ذكر سائر الاخرى والمتنقل والغتم المذكورة في آخر الكتاب ثم نبه على ما اخذوه مما هو في

عليه الباب هـ تم

وهذا وان فراغني بحمد الله تعالى فواتر نعماء كثيرة عن تبين ما هو العهد لغفران سيات غفر
يوم الخميس من شهر شوال في سنة الف وخمس من الهجرة النبوية على صاحبها افضل السلام
والخيرة اللهم حقق رجاءنا في غفران السيات وبلغنا بركات حبيبك الى على الدرجات

فانك اكرم الذاكرين

وهو ارحم الراحمين

كانت الفقير الحقير المفتقر الى الله تعالى عبد الواحد ابن ميرزا دين نبال عفو الله له ولوالديه واحسن

اليها واليه

جامع الرموز شرح مختصر وقايد



